

مركز الفقه الإسلامي

فتاوى

الإمام ابن أبي زيد القيرواني

(مالك الصغير)

الطبعة الأولى

جمع ودراسة وتحقيق
الأستاذ الدكتور محمد لعمر
جامعة سيدي محمد بوعبد الله
فاس



فتاوى مالك الصَّغِير^س

الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ت 386 هـ
جمع وتحقيق وترتيب

الجزء الأول

نألف

أ. د. حميد بن محمد لحر

جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس - المغرب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



17 شارع مجلس الشعب
ميدان لاطوغلى القاهرة

هاتف دكتور + 2027942308

هاتف دكتور + 2027942315

فانكس محمول (+20)01121514444

بريد اليكترونى :

lataaif@hotmail.com

المدير العام
كريمة معيفي

عنوان الكتاب	فتاوى مالك الصغير - ج 1
اسم المؤلف	د. حميد لحمر
الطبعة الأولى	2012

يُحرم الحقوق محفوظة لدار اللطائف

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو
تصويره أو تخزينه بأي وسيلة من الوسائل
دون موافقة كتابية من الناشر .

All rights reserved. No part of this
publication may be reproduced, stored
in a retrieval system, or transmitted in
any form or by any means, electronic,
mechanical, photocopying, recording or
otherwise, without the prior permission,
in writing of the publisher.

رقم الإيداع / 2011

I.S.B.N 978 - 977-373- -

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، ويسر لنا العمل كما علمتنا، وأوزعنا شكر ما آتيتنا، وانهج لنا سبيلا يهدي إليك، وافتح بيننا وبينك باباً ننفذ منه عليك، لك مقاليد السموات والأرض، وأنت على كل شيء قدير، القائل في محكم كتابك: ﴿فَتَقَالُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَقْلَمُونَ﴾⁽¹⁾.

أما بعد :

إن هذا العمل الذي نقدم له، يندرج في إطار سلسلة الفتاوى التي وعدنا بإخراجها ضمن مشروع : نقائس فتاوى فقهاء الغرب الإسلامي.

فبعد أن يسر الله سبحانه في إخراج فتاوى : الشيخ أبي الحسن اللخمي القيرواني (ت 478 هـ)، وتفضلت دار المعرفة بالدار البيضاء بطبعه وتوزيعه، يسرني هذه المرة، وضمن هذه السلسلة، أن أقدم نسخة جديدة مبرزة من فتاوى الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ) - رحمه الله -، الملقب : بِإِلَهِ الصَّغِيرِ.

ومعلوم أن ابن أبي زيد القيرواني يعتبر من أكبر فقهاء الغرب الإسلامي، فقد أغنى المكتبة الإسلامية بمجموعة من المؤلفات تعتبر أصلية مبتكرة في مجالاتها، وقد

(1) سورة النحل: الآية (43).

أهله درجة العلمية العالية، ومستواه الرفيع، كي يلقب "بمالك الصغير"، حتى اعتبره مؤرخو المذهب المالكي، الحلقة الوسط- أو الفاصلة- بين طبقة المتقدمين والمتأخرين لفقهاء المذهب المالكي.

ولهذا كانت آثار علامة القيروان- مالك الصغير- تنبأ المكانة السامية بين فيض مؤلفات الغرب الإسلامي مما دفع بأصحاب المطابع إلى التسابق على طبع مؤلفاته.

بعد صدور كتاب: "الرسالة" لمرات متعددة، تلاه كتاب: "الجامع في السُّنن والآداب والتاريخ" في طبعته الأولى⁽¹⁾ بتحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان والأستاذ عثمان بطيخ. ثم صدور الطبعة الثانية⁽²⁾ لنفس الكتاب، بتحقيق الدكتور عبد المجيد التركي. ولعل من أضحى وأكبر الموسوعات الفقهية المالكية التي يحق لنا أن نفتخر بها وبخروجها إلى النور هو كتابه: "النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات". وقد صدرت هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة عن دار الغرب الإسلامي بإشراف المرحوم الدكتور محمد حجي، وتحقيق مجموعة من الأساتذة الباحثين المغاربة.

وهناك مجموعة أخرى من آثار هذا العالم الجليل تشق طريقها حالياً إلى المطبعة لتخرج إلى عالم النور والتداول، منها كتاب: "مختصر- المدونة" الذي يعمل حالياً مجموعة من طلبتي في مرحلة الدكتوراه على تحقيقه ودراسته ثم إخراج⁽³⁾، وكتاب:

(1) صدرت الطبعة الأولى بمؤسسة الرسالة - بيروت، والمكتبة العتيقة تونس 1985.

(2) صدرت الطبعة الثانية بدار الغرب الإسلامي سنة 1990، وهي ممتازة عن الطبعة الأولى بالتصحيح والتنقيح، كما اعتمد صاحبها على نسخ لم تعتمد في الطبعة الأولى.

(3) وكنت قبل هذا الوقت قد وضعت خطة لتحقيقه بالاشتراك مع الدكتور ميكولوش موراني، وفي الأخير أثرت طلبتي على نفسي، فمنحتهم إياه ليستفيدوا من تجربة مالك الصغير وكتابه القيم.

"الذب عن مذهب مالك" الذى حققه الدكتور محمد العلمى، الأستاذ بكلية الحقوق بمدينة سلا بالمملكة المغربية.

وتحدثنا كتب التراجم على أن ابن أبى زىد كان يُفزعُ إليه فى الفتوى كما يفزع إلىه فى العلوم الأخرى. ولذلك ترك لنا فتاوى كثيرة، تناول أغلب المباحث الفقهية. غير أنه لم يجمعها ويفردها بالتأليف فى كتاب خاص، كما لم تجمع من قبل فى كتاب خاص، بل التقطها تلاميذه ابن حياته، وتلاميذ تلاميذه بعد وفاته، وبثوها فى كتبهم، وبعضها أشار إليه فى بعض مؤلفاته، أو فى مراسلاته. وهى فى مجموعها تنفرد بمعلومات لم ترد بباقي مؤلفاته.

يقول الدكتور عبد المجيد التركى: إن فتاوى ابن أبى زىد القىروانى تأتى بمعلومات طريفة لا تتوفر فى تأليفه الأخرى المطبوعة، وحتى المخطوطة التى قد تصل إليها الأيدي.

وتلك فضيلة تعد لمعيار النشرىسي-قلت: وكذلك لجامع مسائل الإمام البرزلى- فى احتفاظهم بما يكون عرضة لسطوات الزمن. ثم إن لهذه الفتاوى قيمة تصويرية لمشاكل عصر المؤلف، إذ هى عبارة عن أجوبة لأسئلة واقعية تمس شؤون الحياة اليومية، وكذلك تتعلق بمشاغلهم الدينية من: عقدية وفقهية. وهى أخيراً تعطينا صورة دقيقة عن اجتهاد ابن أبى زىد فى الوصول إلى حلول أرادها مستنبطة من القرآن والسنة ومستوحاة من عمل السلف الصالح، وفى الحين نفسه ملبية لحاجيات معاصريه من سكان إفريقية خاصة⁽¹⁾.

ومعلوم أن أغلب الفتاوى قد تم جمعها وتأليفها من طرف التلاميذ والمهتمين،

(1) مقدمة كتاب الجامع فى السنن والآداب لابن أبى زىد، ص: 70.

مثل : "فتاوى الإمام الشاطبي"⁽¹⁾، و"فتاوى أبي القاسم بن سراج الأندلسي"⁽²⁾، و"أجوبة أبي الحسن الصغير"⁽³⁾، و"نوازل ابن هلال الصنهاجي السجلماسي"⁽⁴⁾، و"نوازل أبي الوليد بن رشد"⁽⁵⁾ وغيرها.

وخدمة لهذا الإمام، وللباحثين عموماً، عملت مرة ثانية على جمع شتات فتاويه من مجموعة من الأصول العلمية الفقهية، المطبوعة والمخطوطة، حتى تكون مكتملة قريبة من المهتمين، واجتهدت في تبويبها وترتيبها حتى تكون سهلة التناول، ويسهل الأمر فيها على الناظر، فتعم الفائدة، وسميت بمجموع نسختها الجديدة بـ:

فتاوى مالك الصغير

الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ت 386 هـ

جمع وتحقيق وترتيب

وقد قسمت هذا العمل إلى قسمين رئيسيين مسبقين بمقدمة، تحدث في المقدمة عن مفهوم مصطلح الفتوى لغة وشرعاً مع نشر أرجوزة في موضوع الفتوى وما يتصل بها من شروط، وآداب، وغيرها.

(1) جمعها الباحث الأستاذ الدكتور محمد أبو الأجفان.

(2) جمعها الباحث الأستاذ الدكتور محمد أبو الأجفان.

(3) جمعها أبو القاسم إبراهيم بن عبد الرحمن التسولي التازي، وطبعت على الحجر.

(4) جمعها ورتبها علي بن أحمد الجزولي، مطبوعة، وطبعت على الحجر.

(5) جمعها الفقيه أبو الحسن محمد بن أبي الحسن، وهو أحد تلامذته.

والقسم الأول: خصصته للتعريف بالمدرسة المالكية القيروانية وأكبر شيوخها وأهم مؤلفاتهم مع نشر إجازته لبعض تلامذته ورسائله لطالب العلم، كما عرفت بالشيخ أبي محمد وفتاويه.

أما القسم الثاني: فقد اشتمل على مجموع الفتاوى التي يسر الله في جمعها، مرتبة وفق ترتيب الكتب الفقهية، من فتاوى الاستفتاء والطهارة والصلاة، إلى كتاب الوصايا والجامع.

وقد بذلت جهدًا كبيرًا في جمع وتوثيق وإعادة ترتيب وإخراج هذا العمل في نسخة جديدة، وفي أحسن صورة ممكنة، وسلكت فيه مسلكًا لطيفًا، ومنهجًا طريفيًا، يقوم على عرض السؤال، وبسط الإجابة الفقهية، كما جاءت في أصلها، بدون تصرف، أو نقصان، أو زيادة، حفاظًا على النقل بأمانة.

والله سبحانه أسأل أن يتقبله منا، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويكتبه في سجل حسناتي، وأن ينفع به، وشكر الله لأخيना الأستاذ أحمد محمود صاحب مدير مؤسسة دار اللطائف للنشر الذي عمل على طبعه، إنه سميع مجيب الدعوات. والحمد لله الذي بفضلته ونعمته تتم الصالحات.

وكتبه راجي رحمة ربه

حميد بن حميد لحي

بفاس المحروسة

يوم السبت 28 محرم الحرام 1432 هـ الموافق لـ 1 يناير 2011 م

تعريف الفتوى في اللغة والاصطلاح

أ- معناها في اللغة :

جاء في مقاييس اللغة: الفاء والتاء والحرف المعتل أصلان : أحدهما يدل على طراوة وجدة، والآخر: على تبين حكم. والفَتَى: الطري من الإبل، والفتى من الناس: واحد الفتيان، والفتاء: الشباب.

والأصل الآخر: الفتيا، يقال: أفتى الفقيه في المسألة، إذا بين حكمها، واستفتيت، إذا سألت عن الحكم، قال الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء/ 176]، ويقال منه: فتوى وفتيا⁽¹⁾.

قال ابن منظور: أفتاه في الأمر، أبانه له، وأفتى الرجل في المسألة، واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء. يقال: أفتيت فلاناً رؤيا رآها، إذا عَبرَتها له، وأفتيته في مسألة، إذا أجبتة عنها. يقال: أفتاه في المسألة إذا أجابه. والفتيا والفتوى والفتوى: ما أفتى به الفقيه، والفتح في الفتوى لأهل المدينة.

وأفتاه في الأمر: أبانه له، وأفتى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء. وفتى وفتوى: اسمان يوضعان موضع الإفتاء. وفي الحديث أن قوما تفأثروا إليه -عليه الصلاة السلام- معناه، تحاكموا إليه، وارتفعوا إليه في الفتيا⁽²⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة: 4/ 473-474.

(2) انظر لسان العرب ، مادة: فتا. والعذب السليل في حل ألفاظ خليل للسلطان المغربي عبد الحفيظ. ص. 53.

وفي النهاية: أي تحاكموا، من الفتوى. يقال: أفتاه في المسألة يُفتيه إذا أجابه. والاسم: الفتوى. ومنه الحديث: «الإثم ما حكَّ في صدرك، وإن أفتاك الناسُ عنه وأفتوك» أي وإن جعلوا لك فيه رخصة وجوازاً⁽¹⁾.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾⁽²⁾ [النساء/ 176]، قال عبد الحق بن عطية: "أي يبين لكم حكم ما سألتكم"⁽³⁾.

ومما تقدم نعلم أن الاستفتاء في اللغة يعني السؤال عن أمر أو عن حكم مسألة، وهذا السائل يسمى المستفتي، والمسؤول الذي يجيب: هو المفتي، وقيامه بالجواب هو الإفتاء، وما يجيب به هو الفتوى، فالإفتاء يتضمن وجود المستفتي والإفتاء نفسه والفتوى⁽⁴⁾.

ب- معناها في الاصطلاح الشرعي:

عُرِّفَت الفتوى بأنها: «إِخْبَارٌ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ مِنْ غَيْرِ إلْزَامٍ، وزيادة القيد في التعريف، جرىء به ليخرج حكم الحاكم، عند مَنْ يرى أنه إخبار بحكم شرعي على وجه الإلزام»⁽⁵⁾.

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: 3/ 411.

(2) سورة النساء: الآية (176).

(3) المحرر الوجيز: 4/ 267.

(4) انظر: أصول الدعوة: 130.

(5) انظر الخطاب على مختصر الشيخ خليل: 1/ 32.

ولذلك، عُرِفَ المفتي، بأنه المخبر عن حكم شرعي في المسألة المسؤول عنها لا على وجه الإلزام، وهو بهذا التعريف، يباين القاضي من حيث إن هذا الأخير، مخبر عن الحكم على وجه الإلزام، بقوة السلطان⁽¹⁾.

وعرفها ابن حمدان قائلا: المفتي: هو المخبر بحكم الله تعالى لمعرفته بدليله".

وقيل: هو المخبر عن الله بحكمه، وقيل: هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعاً بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه⁽²⁾.

فالمفتي كما قال الإمام الشاطبي -رحمه الله-، قائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم، ونائب عنه في تبليغ الأحكام⁽³⁾.

وقال ابن الصلاح: "... ولذلك قيل في الفتوى: إنها توقيع عن الله تبارك وتعالى"⁽⁴⁾.

وأول مَنْ قام بهذا المنصب الشريف، سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين

(1) انظر المحاضرة السادسة من تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي للدكتور عمر الجبدي: 95.

(2) صفة الفتوى: 4.

(3) الموافقات للإمام الشاطبي: 4 / 244.

وقال فيها أيضاً: المفتي البالغ ذروة الدرجة، هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال، والدليل على صحة هذا أنه انصراف المستقيم، الذي جاءت به الشريعة، لأن مقصد الشارع من المكلف الحمل على المتوسط، من غير إفراط ولا تفريط، فإذا خرج عن ذلك في المستتين خرج عن قصد الشارع، وذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراشخين. الموافقات في أصول الشريعة بشرح عبد الله دراز: 4 / 258.

(4) أدب المفتي: 72.

عبد الله ورسوله، وأمينه على وحيه وسفيره بينه وبين عبده، فكان يفتي عن الله بوحيه المين، وكان كما قال له أحكم الحاكمين: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ نَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾⁽¹⁾ فكانت فتاويه صلى الله عليه وسلم جوامع الأحكام، ومشملة على فصل الخطاب، وهى في وجوب اتباعها وتحكيمها والتحاكم إليه ثانية الكتاب، وليس لأحد من المسلمين العدول عنها ما وجد إليها سبيلا، وقد أمر الله عباده بالرد عليها، حيث يقول سبحانه: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ وَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾⁽²⁾⁽³⁾.

ولأهمية هذا الموضوع، فقد تناوله العلماء، فبحثوا فيه جوانب متعددة منها:

- الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى الفتوى.
- آداب المفتي.
- طوائف المفتين.
- الكتب المعتمدة في الفتوى.
- الكتب التي لا يعتمد عليها والتي لا يعتمد على ما انفردت به في المذهب المالكي.
- المصنفات في مجال الفتوى.

(1) سورة ص، الآية: 86.

(2) سورة النساء، الآية: 59.

(3) إعلام الموقعين عن رب العالمين: 11/1.

وبالمناسبة، سوف أقدم كلمة مختصرة عن كل جانب من هذه الجوانب:

أ- من الشروط التي يجب توافرها في المفتي:

نقل الدكتور عمر الجدي - رحمه الله - عن الحافظ بن العربي عن مالك أنه قال: لا يكون الرجل عالماً مفتياً، حتى يحكم الفرائض، والنكاح، والطلاق، والأيمان.

ولا مفهوم لهذه الأبواب، بل إن المفتي لا يجوز له أن ينتصب للفتوى، إلا إذا كانت له معرفة تامة ودراية شاملة، وإطلاع واسع على أبواب الفقه كلها⁽¹⁾.

وفي جامع ابن عبد البر القرطبي: روى عيسى بن دينار عن ابن القاسم، قال: سئل مالك، قيل له: لِمَ تجوز الفتوى؟ فقال: لا تجوز الفتوى إلا لِمَنْ علم ما اختلف الناس فيه.

قيل له: اختلاف أهل الرأي؟ قال: لا، اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، الناسخ والمنسوخ من القرآن، ومن حديث الرسول عليه السلام، وكذا يفتى⁽²⁾.

وقال الحافظ بن بطة عن الإمام أحمد - رحمه الله -: لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا، حتى يكون فيه خمس خصال:

أولها: النية، ليكون على كلامه نور.

ثانيها: أن يكون له علم، وحلم، ووقار، وسكينة.

(1) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي: 97.

(2) جامع بيان العلم وفضله: 2 / 47.

ثالثها: أن يكون قويًا على ما هو فيه، وعلى معرفته.

رابعها: الكفاية، وإلا مضغته الناس.

خامسها: معرفة الناس، وإلا راج عليه المكر، والخداع، والاحتيال⁽¹⁾.

وعلى العموم، فعلى المفتي أن يكون عالمًا لا جاهلًا، فالجاهل لا يكون مخبراً عن الله، عليه أن يكون عالماً بالأدلة التفصيلية، مع إلمام تام بالعلوم العربية، ماهراً في علم أصول الفقه، يعرف كيف يطبق النصوص على النوازل، ويعرف تنزيل الأحكام على القضايا، مدرجاً الجزئيات تحت الكلّيات، عارفاً بأحوال الناس، وعاداتهم، وأعرافهم، عالماً بما يجري به عملهم، مستحضراً نصوص المذهب الذي يفتي به، مُطلّعا على اصطلاحات العلماء، سالكا في فتواه سبل التبصر والأناة.

ب- من آداب المفتي :

من آداب المفتي، أن يثبت في فتواه، ولا يتسرع في الجواب. وقد كان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى، ويود كل واحد منهم أن يكفيه إياها غيره، فإذا رأى أنها قد تعينت عليه، بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى.

وقد روى الإمام مالك أن شيخه ربيعة الرأي (ت 136 هـ) بكى، فقيل له: ما الذي أبكاك؟ أمصية نزلت بك؟ قال: لا، ولكن أبكاني أنه استفتيت من لا علم عنده. وقال: بعض من يفتي هاهنا أحق بالسجن من السارق⁽²⁾.

(1) إعلام الموقعين لابن القيم: 4/ 199. وانظر الفكر السامي للحجوي الثعالبي: 2/ 428.

(2) البيان والتحصيل: 11/ 17. أضاف مبيّناً: إنها بكى ربيعة من استثناء من لا علم له، لأن ذلك -

ولذلك كان الإمام مالك يكره العَجَلَة في الفتيا، ويرد السائل أحيانا دون أن يجيبه. وكان يقول دائماً: "جُنَّةُ العالم: لا أدري، فإذا أخطأها أصيبت مقاتله"⁽¹⁾.

وقد سُئِلَ عن مسألة فقال: لا أدري، ف قيل له: إنها مسألة سهلة، فغضب وقال: ليس في العلم خفيف، أما سمعت قول الله: ﴿إِنَّا سَأَلْنَا عَلَيْكَ قَالَ لَا قِيْلًا﴾⁽²⁾. وقال: لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء، حتى يسأل من هو أعلم منه، وما أفيت، حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد، فأمراني، ولو نهياني لانتهيت.

وقال: مَنْ سُئِلَ عن مسألة ينبغي له أن يعرض نفسه على الجنة والنار، وكيف يكون خلاصه في الآخرة ثم يجيب فيها، وقال: وما أفيت، حتى شهد لي سبعون أُنِي أهل لذلك⁽³⁾.

وفي فروق القرافي عن الإمام مالك أنه قال: "لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلاً لذلك، ويرى هو نفسه أهلاً لذلك"⁽⁴⁾.

"مصيبة في الدين، وهي أعظم من المصيبة في المال، فلا يصح أن يستغنى، إلا من كان من العلماء الذين كملت لهم آلات الاجتهاد.

(1) الجامع في الشئ والآداب لابن أبي زيد، ص: 179.

(2) سورة المزمل، الآية: 5.

(3) انظر التمهيد لابن عبد البر: 1/ 65، والمدارك: 1/ 179.

(4) الفروق: 2/ 110. وقد تعقبه القرافي قائلا: يريد تثبت أهليته عند العلماء ويكون هو يقيّن مطلقاً على ما قاله العلماء في حقه من الأهلية، لأنه قد يظهر من الإنسان أمر على ضد ما هو عليه، فإذا كان مطلقاً على ما وصفه به الناس حصل اليقين في ذلك.

ج- طوائف المفتين:

قسم أبو الوليد بن رشد في أجوبته المفتين، إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: طائفة منهم، اعتقدت صحة مذهب مالك تقليدًا بغير دليل، فأخذت نفسها بحفظ مجرد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه دون أن تتفقه في معانيها، فتميز الصحيح من السقيم.

القسم الثاني: طائفة اعتقدت صحة مذهبه، بما بان لها من صحة أصوله التي بناه عليها، فأخذت نفسها أيضًا بحفظ مجرد أقواله، وأقوال أصحابه في مسائل الفقه، وفقحت في معانيها وعلمت الصحيح منها، والجاري على أصوله من السقيم الخارج عنها، إلا أنها لم تبلغ درجة التحقيق بمعرفة قياس الفروع على الأصول.

القسم الثالث: طائفة اعتقدت صحة مذهبه، بما بان لها أيضًا من صحة أصوله، فأخذت نفسها بحفظ مجرد أقواله، وأقوال أصحابه في مسائل الفقه، ثم تفقحت في معانيها، فعلمت الصحيح منها، الجاري على أصوله من السقيم الخارج عنها، وبلغت درجة التحقيق بمعرفة قياس الفروع على الأصول، لكونها عالمة بأحكام القرآن، وعارفة بالسُنن الواردة في الأحكام، مميزة بين صحيحها، عالمة بأقوال العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء، وما اتفقوا عليه، واختلفوا فيه، عالمة من علم اللسان ما يفهم به معاني الكلام، بصيرة بوجه القياس، عارفة بوضع الأدلة في مواضعها.

فأما الأولى، فلا يصح لها الفتوى بما علمته وحفظته من قول مالك، أو قول أحد من أصحابه، إذ لا علم لها عندها بصحة شيء من ذلك.

وأما الثانية: فيصح لها إذا استفتيت أن تفتي بما علمته من قول مالك أو قول غيره من أصحابه⁽¹⁾، إذا كانت قد بانت لها صحته، كما يجوز لها في خاصتها الأخذ بقوله.

وأما الثالثة: فهي تصح لها الفتوى عمومًا⁽²⁾.

وعلى هذا التقسيم سار القرافي في الفروق⁽³⁾.

وحول موضوع الفتوى استفتي الإمام ابن رشد حول مَنْ لم يجد إماماً يستفتيه، فينظر في الدواوين المشهورة، هل يعمل بها فيها؟

ورد السؤال في المعيار للإمام الونشريسي⁽⁴⁾ وفي نوازل، جاء فيها:

وسُئِل ابن رشد عَمَّنْ عدم إمام يستفتيه، فينظر في الدواوين المشهورة، هل يعمل بها فيها؟ وهل يلزم العالم أن يقلد عالماً في نازلة نزلت به؟ وإذا سُئِل العامي مفتياً، وثم من هو أعلم منه هل يجزئ بذلك أم لا؟ وكيف إن كانا متساويين، فأفتى

(1) وقد حذر العلماء من: (المكنك)، والمكذلك: هو الذي يكتب تحت فتوى غيره: ما أفتى به المفتي أعلاه صحيح، وعليه يوافق عبد ربه فلان. وذلك لا يجوز تقليدًا حتى ينظر في الفتوى، ويتحقق صوابها، ويعلم متزعمها وأصلها، وإلا كان من الفتوى بغير علم. قال الناظم:

يمدون للإفتاء بأعاً قصيرةً وأكثرهم عند الفتاوى يُكنكلك

انظر الفكر السامي: 2/ 430.

(2) انظر فتاوى ابن رشد: 1/ 30، تحقيق الدكتور الحبيب التيجاني. طبعة دار الغرب الإسلامي.

(3) انظره في: 2/ 107، وفي الفكر السامي: 2/ 426-425 في باب: المفتي هل يلزم أن يكون مجتهداً.

(4) المعيار: 12/ 359 كتاب الجامع.

أحدهما بما يريد، وأفتى الآخر بما لا يريد ؟

فأجاب : إذا عدم الإنسان مَنْ يفتيه فليرجع لما في الكتب للضرورة، والعمل بما في الكتب لَمْنْ لا يدري لا ينجو من الخطأ فيه، لوجوه : منها أن النازلة لا تحيى له مثل نص الكتاب إلا نادراً، وأكثر ما يبيى شبهه لها، وتلك الشبهة تغلط الناس، فيكتب عليها شيء بغير المعنى، ويخرجها عن سبيلها، فَمَنْ لا علم عنده، أو لا علم بالأصول التي قال فيها القوم يخرج عن الأصل، ويقع في الخطأ وهو لا يعلم.

وأما قوله : هل يلزم العالم أن يقلد عالماً، إن كان ينسب إلى العلم، ولم يكشف عن الوجوه التي تجوز له بعد علمها، وكان الذي يريد أن يقلد مثله فالجميع على ما ذكرت لك على الوقف إن كان من أهل النظر مَمَّنْ تجوز له الفتيا، فلا يلزم أن يقلد الآخر وفرض كل واحد مما يتبين له صحته، فلا يجوز له أن يرجع إلى قول صاحبه. واختلف إذا نزلت نازلة، ولم يتبين له فيها وجه، وضاق الوقت وخاف دخول حنث أو شبه ذلك، هل يجوز له تقليده أم لا ؟ وتقليده عندي حينئذ واسع.

وإذا كان بالبلد إمامان، كل واحد يجوز له أن يفتي، جاز للعامي أن يقلد أيهما أحب : أعلمهما أو الآخر، إلا أنه يستحب تقديم الأعلم، ولم يحرم إذ لو حرم لم يحز أن يستفتي عالم وفي البلد أعلم منه .

وفي موضع آخر، سُئِلَ أَيْضاً عَمَّنْ يشتغل بطرف من العلم إذا وجد في كتب الفقه خلافاً في مسألة بين العلماء والأصحاب، هل يجوز له أن يعمل على قول مَنْ أراد منهم ؟

أو يجب عليه استفتاء عالم البلد؟ وهل لَمَنْ كان بهذا الوصف إذا سأله عامي عن فرع يعرف الثقل فيه، هل يجوز له أن يخبره؟ وهل للعامي أن يعتمد على قوله أم لا؟

فأجاب: إذا كان ذلك الكتاب مشهوراً بين الناس معروفاً لبعض أرباب المذاهب جاز أن يعتمد على ما يذكر فيه إذا لم يكن محتملاً للتعليق على شرط وقيد آخر ينفرد بمعرفة المفتي لم يميز له الاعتماد عليه، والأولى الاحتياط بالخروج من الخلاف بالتزام الأشد الأقوى الأحوط، فإن مَنْ عَزَّ عليه دينه تورع، وَمَنْ هَانَ عليه دينه تبرع. وكذلك الحكم في إجابة العامي إذا سأل مَنْ وقف على ما في الكتب. ومن الورع أن يختار المفتي الأعلم الأورع، ولا يسأل عن دينه إلا مَنْ يثق بسعة علمه وتورعه من التهجم على الفتيا⁽¹⁾.

د- الكتب المعتمدة في المذهب :

لقد أفتى العلماء بجواز الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها، لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية، وقد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها، وبعد التدليس، وَمَنْ اعتقد أن الناس اتفقوا على الخطأ فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جواز الاعتماد على تلك الكتب لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بالطب والنحو واللغة والعربية، وقد رجع الشارع إلى أقوال الأطباء في صور، وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا من قوم كفار، لكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها، كما يعتمد في اللغة على أشعار العرب في الجاهلية وهم كفار

(1) نوازل ابن رشد : 3 / 1621 - 1622.

لبعد التدليس⁽¹⁾.

ومع مرور الوقت، تضاءلت العناية بالكتب الموثوق بها، ووصل الأمر إلى الحد الذي أخبر عنه المقرئ، بقوله : ولقد استباح الناس النقل من المختصرات الغربية أربابها، ونسبوا ظواهر ما فيها لأمهاتها، وقد نبّه عبد الحق في تعقيب التهذيب، على ما يمنع من ذلك لو كان مَنْ يسمع، وذيلت كتابه بمثل عدد مسائله أجمع. ثم تركوا الرواية فكثرت التصحيف، وانقطعت سلسلة الاتصال، فصارت الفتاوى تنقل من كتب لا يدري ما زيد فيها مما نقص منها، لعدم تصحيحها، وقلة الكشف عنها. ولقد كان أهل المائة السادسة، وصدر السابعة، لا يسوغون الفتوى من تبصرة أبي الحسن اللخمي، لكونه لم يُصحح على مؤلفه ولم يؤخذ عنه. وأكثر ما يعتمد اليوم، ما كان من هذا النمط. ثم انضاف إلى ذلك، عدم اعتبار بالناقلين، فصار يؤخذ من كتب المسخوطين، كما يؤخذ من كتب المرضيين، بل لا تكاد تجد مَنْ يفرق بين الفريقين، ولم يكن هذا فيمن قبلنا، فلقد تركوا كتب البرادعي على نُبلها، ولم يستعمل منها على كره من كثير منهم غير التهذيب، وهو المدونة اليوم لشهرة مسائله، وموافقته في أكثر ما خالف فيه ظاهر المدونة لأبي محمد. ثم كَلَّ أهل هذه المائة عن حال من قبلهم من حفظ المختصرات وشق الشروح والأصول الكبار، فاقصروا على حفظ ما قلَّ لفظه ونزر خطه، وأفنوا أعمارهم في حل لغوزه وفهم رموزه، ولم يصلوا إلى ردِّ ما فيه إلى أصوله بالتصحيح، فضلا عن معرفة الضعيف والصحيح، بل هو حل مقفل، وفهم أمر

(1) نور البصر : ملزمة ٢٥ صفحة 5.

مجمل، ومطالعة تقييدات زعموا أنها تستنهض النفوس، فبينما نحن نستكثر العدول عن كتب الأئمة إلى كتب الشيوخ أتاحت لنا تقييدات الجهلة بل مُسَوِّدَات المسوخ، فإننا لله وإنا إليه راجعون⁽¹⁾.

ولهذا كان الشاطبي لا يأخذ الفقه إلا من كتب الأقدمين، ولا يرى لأحد أن ينظر في هذه الكتب المتأخرة، ويعتبر التساهل في النقل عن كل كتاب جاء مما لا يحتمله دين الله⁽²⁾.

ولقد حذر العلماء من الفتوى بكل ما يوجد في أي كتاب، أو الاكتفاء بمجرد موافقة قول أو وجه في المسألة. فإذا حرم ذلك مع صحة نسبة القول إلى قائله، فكيف بمن يكتفي بكل ما يجده في ورقة غير منسوب، أو منسوب لمن لا يعرفه، أو لمن لا يعرف صحة نسبته إليه⁽³⁾.

وعلى هذا، قرر الإمام القرافي، حرمة الفتوى من الكتب التي لم تشتهر بعزو ما فيها إلى الكتب المشهورة، أو يعلم أن مصنفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة وهو موثوق بعِدالته، كما قال أيضًا، بحرمة الفتوى من حواشي الكتب، لعدم صحتها والوثوق بها. قال: "تحرم الفتوى من الكتب غير المشهورة حتى يعلم صحة ما فيها وبثه، وتتضافر عليها الخواطر، وكذا الكتب الحديثة التصنيف، إن لم يُعزَّ ما فيها إلى

(1) المعيار العرب: 2/ 480.

(2) نيل الابتهاج: 50.

(3) نور البصر: ملزمة 10 ص 6.

الكتب المشهورة، أو يعلم أن مصنفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة، وهو موثوق، وكذا حواشي الكتب لعدم صحتها والوثوق بها. انتهى⁽¹⁾. وقد بين ابن هارون، أن مراد القرافي من ذلك، إذا كانت الحواشي غريبة النقل، وأما إذا كان ما فيها موجوداً في الأمهات، أو منسوبة إلى محله، وهي بخط من يوثق به، فلا فرق بينها وبين سائر التصانيف، ولم يزل العلماء وأئمة المذهب، ينقلون ما على حواشي كتب الأئمة الموثوق بعلمهم، المعروفة بخطوطهم، وذلك موجود في كلام القاضي عياض وأبي الأصبح بن سهل وغيرهما، إذا وجدوا حاشية يعرفون كاتبها نقلوها.

وفي نوازل عبد الرحمن الفاسي، أن أئمة المذهب : كالقاسبي- واللخمي وابن رشد، أفتوا بأنه لا تجوز الفتوى من الكتب المشهورة لمن لم يقرأها على الشيخ، فضلاً عن الغريبة⁽²⁾.

كما نقل الشيخ زروق، فتوى بعض الشيوخ، بتأديب من أفتى من التقايد، والظاهر حمل ذلك على التقايد المخالفة للنصوص، أو القواعد، فإنه لا يعول عليها، وكذلك إن جهل حالها، فإنها لا تعد نقلاً، أما التقايد المنقولة من الشرح المنصوص، فيجوز الإفتاء منها قطعاً⁽³⁾.

فالمطلوب في الكتب التي يعتمد عليها في الفتاوى والأحكام، أن يثبت عند

(1) انظر مقدمة تذييل المعيار : 7 / 3 .

(2) العذب السليل .

(3) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : 20 / 1 .

العامل بها والمفتي والحاكم، أمران :

أولها : صحة نسبتها إلى مؤلفها.

ثانيها : صحتها في نفسها.

ويضيف الإمام الوشيري قائلا : " قال المتيطي : اختلف هل تجوز الفتيا بما في الكتب المشهورة المدونة المسموعة الصحيحة. فقال يحيى بن عمر : قلت لمحمد بن عبد الحكم : رأيت مَنْ كان يروي كتبك هذه وكتب ابن القاسم وأشهب، هل يجوز له أن يفتي ؟ قال : لا والله إلا، أن يكون عالما باختلاف أهل العلم بحسن التمييز. انتهى. قلت : فَمَنْ لم يميز إلا أنه حافظ بأقاويل الناس هل يفتي ؟ قال : أما ما أجمعوا عليه فنعم، وأما ما فيه اختلاف وليس من أهل التمييز فلا. قال : ورأيت في بعض أجوبة أبي محمد بن أبي زيد أنه أجاز الفتيا بما في الكتب الصحيحة المشهورة كالمدونة وغيرها من كتب المالكية المشهورة. وفيه قال سحنون : مَنْ اشترى كتب العلم، أو ورثها، ثم أفتى بها، ولم يعرض على الفقهاء، أدب أدباً شديداً. وذكر ابن العاصي حديثاً مرفوعاً: " لا يفتي أمتي المصفون ولا يقرئهم المصحفون"، كذا قال غيره : ينهى عن ذلك أشد النهي، فإن لم ينته عوقب بالسوط. وقد قال ربيعة لبعض مَنْ يفتي : ما هذا أحق بالسجن من السراق ؟ قال مالك : لا يفتي العالم حتى يراه الناس أهلاً للفتيا. قال سحنون : يريد العلماء. قال ابن هرmez : ويرى هو نفسه أهلاً لذلك⁽¹⁾.

(1) المعيار : 12 / 361 نوازل الجامع.

هـ- الكتب التي لا يعتمد عليها ، والتي لا يعتمد على ما انفردت به

ذهب أغلب العلماء أنه لا يجوز العمل ، ولا الفتوى بها في الكتب الغريبة التي جهل حال مؤلفها ، أو المعروفة بنقل الأقوال الضعيفة . ولذلك لزم الاحتياط من الفتوى بكل ما يوجد في الكتب إذا لم يكن معتمداً . ولذلك حذر الهلالي من الذين يكفون بها يجدونه في ورقة غير منسوبة ، أو منسوباً لمن لا يعرف صحة نسبته إليه ، كحال طائفة من الطلبة ، يعتمدون على تقايد مشتملة على أحاديث وآثار من السلف ، وعلى نسبة ما فيها لكتاب معزولابن أبي زيد وغيره ، وهم لا يعرفون من قيد تلك التقايد ، ولا صحة شيء مما فيها⁽¹⁾.

ولقد بين الفقيه الشنقيطي في الطليحة أن الكتب على نوعين ، نوع لا يعتمد عليه بإطلاق ، ونوع لا يعتمد على ما انفردت به من نقل .
ولعل من أهم الكتب التي لا يمكن الاعتماد عليها لعدم صحة نسبتها لمن نسبت إليهم :

- كتاب الأجوبة المنسوبة لابن سحنون ، وقد حذر الشيوخ من الاعتماد عليها .
- وكتاب التقريب والتبيين المنسوب لابن أبي زيد .
- وأجوبة القرويين .
- وأحكام ابن الزيات .

(1) نور البصر : ملزمة 10 ، صفحة 6 .

- وكتاب الدلائل والأضداد المنسوب لأبي عمران الفاسي.

وجميع هذه الكتب وغيرها باطل وبهتان، قال الإمام القوري : وقد رأيت جميع تلك التأليف ولا يشبه ما فيها قولاً صحيحاً. وفيها وجد من شرح المختصر- للزقاق وحذر الأشياخ من الفتوى من أحكام ابن الزيات، والدلائل والأضداد المنسوب لأبي عمران الفاسي، ومختصر التبيين المنسوب لابن أبي زيد؛ لأنها أباطيل وفتاوى الشيطان وهي موضوعة غير صحيحة النسبة⁽¹⁾.

أما الكتب التي لا يعتمد على ما انفردت به فكثيرة منها :

شرح العلامة المكنى بأبي الإرشاد نور الدين الشيخ علي الأجهوري على المختصر، كما ذكر ذلك تلميذه العلامة أبو سالم عبد الله العياشي في تأليفه : "القول المحكم في عقود الأصم الأبكم" وأشار إلى ذلك في رحلته.

قال الهلالي : ومن مارس الشرح المذكور، وقف على صحة ما قاله تلميذه، والمراد شرحه الوسط، وأما الصغير، فقد ذكره الشيخ أبو سالم : وسألت عنه بمصر فما وجدت من سمع به، وأما الكبير، فذكر لي أنه لم يزل في مبيضته لم يخرج، وقد نقل منه تلميذه الزرقاني في بعض المواضع من شرحه على المختصر، وما قيل فيه، يقال في شرح تلامذته، وأتباعه من المشاركة، كالشيخ عبد الباقي، والشيخ إبراهيم الشبرخيتي، والشيخ محمد الحرسى، لأنهم يقلدونه غالباً. هنا مع أن الشيخ عليا - رحمه الله - حرر كثيراً من المسائل أتم تحرير، وقررها أوضح تقرير، وحصل كثيراً من النقل أحسن تحصيل،

(1) الاختلاف الفقهي: 228. وانظر كتاب تذييل المعيار : 3/ 7-8 بعض الكتب التي تجوز منها الفتوى.

وفصل مجملات أئين تفصيل ... فشرحه كثير الفوائد لمن يميز حصباءه من درره، ولا يطويه على غره، وقد سُئِلت بالجامع الأزهرى من القاهرة عن شرح تلميذه الشيخ عبد الباقي الزرقانى، فقيل لى: ما رأيك فيه ؟ فقلت لهم : لا ينبغي للطالب أن يترك مطالعته لكثرة فوائده، ولا أن يقلده فى كل ما يقول، أو ينقل لكثرة الغلط فى مقاصده.

ولهذا وضع الشيخ محمد البناني حاشيته التى سماها : "الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني". ومما جاء فى مقدمتها : لما كان شرح الشيخ الأكمل والسرى الأجمل ... سيدي عبد الباقي بن يوسف الزرقاني على مختصر الشيخ الجليل أبى الموده خليل شرحاً كفيلاً بعقل الشوارد، محفوفاً بفرائد الفوائد، تطرب له السامع، وينشط لحسن عبارته القارئ والسامع، اتخذته خلاًّ مواسياً وطباً آسياً ... بيد أنه كثيراً ما ينزل النقل فى غير محله، ويلحق الفرع بغير أصله. وأعوذ بالله أن أقول ذلك من جهله، مع أنى أعترف له فى العلم بالغاية التى لا يدركها مطاول⁽¹⁾.

وقد أورد الشنقيطى فى أرجوزته كتباً أخرى : كأجوبة ابن ناصر الدرعى، وأجوبة الوزانى، وجواهر الدرر للتائى. وغيرها كثير مما يلى فيما بعد.

وقد نظم هذه المباحث فى أرجوزته المسماة بـ: الطليحة.

وهى فى أصلها عبارة عن مخطوطة تشتمل على 307 بيتاً ننشرها فى هذا العمل تعميماً للفائدة. وقد اشتملت على مقدمة وتسعة فصول، وهى :

1. مقدمة فى تحريم التساهل فى الفتوى.

(1) حاشية البناني على شرح الزرقاني : 2 / 1. وانظر : الاختلاف الفقهي : 230 - 231.

2. فصل في المعتمد من الأقوال والكتب في الفتوى.
 3. فصل في الكتب التي لا يعتمد ما انفردت بنقله.
 4. فصل في الكتب والأقوال الشيطانية والليطانية.
 5. فصل في التحذير من البحث والفهم وأنها غير نص.
 6. فصل في شروط العمل بما جرى به العمل.
 7. فصل في الترجيح بالعرف.
 8. فصل في الترجيح بالمفاسد والمصالح.
 9. فصل في طبقات المفتين الثلاث.
- خاتمة في أقل صفات المفتي في هذه الأزمنة.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد

قال الشيخ الإمام القدوة المهام ذو الحقائق والتحقيق

أبو عبيد الله سيدي محمد بن أبي القاسم الغلاني النابغة الشنقيطي رحمه الله

يقول بادياً بحمد الله	من بعد الابتداء بسم الله
محمد نابغة الإغلال	وقاهم الله من الإغلال
مصلياً على صراط مستقيم	ومن هدى إلى الصراط المستقيم
مشتكياً ضعفي إلى المتين	معتصماً بحبله المتين
نسأله الترجيح للأقوال	بالعمل الجاري على المنوال
وءاذنت براعة استهلال	بعقد ما نشره الهلال
وهو بسبق حائز تفضيلاً	مستوجب ثنائي الجميلاً
ضمته المبية مع بنيتها	ولم أكن في مزيج بل تيتها
وانما رغبت في النظام	لأنه أحظى لدى المرام
وهو الذي تضحى له العقول	والسيف من حصله مسلول
هذا وكما كان جل الناس	لما به الفتوى غدا كالتأسي
بخلط الصحيح بالسقيم	وخلط المنتج بالعقيم
من جهله أصبح في حجاب	لم يدر بين القوس والحجاب
جلبت في ذا النظم بعض المعتمد	وفيه ذكر بعض ما لا يعتمد
من قول أو طرة أو كتاب	لقاصد الفتوى بلا عتاب

[1] وكلُّ ما أطبقت عزوه	انحصر من سائر الكلام في نور البصر ⁽¹⁾
وربما سقيت من نظامي	أو من نظام الغير كل ضام
فلاستعانة من الله البديع	أطلبها ثم من الله البديع
سلكت فيه مسلك الجمهور	من نصرة الراجح كالمشهور
يعرف قدره من ألقى السّما	وهو شهيد طاعة وسّمعا
فكل ما فيه صحيح منجل	في الخبر المثبت والأمر الجلي
أحييت فيه ذكر كل دارس	أرجو به الدعاء في المدارس
لكل من قد رame كن بائله	نُصحا ومن يمنعه فانصر عاذله
أبياتها لأهلها تيجانُ	كأنها الياقوت والمرجان
دانية عليهم ظلالها	مملوءة من عسل قلالها
وذالت قطوفها تذليلًا	وربّما أخضتْها قليلا
فقلت والله تعالى المستعلن	ومن بغيره استعان لأيعانُ

(1) لمولفه أحمد بن عبد العزيز الهلالي. مطبوع طبعة حجرية.

مُقَدِّمَةٌ فِي تَحْرِيرِ التَّسَاهُلِ بِالْفَتَوَى

ولم يجوز تساهل في الفتوى	بل يحرم الفتوى بغير الأقوى ⁽¹⁾
وكل عالم بذلك عُرفاً	عن الفتاوى والقضاء صُرفاً
إذ كل من لم يعتبر ترجيحاً	فَعِلْمُهُ وَدِينُهُ أَجِيجاً
وكل من يكفيه أن يوافقاً	قولاً ضعيفاً لم يجد موافقاً
لخرقه إجماع هاذي الأمة	بالحكم للمرجوح للأئمة
والحكم بالضعيف غير هاذي	ما لم يكن من أهل الاجتهاد
أما المقلد فمحجور عليه	وعند ترك راجح رد إليه

(1) ولا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى، ومن عرف بذلك لم يجوز أن يستفتي. قال في مراقبي السمود:

وليس في فتواه مفت يتبع إن لم يصف للدين والعلم الورع

من لم يكن بالعلم والعدل أشهر أو حصل القطع فلا استفتنا انحظر

والتساهل قد يكون بالآيثبت - كما اثرتنا - ويسرع في الفتوى أو الحكم قبل استيفاء حقيهما من النظر والفكر. وقد يكون تساهله بأن تحمله الأغراض الفاسدة على تتبع الحيل المحظورة أو المكروهة والتسكك بالشبه طلباً للترخص على من يروم نفعه والتغليظ على من يروم ضرره ومن فعل ذلك فقد هان عليه دين الله.

أما إذا صلح قصد المفتي فاحتسب في طلبه حيلة لا شبهة فيها، ولا تجر إلى مفسدة ليخلص المستفتي من ورطة يمين أو غيرها فذلك حسن. وقد قال القرافي: إذا كان في المسألة قولان أحدهما فيه تخفيف والآخر فيه تشديد فلا ينبغي أن يغني العامة التشديد والخاصة بالتخفيف فإنه قريب من الفسوق والخيانة في دين الله ودليل على فراغ القلب من تعظيم الله وتقواه والحاكم كالمفتي. انظر العذب السلسيل: 67.

في العمليات فهي فاس
 ينقض لا يتم للنفوذ
 قد قال في أصوله تفهيمها
 الله سالما فغير مطلق
 المقري قولة كالجنة
 مع رفقة مأمونة ليسلما
 فنورها للمهتدي استضاء
 سار ضلالا أو هلاكا يغشى
 في الدين والدنيا إلى الوفات

لذا قال ذو النظام الفاسي
 حكم قضاة الوقت بالشذوذ
 والعلوي نجل إبراهيم
 وقول من قلد عالما لقي
 [2] وقال في إضاءة الدجنة
 والحزم أن يسير من لا يعلمها
 ويسلك المحجة البيضاء
 وفي بنيات الطريق يخشى
 أمنا الله من الآفات

فَصْلٌ فِي الْمُعْتَمَدِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْكَتُبِ فِي الْفَتَوَى⁽¹⁾

بيان ما اعتمد من أقوال	وَكُتِبَ وَسَائِرُ الْأَحْوَالِ
فما به الفتوى تجوز والمتفق	عليه فالراجح سُوقُهُ نَفَقَ
فبعده المشهور والمساوي	إِنْ عُدِمَ التَّرْجِيحُ فِي التَّسَاوِي
ورَجَّحُوا مَا شَهَرَ الْمَغَارِبَةُ	وَالشَّمْسُ بِالْعِرَاقِ لَيْسَتْ غَارِبَةُ
وما لذي قصور أو تعلم	فِي حَالَةِ التَّرْجِيحِ مَنْ تَكَلَّمَ

(1) أشار المؤلف إلى مجموعة من الكتب التي يمكن الاعتماد عليها منها : الطرر لأبي إبراهيم الأعرج على التهذيب، والطرر لابن عات على الوثائق المجموعة، والطرر لأبي الحسن الطنجي على التهذيب. ومن الكتب التي أشار المؤلف إليها للشيوخ الأربعة الذين ساهم ومنها : أحكام ابن سهل، والتمنيّة ومختصراتها وتبصرة ابن فرحون، وشروح ابن الحاجب، وديوان ابن عرفة، وشرح القلشاني للرسالة، وما وجد من شرح ابن مرزوق على المختصر وشرح تلميذه ابن فائدة الزواري، وشرح الخطاب على المختصر، وشرح سالم. ولكن ما سلم من خلل في بعض المواضع عند اختصاره كلام الخطاب، وشرح المواق الصغير والكبير سوى أنه وقع له في مواضع قليلة خلل عند نقله بالمعنى، وشرح الشيخ حلولو الصغير والكبير، وشروح بهرام في الغالب والصغير أكثر تحقيقاً من الوسط قاله الخطاب.

ومن الحواشي المعتمدة : حاشية ابن غازي، والشيخ أحمد بابا، والشيخ مصطفى، والطخيني، وحاشية البنان، والتاودي، والرهوني. ومن كتب النوازل المعتمدة : الدر الثبير لابن هلال على أجوبة أبي الحسن الصغير، ونوازل ابن هلال، والدرر المكتونة في نوازل مازونة، والميعار، وهو أجمع ما رأينا من كتب النوازل لكن فيه بعض فتاوى ضعيفة، ومنها : نوازل المحقق سيدي عيسى السجستاني، لكن فيه فتاوى مجملّة تحتاج إلى تفصيل.

وأما الأجوبة الناصرية : فلم يعجب الشيخ جمعها حين بلغه أن أحد طلبته جمعها لأنه خاطب بها العوام على قدر عقولهم، وعلى حسب أحوالهم فلم يرد أن تكون كتاباً تؤخذ منه المسائل.

واعتمدوا التهذيب للبرادعي
واعتمدوا ما نقل القلشاني
واعتمدوا تبصرة الفرحوني
واعتمدوا تبصرة اللخمي
لاكنه مزق باختياره
واعتمدوا الجامع لابن يونس
واعتمدوا ما ألف ابن رشد
واعتمدوا بهرام لكن في الوسط
واعتمدوا حاشية الخطاب
وشرح سالم ولكن ما سلم
واعتمدوا المواق في شرحه
وفي المدونة بالبرادعي
على الرسالة بهذا الشأن
وركبوا في فلكها المشحون
ولم تكن لعالم أمي
مذهب مالك لدى امتياره
وكان يدعى مصحفاً لكن نُسي -
والمازري مرشداً للرشد
أقسط في (تحقيقه) ⁽¹⁾ وما قسط
ومنه جاءت زبدة الأوطاب
من خلل عند اختصاره الكلم
في النقل بالمعنى فكم قد ذهلا

[3] واعتمدوا حلولو في كبره
واعتمدوا مختصر ابن عرفة
بشرحه للشيخ ما أن عمقه
واعتمدوا المتيطي والزواوي
وفي صغير فاح من غيره
كذا ابن مرزوق وعن من عرفه
لاكنه سر ولع عممه
مع ابن سهل عند كل راوي

(1) في كتاب العذب السلسيل: كلامه.

واعتمدوا حاشية ابن غازي	وسيدي أحمد باب البازي
واعتمدوا حاشية الطخيسي	وهو بالتصغير كالفريخي
واعتمدوا حاشية لمصطفى	على الثاني كسراج ما طفى
واعتمدوا الطرر ⁽¹⁾ لابن الأعرج	وطرر الطنجي غير بهرج
واعتمدوا نوازل الهلالي	ودره النشير كلاللي
كذلك ما يعزى إلى مازونة	وهو المسمى الدرر المكنونة

(1) الطرر: مصطلح مشهور عند المالكية. جمع طرة يضم الطاء : طرف كل شيء وحرفه. يطلقها المالكية على التعليقات والتهميشات التي اعتاد الفقهاء تدوينها على هوامش الكتب من كافة جوانبه أثناء التدريس والإقراء. يبدأ هذا النوع من التأليف الفقهي بالتعليقات التي قد تحتوي استدراكات أو توضيحات، أو تفهيمات فقهية، ثم تجمع في مؤلفات مستقلة تنسب إلى أصحابها، ومن أشهر هذا النوع من التأليف: طرر ابن عات (ت 609 هـ) وهي طرر على الوثائق المجموعة لابن فتوح (ت 460 هـ)، ومنها طرر أبي إبراهيم الأعرج على التهذيب، والطرر لأبي الحسن الطنجي على التهذيب. انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، صفحة: 238-239.

فَصْلٌ فِي الْكُتُبِ الَّتِي لَا يُعْتَمَدُ مَا انْفَرَدَتْ بِنَقْلِهِ⁽¹⁾

بيان من كُتِبَ لا يعتمد	ما انفردت بنقله طول الأمد
من ذلك الأجهوري مع أتباعه	مع اطلاعه وطول باعه
إذ خلطوا الخطباء بالدرر الثمين	ولم يميز بين غث من سمين
وما يقال فيه قل بالباقي	كالشبر خيتي وعبد الباقي
والخرشي بالكسر بكل قوله	والنشرقي رافع للدولة
لأنهم قد قلدوا ما قاله	شيخهم ونقلوا نقاله
فكل ما بنقله قد انفرد	أولاء لم يقبله غيرهم فرد
عليهم بالقول والبيان	كالتودي والهلالي والبنان
لاكن عبي من كثرة الفوائد	وكثرة الخلط في المقاصد
لا ينبغي تقليده في كل ما	قال ولا إهماله للعلما

(1) من الكتب التي لا يعتمد ما انفردت به : شرح العلامة الشهير الشيخ علي الأجهوري على المختصر - أي الوسط. وأما الصغير لم يوجد والكبير لم يخرج من مبيضته. وقد نقل منه تلميذه الزرقاني في بعض مواضع من شرحه. وما قيل فيه يقال في شروح تلامذته وأتباعه كالشيخ عبد الباقي والشيخ إبراهيم الشبر خيتي والشيخ محمد الخرشي لتقليدهم له غالباً مع أن الشيخ علياً رحمه الله حرر كثيراً من المسائل أتم تحرير وقررها أوضح تقرير وحصل كثيراً من النقول أحسن تحصيل وفصل مجملات أبين تفصيل. فشرحه كثير الفوائد لمن يميز حصاءه من دره، ولا يطويه على غيره.

ومنها: شرح التتامي الصغير. فقبل إنه مات قبل تحريره، وقد بالغ في الإنكار عليه ابن عاشر. وبالجملة لا بد للمفتي من بصيرة يميز بها الغث من السمين، والحصاء من الدرر الثمين. انظر العذب السلسيل: 66-67.

أفتى بهذا الهلالي أهل القاهرة
ولا يتم نظر الزرقاني
[4] وجمعهم أجوبة ابن ناصر
إذا ما أراد كونها كالأم
لأنه أجاب كل سائل
فطوراً أطلق وطوراً إجمالاً
وهكذا نوازل السورزازي
فربما عن راجح قد مالا
وضَعُّوا في الحكم والإفتاء
وأنكر ابن عاشر والونكري
قال السجلهاسي مما ينتحل
وتحرم الفتوى لأجل الريبة
وضَعُّوا من طرر ابن عات
وحذّر الشيوخ من إجماع
وحذروا أيضاً من اتفاق
لكن أقل ذلك الجمهور
وحذروا من الخلافات
وكل ما قُيد مما يُستمد
وهو المسمّى عندهم بالطرة

بالجامع الأزهر في فتوى ظاهرة
إلا مع التودي أو البناني
لم يكن الشيخ لها بناصر
خَوْفَ اغترار قاصر أو أم
بحسب السائل لا المسائل
من ثم ترك الجمع كان أجلاً
لم تحل من قول بلا اغترار
في الحكم أو أهله إجمالاً
جواهر الدرر للتتائي
ومصطفى والخرشي مامنه دُري
كادت مطالعته ألا تحل
من كتب لم تشتهر غريبة
ما انفردت بنقله فعات
عن ابن عبد البر في السماع
عن ابن رشد عالم الآفاق
كما أقل ذا هو المشهور
أي ما عن الباجي منها يأتي
في زمن الإقراء غير معتمد
قالوا ولا يفتي بها ابن الحرة

عليه وحده مخافة الفند
على الرسالة أمير الأمرا
ما لم يكن نال المقام البابا
بخط موثوق به مكتوبة
من نصر أو قاعدة فهات
في سائر المصنفات وعُقل

لأنه يهدي وليس يستند
كطرة الجزولي وابن عمرا
بل أوجبوا تأديب من أفتى بها
وهي إلى محلها منسوبة
ولم تُخالف ما في الأمهات
لا فرق بينهما وبين ما نُقل

مثن الشفا ووزنهُ رؤاض/
فلم تكن من الكلام الحال
يُفتي الوري بطرة ابن القاضي
فكان في غاية الانحطاط
رضي بيت جاء من قريض
ترضى من اللحم بعظم الرقة
قلنا فما على السكوت معتبة
للنفس لا تطلب به مقاما

[5] ومنه ما أدخله عياض
وحيث لم تكن بهذا الحال
قُلْتُ وَرُبَّ جاهل التقاضي
وطرة ابن رار والخطاطي
عن رتبة التصحيح والتمريض
أم الجليس لعجوز شهرته
فإن يقل مالي سوى ذي المرتبة
فما به غيرك عنك قاما

فصل في الكتب والأقوال الشيطانية⁽¹⁾

وما من الأقوال لِلْإِطْآنِ	هذا بيان كُتِبَ الشَّيْطَانُ
لِلْعُلَمَاءِ نَسَبَةٌ مَكْذُوبَةٌ	قد حذروا من كُتُبٍ مَنْسُوبَةٍ
لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ لَهُ تَبْيِينٌ	من ذلك التَّقْرِيبُ وَالتَّبْيِينُ
لِأَبِي عَمْرَانَ بِإِذْنِ الدَّلَائِلِ	كذلك ذو الفُصُولِ وَالدَّلَائِلِ
فَعَدُوهُ لَهُ مِنَ الْجَنُونِ	ومنه الأجوبة للسَّحْنُونِ
أَجُوبَةٌ وَهِيَ لَزُورٍ أَنْسَبُ	وَالْقُرُوءُ يُؤَنِّسُ إِلَيْهِمْ تَنْسَبُ
يَعْزِي عَلَى نَهْجِ الضَّلَالِ يَأْتِي	وما من الأحكام لِلزِّيَاةِ
وَمَا هِيَ مِنَ الشَّرْعِ مِنْ سُلْطَانِ	فكلها فتوى من الشَّيْطَانِ
لَيْسَتْ تَطْلُقُ مِنْ أَوْعَافِ الْمَقَالِ	وقول بعض الأغنياء أم الْخِيَالِ
لِسُنَّةِ الرَّسُولِ وَالْقُرَّاءِ	إِذَا كَانَ تَخْصِصُ مِنَ الشَّيْطَانِ
فَخَلَّ قَائِلُهُ صَاحِبًا بِكَمَا	لِكُونِهِ رَأْيًا وَلَيْسَ حَكَمًا

(1) قال السلطان عبد الحفيظ : ولحذر المفتي كل الحذر من الفتوى بكل ما يجده في كتاب من غير تمييز بين ما يكسبه عظيم الثواب وما يلحقه أليم العقاب.

وقد حذر العلماء من الأجوبة المنسوبة لابن سحنون، وكذلك : "التقريب والتبيين"، الموضوع لابن أبي زيد وكذلك : "أجوبة القرويين"، وكذلك : "أحكام ابن الزيات" بالزراء والياء والشاء، وكذلك : "الدلائل والأضداد". فجميع ذلك باطل وبهتان.

وأما الجزولي وابن عمر ومن في معناهما، فليس ما نسب لهم تأليف، وإنما هو تقييد يهدى ولا يعتمد عليه. انظر الصفحة : 66.

أفتى بذاك شيخنا ابن العاقل
وقولهم إن طلاق الغضب
إن قاله بعض من الخنابلة
[6] وقد رماه العلماء كابن حجر

لذلك القول به لم يقبل
فإنما الإغلاق عند مالك
وقولهم لا بد من تراضي
وقد يجر ظاهر الكتاب
فهل لها الرضى بها لا يرضا
من ذا الذي يسقط حق الباري
ونص ما جاء بعده البروق
والحق في الطلاق والله علا
وليس للمرأة حق في الطلاق
ومن يقل لا تلزمه اليمين
قلت ورد ذلك القول أنني
وقولهم ثلاثة قد يحمّل
وهي نكاح وذكاة حج
بأنه قويلة ضعيفة
لذلك القول بها قد انتفد

وهو ظاهر لغير باقل
ليس بلازم لضعفه أغضب
لملم يجد في ييدر سنابله
على البخاري بنبل وحجر /

في المالكي والشافعي والحنبلي
الإكراه لا الغضب فواللهالك
الأزواج في الطلاق غير راض
للكفر والبعد والعتاب
به سوى أهل العقول المرضى
والله يأمر بالا اعتبار
للونشريسي والفروق
فما لمن طلق وإن قد علقه
لجعله بيد من يرفع ساق
علي كقطع رجم يمين
في النظم والشر الصحيح ثبنا
فيمن الضعيف قول مهمل
ومن يقله العلماء حج
زيفها المعيار في صحيفة
في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

فصل في التحذير من البحث والفهم وأنهما غير نص

بيان أن البحث غير نص
فهو كقول العالم المفتش
ألفاظه كثيرة لا تنحصر
لفظ الطهور انظرنا هل ينبغي
إهابه بصيغة النصوص
وماله في سيرة من نص
لم أر هذا النص عند فتش
أشهرها الذي ... منحصر -
يؤخذ منه ويحيى فاصبح
كي تعرف البحث من النصوص

فالبحث كالفضول أو كالقرص

والنص متبوع إذا ما اختلفا
ليس بنص لعروض الروم
ليس بقول عند من قد دونه
الألفاظ للتفسير والشور
يُدعى بقول شارح فلتبته
مشرّوحهم وما من المعنى أراد
قد شرحوا على مراد العلبا
كأن صحيح القصد أوبه كلام
أذلة الشرع التي لها ارتضا
بالذكر والسنة والقواعد
مطلقا أو مقيدا من قد فرط

[7] فإن يكن موافقا للنص

من بعد رأي العين يعطى التلفاً
وكل ما فهمه ذو الفهم
فالخلف بين شارحي المدونة
فمبحث الشروح عن تصوير
ومابه إلى تصور وصل
فمرجع اختلافهم إلى مراد
ألا ترى احتجاجهم ببعض ما
من عود مضمّر ومن سوف الكلام
ومرجع اختلافهم لقتضى
ألا ترى احتجاج كل واحد
لذلك الاجتهاد في القول شرط

للقول إلا بالاجتهاد الشاء
بل قدة التصوير للغير فقط
من العلوم مابه توصلا
لُبرز المعنى الذي قد حله
رد على معنى وذا علم ترى
من خارج قولاً به يسير
للقول لا العكس وذي الرقيقة
قد اتقناها غاية الإتقان

إذا تمكن من الإنشاء
وشرط الاجتهاد في الشرح سقط
وإن يكن عنده تحصلاً
إلى معاني ما أراد حله
فلم يقع بين الفريقين ترى
نعم لقد يوافق التفسير
فيرجع التأويل في الحقيقة
في النور والمنار للقاني

فصل في شروط العمل بما جرى به العمل

من بعد ضعف قاذح وينجح
وُضعفه في غاية الظهور
به أمور خمسة غير همل /

فصل ببابه الضعيف يرجح
حتى يُقدم على المشهور
[8] شروط تقديم الذي جرى العمل

بذلك القول بنص ما احتمل
معرفة المكان والزمان
ببلد أو زمن تنصيصا
وقد يعم وكذا في الأزمنة
أهلا للاقتداء قولاً وعمل
تقليده يُمنع في النقليّة
فإنها مُعينة في الباب
ما العمل اليوم كمثل أمس
معتبر شرعاً فمنه ما انهمل
بترك طاعة وبالمعاصي
فيتبع المجرى فيه التال
وبالكتاب زل سوى الولاية
في ظاهر الشرع لكي يبتليك
في الأوليا من أهل الانتقاد
وحالهم واجتنبوا أفعالهم

أولها ثبوت إجراء العمل
والثاني والثالث يلزمان
وهل جرى تعميماً أو تخصيصاً
وقد يخص عمل بأمكنة
رابعها كون الذي أجرى العمل
فحيث لم تثبت له الأهلية
خامسها معرفة الأسباب
فعند جهل بعض ها ذي الخمس
وليس كل ما به جرى العمل
فربما أجراه ذو المعاصي
كالملكس والعيبة والقتال
فلا تقل أنا وجدنا الآية
فربما خالف بعض الأوليا
من لم يكن صحيح الاعتقاد
فسلموا لتسلموا أقوالهم

فصل في التَّرجيحِ بِالْمَفَاسِدِ وَالْمَصَالِحِ

وبالمصالح لقول كاسد
وبالمفاسد بثبت صالح
قد أتقن الآية بالشهاد
وبأصول الفقه من تكفلاً
فكان ساعياً لكل قاعد
في صفة الثبت المرجح وله
دَرْءُ المفاسد وجلب المصلحة
أنفعها أو المفاسد جُلِبَ
مصلحة تجلب ذي المفسدة
وكان في العلوم ليث الغيلُ

ورجَّحوا بالدراء للمفاسد
وخصَّصُوا الترجيح للمصالح
لكونه أهتلاً للاجتهاد
ففيه نفس لم يكن مغفلاً
أحاط بالفروع والقواعد
هذا كلام العلماء الأوَّل
أصل علوم الشرع كل واضح
وفي تصادم المصالح جلب
أخفها وإن تعارض مفسدة
هذا الذي أفتى به المغيلُ

فصل في طبقات المفتين الثلاث

[10] أخذ طبقات الناس إذ يفتون

ثلاثة لا الرابع المفتون /

بمذهب، والأول المؤيد
للك، والثاني كابن القاسم
كان أصح علم من تقدم
مستبحراً لكنه في غيب
كسائر الأصول والقواعد
في مذهب علم كتاب مختصر
قد خصصت في غيره وقيدت
في غيره وكيفت وزيفت
الإنساب ما أدى اجتهاده إليه
أهل القضاء صفة عدل ذكر
إلا ما مثل مقلد جراً
طارت به في الجوع عتقا مغرب
فذكر ذا وحذفه سيان
بعينها ولم يقس مشاكلة
فقد تعدى في جواب السألة
ومثله التخريج في الإيأس

مجتهدان مطلق مقيّد
فمثلوا المطلق في المقاسم
وذا نال غاية العلم وما
والثالث، المتقن فقد مذهب
إذ لم يحط بجملة المقاصد
ورابع الأقسام، من قد اقتصر
في ضمنه مسائل ما شيدت
وفيه أقوال ضعاف ضعفت
فدو اجتهاد مطلقاً فرض عليه
لذا قال لشيخ لما أن ذكر
ذو فطنة مجتهد إن وجدا
والاجتهاد في بلاد المغرب
فما جبال اليوم منسيان
وثالث يفتي بنص النازلة
فإن يقس مسألة بمسألة
ليأسه من رتبة القياس

إذ ماله القياس والتخريج
وهل يرى العمى ليل من بروق
وعن سبيل القصد من قلس ابتذ
لفرض لم يحيط بالوصول
إذ هو أعزل بغير عدة

لجهله سوى بعض الفروع /

تحرم فتواه إذا ما استحوذا
لم يك من متن خليل أخذا
وقلة العلم بموت أهله
الآ يكون الحكم في خليل
أو في المدونة جاء وانحصر—
مثل النواذر وكالمذهب
لما به الفتوى وكان بينا
لقوله مختصرا عند الشروع
يا جاهلا بأدوات القصر—
يحرم الإفتاء بد وزيفا
أو دل لقاصد يفوت عدى
في ذكر ما ورد فيه من ضعيف

فما على تخريجه تعريج
لفقد آلات القياس والفروق
فانبذ قياسه كما الشرع نبذ
من قاس بالعقل بلا أصول
ورابع الأقسام لا تعدده

[11] فما لهذا في الفتاوى من شروع

وجعله بما به الفتوى وذا
ورب من يقدح في الحكم إذا
وذاك من قصوره وجهله
فليس من قوادح الدليل
هل كل حكم في كتاب المختصر
وغير دين من نصوص المذهب
وربما قد غره مينا
عدم كونه محيطا بالفروع
وليس فيه من أدوات حصر
فرب قول في خليل ضعفا
كقوله في الغضب والتعدي
طالع شروح الشيخ أو فتح اللطيف

إعراب بسم الله عنه ذاهل
وفي الأصول ماله من أرب
بجهله النحو ومما أنشدا
لحن الخطاب ملكه الفحوى
قد يترجى غاية الترجي
فكم حيران على التوهم
به متى رددته عنه يرد
إذ قال في بيتين في الكافية
والنفس أن [سنه في سنة
وجلده المفهوم ذا إذعان

وبعضهم يفتي وهو جاهل
فليس من أهل لسان العرب
ومثل هذا لا يكون مُرشدًا
عليك بالنحو فإن النحو
أما ترى الفقيه في التهجي
حتى إذا تلاه بالتفهم
ومع ذاك كل قول انفرد
وكلمة ابن مالك كافية
وبعد فالنحو صلاح الألسنة
به انكشاف حجب المعاني

خَاتِمَةٌ فِي أَقَلِّ صِفَاتِ الْمُفْتِي فِي هَذِهِ الْأُزْمِنَةِ

[خُذْ صِفَةَ الْمُفْتِي]⁽¹⁾

مَشْرُطٌ فِي الشَّخْصِ وَالْمَكَانِ /	[12] فَإِنَّمَا التَّكْلِيفُ بِالْإِمْكَانِ
فِي كُلِّ عِلْمٍ بِاطْنٍ وَظَاهِرٍ	وَكُلٌّ عَامٌ تَرْدُلُونَ ظَاهِرًا
فِي الْعَامِ لَا يَفْتِي بِمَا قَدْ دُونَهُ	قَالُوا وَمَنْ لَمْ يَخْتِمْ الْمَدُونَةَ
فِي كُلِّ عَامٍ وَشُرُوحِهِ حَصْرًا	وغير من يَخْتِمْ نَصَ الْمُخْتَصَرِ
فَخَلَّ فَتَوَاهُ كَرِيحٍ مَاشِيَةٍ	مَعَ الْإِحَاطَةِ بِكُلِّ حَاشِيَةٍ
فِي الذَّيْلِ وَالْمَنَارِ بِالْإِيْقَانِ	نَقَلَهُ بَابٌ مَعَ اللَّقْنَانِ
نَفْسُكَ أَهْلًا وَيَرَى ذَاكَ الْوَرَى	وَالْحَقُّ أَنَّ تَفْتِيَّ بَعْدَ أَنْ تَرَى
مَحْنُكَ لِلصَّحْبِ يَتَّبِعُونَ	فَمَا لَكَ أَجَازَهُ سَبْعُونَ ⁽²⁾
سَبْعُونَ شَيْخًا أَتَيْتَنِي عَلَى الْهَدَى	وَقَالَ مَا أَفْتَيْتَ حَتَّى شَهِدَا
فَحَانَ أَنْ تَفْتِيَّ يَا غَلَامَ	وَالشَّافِعِيَّ أَجَازَهُ الْإِمَامَ
يَفْتُونَ جُزْءًا مَعَ الْقُصُورِ	وَالْيَوْمَ أَهْلُ الْبَدْوِ وَالْقُصُورِ
وَلَا إِقَامَةَ وَلَا أَبْذَانَ	وَرَبِّهَا قَضَوْا بِلَا اسْتِئْذَانِ

1 - هكنا في المخطوطة، ولا معنى لها.

2 - أثير عن الإمام مالك أنه قال : "... ما أفيتت حتى شهد بي سبعون أي أهل لذلك ". انظر كتاب التمهيد

في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر : 65 / 1. وبيان العلم وفضله له : 47 / 2. وكتاب المدارك للقاضي عياض : 179 / 1.

وفي كلا الفعلين قدما لازما
وجاء في الرد عليهم بيت
لا يقبل الإفتاء من كل أحد
وربما ظن الجهول أنه
وربما انتصب للمناصب
لكن بما استحقه من إرث
وجاء توريث المناصب التي
مثل الإمام أو القضاء
وبعضهم من قلة الأحكام
والفرق أن الحكم ذو إلزام

منع تصرف بحكم حُتْمًا
عن جعله في النظم ما أبيت
بل لخواص الناس في كل بلد
أهلا لعلم قد يحقق فيه
ولم يكن أهلا بغير ناصب
ولم يكن للعلم أرض حرث
للشرع من كبائر قد جلّت
وجهل ذاك ليس في القضاء
قد يحسب الفتوى من الأحكام
وهي لم تلزم بلا التزام

بيتين مثل الأنجم السيارة /

والحكم إنشاء كنائس العلم
والحكم للجميع قالوا يعتمد
حب الرياسة وطرح الأجلة
دنيا بعلم طلب المقاصد
هل بلا مشورة في الشرح جا
بحكمه لو سلمت آلاف
من باب أسلفني على أن أسلفك

[13] وقال في تكميله ميارة

إخبار الفتوى كم يترجم
وتلزم الفتوى الذي لها اعتقد
هذا وقد ضموا الحب العاجلة
هل جائز لجاهل وقاصد
من ثم نبذ حكم جائز وجا
والكل لا يرتفع الخلاف
فهل يقوى الحكم تسليم بفك

فليس يرفع الخلاف إلا
أما المقلد فليس يعتبر
بل نحره بنقضه في المنحصر
نقله التّودي عن العقباني
وفي السجلماسي على قواعد
فقل لمن لنقض حكمه نبـح
فإن أبى فالجهل عنه ما انتفا
ومن تصدّر بلا أوّان
وخله كمثـل الحمـار
وهاك نظماً بارِعاً قد يشتهى
فصوله في كعب جذر أربع
جعلت خير المرسلين خاتمة
محمد صلى عليه الله
وعاله وصحبه أهل الكمال

مجتهد لا غير ذاك كلا
من حكمه المرجوح حين يختبر
وضربه به على الوجه جرى
والعربي العارف الرباني
مبارة جميع ذاك الزائد
فما النـبح أفعل ودع ما لم يُـبـح
والعلم نعم المفتى والمقتفا
عوقب بالحرمان والهوان
يحمل أسفارا ولا تمار
لا ينتهي طلاوة إذا انتهى
محصورة فارتع بذاك المربع
لَعَلَّنِي أنال حُسن الخاتمة
فما لنا وسيلة إلا هو
عد النجوم والطيور والرمال

أَرْكَى صَلَاةً وَسَلَامَ مَا انْتَهَى
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مُنْتَهَى

القسم الأول

التعريف بالمدرسة المالكية القيروانية التونسية المغربية

من النشأة إلى عهد ابن أبي زيد

وبالشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني وفتاويه

الفصل الأول

المدرسة المالكية القيروانية التونسية المغربية

من النشأة إلى عهد ابن أبي زيد

النشأة ، الشيوخ ، المؤلفات الأصول

الفقرة الأولى: نشأة المدرسة المالكية القيروانية

نشأت المدرسة الفقهية المالكية القيروانية على يد تلاميذ الإمام مالك بن أنس القيروانيين الذين رحلوا إليه و أخذوا عنه و عادوا إلى القيروان يشون علمه و ينشرون فقهه ، حيث تذكر المصادر التاريخية أن عدد الأفارقة الذين رحلوا إلى الإمام مالك بن أنس -رضي الله عنه- في ذلك الوقت يربو على الثلاثين، وفي ذلك يقول الخشنى: " كانت إفريقية قبل رحلة سحنون قد غمرها مذهب مالك بن أنس؛ لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلا كلهم لقي مالكًا و سمع منه ، وإن كان الفقه والفتيا في قليل منهم ⁽¹⁾ .

ويذكر القاضي عياض في مداركه ، أنه قبل المذهب المالكي ، كان المذهب السائد في القيروان و ما وراءها من المغرب ، مذهب الكوفيين إلى أن دخل علي بن زياد، و ابن أشرس ، والبهلول بن راشد، و بعدهم أسد بن الفرات و غيرهم بمذهب مالك فأخذ به كثير من الناس ، ولم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه ⁽²⁾ ..

وقد ذهب الشيخ الشاذلي النيفر إلى القول بأن علي بن زياد، هو في الحقيقة المؤسس الحقيقي للمدرسة التونسية -القيروانية - بأجل مظاهرها التي لا تزال إلى اليوم ممتدة الفروع ، ثابتة الأصول ، إذ هو الذي بث في المغرب -يعني الغرب

(1) تراجم أغلبية/ 93.

(2) ترتيب المدارك : 1 / 25.

الإسلامي-بكامله المالكية، فعمت جميع أقطاره بدون استثناء ، وهو وإن شاركته المدرسة المصرية ، فهو الذي دل عليها، ولولاه ما قصد سحنون بن القاسم .

فالتكوين الأول للمالكية بإفريقية، إنها هو لعلي بن زياد⁽¹⁾، وقد أسهبت المصادر والمراجع في الحديث عن دور هذا الفقيه في نشر موطأ مالك بن أنس ومذهبه الفقهي في البلاد المغربية. قال القاضي عياض نقلاً عن أبي سعيد بن يونس، أن علياً بن زياد "هو أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان إلى المغرب، وفسر لهم قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه"⁽²⁾.

وقال محمد مخلوف في هذا المعنى "وهو أول من أدخل الموطأ المغرب، ومنه سمع البهلول بن راشد، وأسد بن الفرات، وسحنون وجماعة"⁽³⁾.

وقال حسن حسني عبد الوهاب : وهو أول من أدخل موطأ الإمام مالك بن أنس وجامع سفيان الثوري إلى المغرب، وروايته للموطأ مشهورة بين الموطآت"⁽⁴⁾.
فالتكوين الأول -إذن- للمالكية القيروانيين- إنها هو لعلي بن زياد الطرابلسي التونسي.

وإن من مميزات هذه المدرسة إذا تتبعناها، نراها كثيرة، وأهمها تلك التي ترتبط بالأصول، فهي: مدرسة انبنت على فقه الموطأ، المؤسس على الدعائم الصحيحة: من الحديث والآثار، وغير ذلك مما وقف عليه مالك بن أنس وبنى عليه

(1) انظر مقدمة تحقيق موطأ علي بن زياد : 29-30.

(2) ترتيب المدارك: 80/3.

(3) شجرة النور الزكية 60

(4) مجمل تاريخ الأدب التونسي / 38.

مذهبه المدعم بما عليه الجماعة بالمدينة المنورة ، و لشدة حرص هذه المدرسة على اتباع هذه الأصول كان منهجهم تصحيح الروايات، و بيان وجوه الاحتمالات مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار ، و ترتيب أساليب الأخبار ، و ضبط الحروف على حسب ما وقع في السماع⁽¹⁾.

ولقد لقيت المدرسة القيروانية التونسية من جور العبيدين واضطهادهم الكثير ، إلا أنها كافحت في سبيل البقاء ، و صمدت لكل عوامل الظلم والاستبداد ، حتى إذا ضعفت دولة العبيدين، ظهوروا وفشوا عليهم ، و نشروا المصنفات الجليلة ، و قام منهم أئمة جلة، طار ذكرهم بأقطار الأرض، و لم يزل الأمر على ذلك إلى أن خرجت القيروان و أهلها ، و جهاتها ، و سائر بلاد المغرب مجتمعة على هذا المذهب ، لا يعرف لغيره قائم...⁽²⁾.

الفقرة الثانية: من أهم شيوخ هذه المدرسة.

يقول ابن حارث الخشني: كانت إفريقية قبل رحلة سحنون قد غمرها مذهب مالك بن أنس؛ لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلا ، كلهم لقي مالك بن أنس و سمع منه ، و إن كان الفقه و الفتيا إنما كانا في قليل منهم⁽³⁾.

ويقول فضيلة الدكتور حمزة أبو فارس: أما الذين كان الفقه و الفتيا فيهم ، ووطنوا لمذهب مالك بن أنس من هؤلاء التلاميذ و ذكر خمسة يمثلون الطبقة

(1) أزهار الرياض 3 / 22 .

(2) ترتيب المدارك : 1 / 26 .

(3) ترتيب المدارك : 4 / 51 .

الأولى لفقهاء المذهب في هذه المدرسة ، وهم:

1 - عبد الله بن عمر بن غانم ت 190 هـ⁽¹⁾.

2 - علي بن زياد (ت 183 هـ)⁽²⁾.

3 - أبو مسعود بن أشرس (ت ؟)⁽³⁾.

4 - البهلول بن راشد (ت 183 هـ) ، شيخ القيروان و عالمها⁽⁴⁾.

5 - أسد بن الفرات (ت 213 هـ).

هؤلاء هم أهم العلماء الذين أدخلوا علم مالك إلى إفريقية ، وانتقل علمهم وعلم كثير منهم إلى إمام القيروان - سحنون -.

وذهب الباحث محمد المختار مامي : إلى أن أبرز هؤلاء أثراً ، علي بن زياد (ت 183 هـ) والبهلول بن راشد (ت 183 هـ) و عبد الرحيم بن أشرس ، و عبد الله بن غانم (ت 190 هـ) و الذين كما يقول محمد الفاضل بن عاشور : "كانوا حجر الأساس الراسي في هيكله الفقه الإسلامي بالمغرب ، ونواة الشجرة التي تولدت عنها جنة باسقة، لم يزل الدين والعلم والفكر ، يتفياً ظلها الوارفة إلى اليوم"⁽⁵⁾.

(1) انظر ترجمته في ترتيب المدارك : 65 / 3

(2) انظر ترجمته في المدارك : 80 / 3 و طبقات أبي العرب 251 .

(3) انظر ترجمته في المدارك : 85 / 3 و طبقات العرب : 253 .

(4) انظر ترجمته في : المدارك : 101 / 7 و طبقات العرب ص 126 .

(5) انظر أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي / 242 .

وبذلك تمكن الفقه المالكي في القيروان، وأصبحت المركز الثاني له بعد المدينة المنورة ، بل إن مدرسة القيروان، استمرت طويلا بعد مدرسة المدينة، التي ضعف شأنها في الطبقة التالية للطبقة الآخذة عن الإمام مالك⁽¹⁾.

وبعد مالك جاء تلميذاه اللذان تخرجوا على يديه ، وهما الإمامان : أسد بن الفرات (ت 213 هـ) الذي كان له أكبر الأثر في تدوين فقه هذه المدونة من خلال كتابه المعروف بالأسدية ، والإمام الثاني سحنون (ت 240 هـ) وقد عرفت هذه المدرسة في عهد هذا الأخير ازدهارًا كبيرًا حتى جعل ابن حارث عهده مبتدأ قد محاً ما قبله فكان أصحابه سراج أهل القيروان ، فهو عالمها وابن عبدوس فقيهما وابن عمر الأندلسي حافظها ، ثم خلف هؤلاء مجموعة من العلماء من أبرزهم : أبو بكر اللباد (ت 333 هـ) الذي كان أحد حفاظ المذهب ، و كدراس بن إسماعيل الفاسي القيرواني، الذي أثرى فكر هذه المدرسة بفاس والشيخ ابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ) الذي تدارك المذهب ، فقد استطاع أن يجمع ما تناثر من روايات وآراء أئمة المذهب في المدونات المختلفة غير المدونة السحنونية في ديوانه الفقهي الكبير ، النوادر و الزيادات، ثم جاء بعده تلامذته و تلامذة تلامذته ، فكانت عنايتهم بالمدونة اختصارًا وتعليقًا وشرحًا.

ولم يقتصر شأن المدرسة المالكية القيروانية على ازدهار الفقه فقط ، وإنما تبع ذلك أن كانت ذات أثر في مدرستين كان لهما دورهما الكبير في خدمة المذهب المالكي ،

(1) مقدمة كتاب التهذيب في اختصار المدونة 19.

وهما : مدرسة الأندلس ، ومدرسة فاس .

وقد جمعت المدرسة القيروانية خصائص و مميزات المدارس المالكية الأخرى التي كانت تدين في خصائصها و سماتها لطبيعة المذهب المالكي الخصب المتمثلة في كثرة مصادره و تنوع ينابيع فقهم من اعتماده على الحديث و عمل أهل المدينة ، واهتدائه بمقاصد الشريعة في تحقيق المصالح و درء المفاسد عن طريق قواعده المرنة ، وخصوصاً قاعدتي: سد الذرائع و المصالح المرسله اللتين لهما تطبيقاتها الواسعة في فقه المذهب .

وكان علي بن زياد المؤسس الأول لهذه المدرسة يتبنى الفقه التنظيري الفرضي على طريقة أهل العراق ، و قد أخذ عنه تلميذه أسد بن الفرات تلك الفكرة، التي نماها بدراسته في مدرسة الرأي في العراق ، التي أثرت فرضيات الأسدية ، كما كان سحنون يميل إلى طريقة أهل المدينة ، فربط فقه الأسدية بالأثر على طريقتهم ، دون أن يهمل ما عليه العمل من ذلك الأثر على طريقة أهل مصر .

أما ابن أبي زيد القيرواني ، فإنه عمق هذا الاتجاه الجامع ، و ذلك بجمعه وتدوينه ما تناثر في أمهات و دواوين فقه مدارس المالكية المختلفة، سالكاً في ذلك مسلك إمامه في المدونة باكورة المدرسة المالكية القيروانية⁽¹⁾.

الفقرة الثالثة : من أهم أوائل مؤلفات المدرسة المالكية القيروانية .

يأتي في أوائل مصنفات المدرسة المالكية القيروانية مجموعة من الكتب أهمها:

(1) انظر مقدمة محقق كتاب تهذيب المدونة صفحة 20 - 21 .

1 - كتاب خير من زنته لعلي بن زياد التونسي العبيسي (ت 183 هـ)

وكان علي بن زياد أول مَنْ كتب مسائل الفقه والفتاوى، التي تكلم بها مالك ابن أنس -غير ما اشتمل عليه الموطأ مما يتصل بالآثار- فلم يكن واحد من أصحاب مالك، حتى ابن القاسم دَوَّنَ الفقه، والمسائل كتابة، فأقبل علي بن زياد على تصنيف المسائل، وتبويبها، وخرجها كتباً كتباً على مواضع الأحكام الفقهية، وسمى جملة الكتاب: خير من زنته⁽¹⁾.

2 - رواية علي بن زياد لموطأ الإمام مالك بن أنس

ومعلوم أن الموطأ أصح كتب المذهب وأشهرها، وأقدمها، وأجمعها، وقد اتفق السواد الأعظم من الملة على العمل به والاجتهاد في روايته، ومن اليقين أنه ليس بيد أحد اليوم كتاب في الفقه أقوى من الموطأ؛ لأن فضل الكتاب، إما أن يكون باعتبار المؤلف، أو من جهة التزام الصحة، أو باعتبار الشهرة، أو من جهة القبول، أو باعتبار حسن الترتيب، واستيعاب المقاصد ونحو ذلك، وكل ذلك يوجد في الموطأ⁽²⁾.

3 - كتاب المدونة الفقهية الكبرى للإمام سحنون بن سعيد (ت 240 هـ)

تعتبر المدونة من أمهات كتب المذهب المالكي، كما لا يعرف عن كتاب في المذهب بعد الموطأ نال من الإطراء والتقدير ما نالته المدونة على ألسنة المتقدمين

(1) انظر أعلام الفكر الإسلامي ص 26 و المدارك 3 / 80.

(2) انظر أوجز المسالك 1 / 30.

والمؤخرين ، فهى أصل علم المالكيين ، بل هى عندهم ككتاب سيويه عند أهل النحو، وككتاب إقليدس عند أهل الحساب. و يروى أنه ما بعد كتاب الله أصبح من موطأ مالك ، و لا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة⁽¹⁾ .

ومما أهل المدونة لهذه الرتبة المسائل التي اشتملت عليها ، حتى قال أحد الشيوخ على سبيل المبالغة : ما من حكم نزل من السماء إلا وهو في المدونة⁽²⁾.

وقد تداولتها أفكار أربعة من المجتهدين: مالك بن أنس وعبد الرحمن بن القاسم وأسد بن الفرات و سحنون بن سعيد. ومما ينقل عن سحنون قوله : "عليكم بالمدونة فإنها كلام رجل صالح وروايته." و كان يقول أيضاً: "إنها المدونة من العلم بمنزلة أم القرآن من القرآن ، تجزئ في الصلاة عن غيرها ، ولا يجزئ غيرها عنها. أفرغ الرجال فيها عقولهم، و شرحوها و بينوها ، فما اعتكف أحد على المدونة و دراستها إلا عرف ذلك في ورعه وزهده ، و ما عداها أحد إلى غيرها إلا عرف ذلك فيه، و لو عاش عبد الرحمن أبداً ما رأيتموني أبداً"⁽³⁾.

وهى في المرتبة الثانية بعد الموطأ، و في ذلك يقول شيخ المغرب أبو محمد صالح (ت 631 هـ) إنها يفتى بقول مالك في الموطأ، فإن لم يجد في النازلة فبقوله في المدونة، فإن لم

(1) انظر المقدمات لابن رشد 1/ 44-45.

(2) انظر نيل الابتهاج/ 61.

(3) انظر ترتيب المدارك: 2/ 472.

يحد فبقول ابن القاسم فيها ، وإلا فبقوله في غيرها ، وإلا فأقول أهل المذهب⁽¹⁾.

4- كتاب المجموعة لمحمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت 260 هـ)

وابن عبدوس من تلاميذ الإمام سحنون ، والمجموعة كتاب شريف على مذهب الإمام مالك وأصحابه كالمدونة في نحو الخمسين كتاباً ، أعجلته المنية قبل تمامه ، والمجموعة أشهر مؤلفات ابن عبدوس ، وأكثرها تداولاً في المذهب .
و كتابه هذا ، يعتبر خامس كتب الدواوين ، وهى كما يقول القاضي عياض : "كتاب رجل أتى بعلم مالك على وجهه"⁽²⁾.

5- كتاب الرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ)

وابن أبي زيد ، هو آخر طبقة المتقدمين ، وأول طبقة المتأخرين ، فهو الحد الفاصل بين طبقة المتقدمين والمتأخرين لعلماء المذهب المالكي حتى لُقِّبَ بمالك الصغير ، فهو قطب المذهب ، جامع وشارح أقواله ، والذي لخصه ، وذب عنه ، وهو ثاني الشيخين ، اللذين لولاهما لذهب المذهب .

وكتابه الرسالة أكثر الكتب انتشاراً ، وأعظمها تأثيراً في الميدان التعليمي الفقهي بخاصة ، وقد زادت شروحها على المائة شرح .
وله كتب أخرى ظهرت إلى جانب الرسالة وحظيت بالقبول منها :

(1) انظر المعيار : 23/12 و فتاوى عيش : 73/1 .

(2) انظر المدارك : 206/4 .

6- كتاب مختصر المدونة

وهو يحتوي على خمسين ألف مسألة، ويوضح المؤلف غرضه من هذا الاختصار قائلا: "وقد انتهى إلى .. ما رغبت فيه من اختصار الكتب المدونة من علم مالك وأصحابه، وما أضيف إليها من الكتب المسماة بالمختلطة، إذ هذه الكتب أشهر دواوينهم، وأعلى ما دون في الفقه من كتبهم، وأكثر ما جرى على ألسان الناقلين لها من أئمتهم، مع فضل مَنْ نسبت إليه، وهو عبد الرحمن بن القاسم، وفقيهه، وزهده، وورعه، و أتباعه أثر صاحبه، ورأيت أن ذلك أرغب للطلاب وأقرب مدخلا للإفهام....." (1).

7- وكتاب النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات

وهو كتاب مشهور، أزيد من مائة جزء (2)، وهو يعتبر بمثابة تلخيص للكتب الفقهية المهمة للمذهب المالكي حتى ذلك الوقت "حيث جمع جميع ما في الأمهات من المسائل، والخلاف والأقوال فاشتمل على جميع أقوال المذهب وفروع الأمهات كلها. وعلى العموم، الكتاب عبارة عن موسوعة فقهية شاملة، تضم الفقه وفنونا أخرى، وهو كما يقول المرحوم أبو الأجفان، في مقدمة كتاب الجامع: "فبالإضافة إلى

(1) هذا الديوان الفقهي يحقق حاليا من طرف مجموعة من طلبة وحدة دكتوراه: التراث الفقهي المالكي بالغرب الإسلامي دراسة و إنقاد التابعة لكلية الآداب سايس / فاس جامعة سيدي محمد بن عبد الله وتحت إشرافي.

(2) انظر المدارك : 6 / 217 .

النقول الفقهية ، والفقه المقارن داخل المذهب ، فإن في هذا الكتاب شذرات من الأخبار والسير ، وآراء مالِك في العقيدة ، ووصفًا لأحداث ، وأدوات ، مما كان متعارفًا في عهد الإسلام الأول ، مما يجعل منه مادة صالحة للباحث التاريخي الاجتماعي⁽¹⁾.

(1) مقدمة كتاب الجامع: ص 45.

الفصل الثاني

التعريف بابن أبي زيد القيرواني

الفقرة الأولى: اسمه ونسبه.

هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني، أصله من نفزاوة. ونسبه "النفزي" إما إلى قبيلة نفزة البربرية، أو إلى منطقة بهذا الاسم في الشمال التونسي قرب باجة⁽¹⁾.

ولد الإمام ابن أبي زيد القيرواني سنة 310 هـ الموافق لـ 922 م، وبها تلقى تكوينه العلمي على مجموعة من المشايخ الكبار - سوف يأتي ذكرهم بعد -.

وبعد جهاد علمي مجيد، شمل حلقات الدرس، ومساجد القيروان، وميادين المناظرة، ومجالات التأليف، لبي ابن أبي زيد داعي ربه، وذلك مساء الإثنين ثلاثين شعبان سنة ست وثمانين وثلاثمائة (386 هـ) عن سن بلغت ستاً وسبعين سنة (76) وقد دفن بداره بالقيروان⁽²⁾ وصلى عليه الشيخ أبو الحسن القاسبي- بالرياحانية عند باب أصرم يوم الثلاثاء في جمع لا يحصون⁽³⁾.

(1) انظر الدراسة المفصلة حول هذه النقطة عند الدرقاش : 98.

(2) وقد ذهب كارل بروكلمان من كونه دفن بفاس وهو زعم باطل، ولم يقل به أحد ممن ترجم له. انظر كلامه في تاريخ الأدب العربي : 286 / 3.

(3) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك للقاضي عياض : 496 / 7، ومعالم الإيثار للديباغ : 118 / 3، وكشف الظنون لحاجي خليفة : 1 / 841، والشنرات : 3 / 131، والأعلام : 4 / 230-231، والديباغ المذهب : 1 / 427-430، وسير أعلام النبلاء : 17 / 10-13، وشجرة النور الزكية : 96، وكتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين : 2 / 643-649. وانظر الدراسة المفصلة عن شخصية ابن أبي زيد للدكتور اغادي الدرقاش.

رثاه أبو زكرياء يحيى بن علي القراطيسي التوزري عند وفاته بقصيدة قال فيها :

خطب ألم فعم السهل والجبال وحادث حل أنسى الحادث الجلال
ناع نعى ابن أبي زيد فقلت له أشمسنا كسفت أم بدرنا أفلا
أم مادت الأرض وارتجت بسكانها أم الحمام بعبد الله قد نرلا
إلى أن قال :

لا تعجبوا من شجي في توله بل اعجبوا الخئي البال كيف خلا⁽¹⁾

ورثاه ابن الخواص الكفيف بمرثية منها :

هذا العمـر الله أول مصرع ترزأ به الدنيا وآخر مصرع
كادت تميد الأرض خاشعة الربى وتمور أفلاك النجوم الطلع
عجبا لا يدري الحاملون لتعشه كيف استطاعت حمل بحر مترع
علما وحلما كاملا وبراعة وتقى وحسن سكىنة وتورع
وغصت فجاج الأرض سعيًا حوله من راغب في سعيه متبرع
يكون ولكل بالك منهم ذل الأسير وحرقة المتوجع⁽²⁾
ورثاه أبو علي بن سفيان، من قوله :

غصت فجاج الأرض حتى ما ترى أرض ولا علم ولا بطحاء
مازلت تقدم جمعهم هديا لهم في موكب حفت به النجاء⁽³⁾

(1) عنوان الأريب للشاذلي النيفر، ص : 30.

(2) انظر ترتيب المدارك: 6 / 221 .

(3) نفسه.

الفقرة الثانية : مكانته العلمية وفضله

لقد أجمعت المصادر التي ترجمت له، أنه كان ورعًا، موثقًا به، إمام المالكية في المغرب، لخص المذهب وَدَّبَ عنه، وسريع الانقياد إلى الحق. ويكفيه اعترافًا بعلمه وسبقه على غيره، في أن سُمِّيَ بهالك الصغير⁽¹⁾.

وقد لخص القاضي عياض مكانته العلمية، وأثره في الفقه المالكي تلخيصًا جامعًا، فأجاد وأفاد، فوصفه بإمام المالكية في وقته وقدمتهم، يقول في حقه : "هو الذي لخص المذهب، وضم كسره، وذبح عنه، وملأت البلاد تواليه، عارض كثير من الناس أكثرها فلم يبلغوا مداه مع فضل السبق، وصعوبة المبتدأ وعرف قدره الأكابر"⁽²⁾.

وقال الدباغ : "انتشرت إمامته في العلم شرقًا وغربًا، وظهرت فضائله وفواضله بعدًا وقربًا واحد الزمان جلالًا وعلمًا، فريد العصر - عقلا وفهلاً، مع ورع حافز، وحسن سمت، ووقار، وارتفاع همة، وعذوبة ألفاظ، ضربت إليه الأكباد من سائر البلدان"⁽³⁾.

وقال صاحب الديباج نقلا عن ترتيب المدارك : "وكان إمام المالكية في وقته وقدمتهم، وجامع مذهب مالك وشارح أقواله، وكان واسع العلم، كثير الحفظ والرواية، وكتبه

(1) طبقات الفقهاء للشيرازي : 160.

(2) ترتيب المدارك : 493 / 4.

(3) معالم الإيمان : 110 / 3.

تشهد له بذلك" (1).

وقد أشار الشيخ محمد الفاضل بن عاشور إلى نبوغ ابن أبي زيد، قال: قد أعانه ذلك التكوين الممتاز، على أن يرجع الفقه إلى صفاته العلمي، ويفكه من قيود الجدليات والعصبيات، وأن يسلك في خدمة المذهب المالكي مسلکًا فريدًا، يضبط من تناثر من مصادره من الأقوال مما قاله مالك وخالفه فيه أصحابه، أو ما وافقوه فيه، أو ما انفرد أصحاب مالك، ومن بعدهم تقريره من الأحكام، فدرس الأقوال الفقهية وحقق الصور التي تتعلق بها حيث كانت صورة واحدة، واختلفت فيها الأنظار أو صورًا مختلفة يرجع كل قول إلى واحد منها ... فكان بذلك عمادًا متينًا لدور التطبيق في المذهب المالكي (2).

وإن شهادة هذا الباحث وغيرها، لكافية في إنزال أبي محمد، مكان الصدارة بعد مالك في رحاب مدرسة الفقه المالكي خاصة، ومدرسة الفقه السني عامة. ولو لم يكن لدينا - في كتب التراجم - إلا ما وصفه به عالمان ليسا مالكيين لكان كافيًا. أما الأول: فهو أبو إسحاق الشيرازي، حيث قال: "إليه انتهت الرئاسة في الفقه وكان يسمى مالكا الصغیر" (3).

وأما الثاني: فهو الحافظ الذهبي، إذ جلاه بـ: "الإمام العلامة القدوة الفقيه،

(1) الديباج: 135.

(2) أعلام الفكر الإسلامي: 47.

(3) طبقات الفقهاء: 160.

عالم أهل المغرب ... ويُقال له : مالك الصغير⁽¹⁾.

الفقرة الثالثة : شيوخه وتلاميذه

أ- شيوخه :

تتلمذ الشيخ ابن أبي زيد القيرواني على مجموعة كبيرة من العلماء، ذكر بعضهم القاضي عياض في المدارك، وقسمهم إلى ثلاثة أقسام تبعاً لانتسابهم الجغرافي، منهم شيوخه من أبناء بلدهم الأفارقة، كما له شيوخ من المشارقة والأندلسيين، نذكر منهم هذه الطائفة :

1-1 - شيوخه من فقهاء بلده - الأفارقة -

1 - عبد الله الحداد : أبو محمد عبد الله بن أبي عثمان سعيد بن محمد بن الحداد ت 320 هـ⁽²⁾.

2 - سعدون الخولاني : أبو عثمان سعدون بن أحمد الخولاني ت 324 هـ⁽³⁾.

3 - ابن اللباد : هو محمد أبو بكر بن اللباد بن محمد بن وشاح ت 333 هـ⁽⁴⁾.

4 - أبو الفضل الممسي : أبو الفضل عباس بن عيسى بن محمد بن عيسى الممسي نسبة إلى قرية ممس ت 333 هـ⁽⁵⁾.

(1) سير أعلام النبلاء : 17 / 10.

(2) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 3 / 340، وفي معالم الإيخان : 2 / 295.

(3) انظر ترجمته في : طبقات علماء إفريقية للخشني : 5 / 166، وشجرة النور الزكية : 82.

(4) انظر ترجمته في : معالم الإيخان : 3 / 21. والديباح المنعب : 249، وطبقات علماء إفريقية : 6 / 232.

(5) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 3 / 31، ومعالم الإيخان : 3 / 27، والديباح : 27.

- 5- أبو العرب : محمد بن أحمد بن غميم بن تمام بن غميم التميمي ت 333 هـ⁽¹⁾.
- 6- الغرابي السوسي : موسى بن أحمد الغرابي السوسي ت 333 هـ⁽²⁾.
- 7- ربيع القطان : أبو سليمان ربيع بن سليمان بن عطاء الله ت 334 هـ⁽³⁾.
- 8- محمد المرجي : محمد بن الفتح المرجي المؤدب المعروف بالصواف والمكنى بأبي بكر ت 334 هـ⁽⁴⁾.
- 9- أبو ميسرة بن نزار : أحمد بن نزار ت 337 هـ⁽⁵⁾.
- 10- حبيب بن الربيع : أبو القاسم، وقيل : أبو نصر حبيب بن الربيع مولى أحمد بن سليمان ت 339 هـ⁽⁶⁾.
- 11- حبيب بن نصر : من موالى أحمد بن سليمان الفقيه⁽⁷⁾.
- 12- حسن بن نصر : أبو علي الحسن بن نصر السوسي ت 341 هـ⁽⁸⁾.
- 13- سحنون بن أحمد : سحنون بن أحمد التنوخي من أهل قسطلية ت 343 هـ⁽⁹⁾.

(1) انظر ترجمته في : الديباج : 250، وفي معالم الإيوان : 36 / 3، وطبقات علماء إفريقية : 173 / 5.

(2) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 358 / 3، والمعالم : 109 / 3.

(3) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 323 / 3، ومعالم الإيوان : 30 / 3، وطبقات علماء إفريقية : 179 / 5.

(4) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 38 / 3.

(5) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 41 / 3.

(6) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 343 / 3، والديباج المذهب : 106.

(7) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 344 / 3.

(8) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 363 / 3.

(9) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 375 / 3.

- 14- أبو بكر بن سعدون : أبو بكر محمد بن سعدون التميمي ت 344 هـ⁽¹⁾.
- 15- ابن مسرور العسال : أبو عبدالله محمد بن مسرور العسال الفقيه ت 346 هـ⁽²⁾.
- 16- ابن الحجام : أبو محمد عبدالله بن قاسم بن مسرور التجيبي مولى بني عبدة التجيبيين ت 346 هـ⁽³⁾.
- 17- أبو الحسن الكاشي : أبو الحسن بن محمد بن حسن الخولاني الكاشي- ت 347 هـ⁽⁴⁾.
- 18- أبو عبدالله البزاز : أبو عبدالله محمد بن نظيف البزاز ت 355 هـ.
- 19- أبو إسحاق السبائي : أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد السبائي ت 356 هـ⁽⁶⁾.
- 20- دراس الفاسي : أبو ميمونة دراس بن إسماعيل الجراوي الفاسي ت 357 هـ⁽⁷⁾.
- 21- أبو العباس الأبياني : أبو العباس عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق التونسي ت 361 هـ⁽⁸⁾.

(1) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 52 / 3.

(2) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 59 / 3.

(3) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 57 / 3، والديباج : 135.

(4) انظر ترجمته في : الديباج : 104، والمعلم : 60 / 3.

(5) انظر ترجمته في : ترتيب المدارك : 485 / 3.

(6) انظر ترجمته في : الديباج : 85، ومعالم الإيوان : 63 / 3 و المدارك : 376 / 3.

(7) انظر ترجمته في : المدارك : 395 / 3.

(8) انظر ترجمته في : الديباج : 136، و المدارك : 347 / 3.

22- أبو إسحاق الجبنياني : إبراهيم بن أحمد بن علي بن أسلم الجبنياني البكري ت 369 هـ⁽¹⁾.

23- ابن أخي أبي الأزهر : عبد الوارث بن حسن بن أحمد بن أخي أبي الأزهر عبد الوارث ت 371 هـ⁽²⁾.

24- ابن أخي هشام : أبو سعيد خلف بن عمر ت 373 هـ⁽³⁾.

1-2- من شيوخه المشاركة :

25- ابن حماد القاضي : أبو عثمان أحمد بن إبراهيم بن حماد القاضي ت 329 هـ⁽⁴⁾.

26-26- ابن الوراق المروزي : أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم بن جيش ت 329 هـ⁽⁵⁾.

27- أبو إسحاق بن شعبان : محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة بن داود بن سليمان بن أيوب الصقيل بن عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ت 355 هـ⁽⁶⁾.

28- أبو بكر الأبهري : محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري التميمي ت 375 هـ⁽⁷⁾.

(1) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 497، والديباج : 86.

(2) انظر ترجمته في: معالم الإيوان : 3 / 98 و المدارك : 4 / 529.

(3) انظر ترجمته في: المدارك : 3 / 488، والديباج : 110، وشجرة النور : 96.

(4) انظر ترجمته في: المدارك : 1 / 285، والديباج : 85.

(5) انظر ترجمته في: الديباج : 243، والمدارك : 4 / 493.

(6) انظر ترجمته في: المدارك : 3 / 293، والديباج : 248.

(7) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 466، والديباج : 255.

29- ابن عبد المؤمن : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المؤمن المكي السني الأشعري⁽¹⁾.

1-3- من شيوخه الأندلسيين :

30- الأصيلي : أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر الأصيلي أصله من الجزيرة الخضراء ت 392 هـ⁽²⁾.

ب- تلاميذه:

سجل له القاضي عياض 14 تلميذًا وعبارته لا تفيد الحصر، قال : "وسمع منه خلق كثير وتفقه عنده جلة"⁽³⁾. كما قسم تلاميذه إلى أربعة أقسام حسب الانتماء الجغرافي : القيرواني - الأندلس - سبتة - المغرب. وتبعه في هذا التقسيم، ابن فرحون في الديباج، ومحمد مخلوف، في الشجرة، وهم :

1-1- من الطلبة القيروانيين :

1- أبو القاسم البراذعي : خلف بن أبي القاسم الأسدي، ويكنى أيضًا بأبي سعيد ت 386 هـ⁽⁴⁾.

2- أبو الحسن القطان : علي بن عبد الله القطان المعروف بابن الخلاف، ت 391 هـ⁽⁵⁾.

(1) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 465.

(2) انظر ترجمته في: المدارك : 3 / 642، والديباج : 138، وجذوة القبس : 257.

(3) ترتيب المدارك : 3 / 340.

(4) انظر ترجمته في: المدارك : 4 / 708، ومعالم الإيثار : 3 / 146، والديباج : 112.

(5) انظر ترجمته في: معالم الإيثار : 3 / 125.

- 3- أبو علي بن خلدون : حسن بن خلدون البلوي القيرواني ت 407 هـ⁽¹⁾.
- 4- أبو بكر التجيبي : عتيق بن خلف التجيبي ت 422 هـ⁽²⁾.
- 5- أبو عبد الله الخواص : محمد بن عباس الأنصاري ت 428 هـ⁽³⁾.
- 6- الشقراطي : أبو زكريا يحيى بن علي بن زكريا التوزري المعروف بالشقراطي نسبة إلى قرية شقراطس ت 429 هـ⁽⁴⁾.
- 7- أبو بكر الخولاني : أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الفقيه الحافظ ت 432 هـ⁽⁵⁾.
- 8- عبد الله الأجذابي : أبو الحسين بن أبي العباس عبد الله بن عبد الرحمن الأجذابي المعروف بالمؤرخ ت 432 هـ⁽⁶⁾.
- 9- أبو الحسن الأجذابي : أخو السابق، لم تذكر المصادر تاريخ وفاته⁽⁷⁾.
- 10- أبو محمد الأجذابي : أخو السابقين وهو أصغر منهما. لم تذكر المصادر تاريخ وفاته⁽⁸⁾.

(1) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 3 / 151 ، والمدارك : 4 / 473 .

(2) انظر ترجمته في : معالم الإيوان : 3 / 158 .

(3) انظر ترجمته في : المدارك : 4 / 710 ، ومعالم الإيوان : 3 / 169 .

(4) انظر ترجمته في : المدارك : 4 / 710 .

(5) انظر ترجمته في : المدارك : 4 / 700 ، والديباج : 39 ، ومعالم الإيوان : 3 / 165 .

(6) انظر ترجمته في : المدارك : 3 / 621 ، والمعالم : 3 / 170 .

(7) انظر ترجمته في : المدارك : 4 / 493 .

(8) انظر ترجمته في : المدارك : 4 / 621 .

- 11 - ابن أبي طالب : أبو محمد مكي بن أبي طالب محمد بن مختار القيسي ت 437 هـ⁽¹⁾.
12 - أبو سعيد الخولاني: خلف بن محمد الخولاني الحافظ الخياط⁽²⁾.
13 - أبو القاسم الليدي: عبد الرحمن الحضرمي المعروف بالليدي، يُنسب إلى قرية لبدة ت 440 هـ⁽³⁾.

- 14 - ابن عذرة الأيدي : هو أبو بكر إسماعيل بن إسحاق بن عذرة الأيدي⁽⁴⁾.
1-2 - من الطلبة الطرابلسيين :

- 1 - أبو الحسن المنمر : علي بن محمد المنمر الطرابلسي القرطبي ت 432 هـ⁽⁵⁾.
2 - القاضي الخشاب : أبو عبد الله الخشاب (لم تذكر المصادر تاريخ وفاته)⁽⁶⁾.
1-3 - من الطلبة المغاربة :

- 1 - أبو مروان الكوري : عبد الملك الكوري ت 407 هـ⁽⁷⁾.
2 - ابن المعجوز السبتي : أبو عبد الرحمن بن أحمد الكتامي ت 413 هـ⁽⁸⁾.

-
- (1) انظر ترجمته في: المذرك : 4 / 737، ومعالم الإيوان : 3 / 171.
(2) انظر ترجمته في: معالم الإيوان : 3 / 156.
(3) انظر ترجمته في: المذرك : 4 / 707، ومعالم الإيوان : 3 / 175، والدياج : 152.
(4) انظر ترجمته في: المذرك : 4 / 718.
(5) انظر ترجمته في: المذرك : 4 / 713.
(6) انظر ترجمته في: رحلة الشجاني : 250.
(7) انظر ترجمته في: المذرك : 4 / 630.
(8) انظر ترجمته في: الدياج : 153.

3- أبو محمد الهمداني: أبو محمد عبد الله بن غالب بن تمام بن محمد الهمداني⁽¹⁾.

4- من الطلبة الصقليين:

1- أبو بكر الصقلي: أبو بكر بن العباس الصقلي (لم تذكر المصادر تاريخ وفاته)⁽²⁾.

2- أبو الحسن بن الحصائري: أحمد بن عبد الرحمن الخلفي القاضي الصقلي⁽³⁾.

5- من الطلبة الأندلسيين:

1- أبو عبد الله بن العطار: محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن العطار القرطبي
ت 399 هـ⁽⁴⁾.

2- أبو الوليد بن الفرضي: عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن
الفرضي ت 403 هـ⁽⁵⁾.

3- أبو المطرف القنازعي: عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري ت 413 هـ⁽⁶⁾.

4- أبو عبد الله بن الحذاء: محمد بن يحيى بن محمد بن عبد الله بن محمد بن يعقوب
ابن داود التميمي ت 416 هـ⁽⁷⁾.

(1) انظر ترجمته في: الديباج: 139.

(2) انظر ترجمته في: المدارك: 4/ 716، وشجرة النور: 98.

(3) انظر ترجمته في: المدارك: 4/ 715، وشجرة النور: 98.

(4) انظر ترجمته في: المدارك: 4/ 650، والديباج: 269.

(5) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: 254، والديباج: 143.

(6) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: 278، والمدارك: 4/ 726، والديباج: 152.

(7) انظر ترجمته في: المدارك: 4/ 733، والديباج: 272، وجذوة المقتبس: 399.

5- أبو عبد الله بن عابد : محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المعافري القرطبي ت 439 هـ⁽¹⁾.

6- أبو الوليد بن الصفار : يونس بن عبد الله بن مغيث القرطبي المعروف بابن الصفار ت 429 هـ⁽²⁾.

7- أبو القاسم الوراق : خلف بن مروان التميمي الوراق الدقاق القرطبي ت 440 هـ⁽³⁾.
1-6- من الطلبة المشاركة :

1- أبو بكر الأبهري : محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري ت 375 هـ⁽⁴⁾.

2- أبو بكر الباقلاني : محمد بن الطيب بن محمد القاضي المعروف بالباقلاني ت 403 هـ⁽⁵⁾.

3- القاضي عبد الوهاب : أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي ت 422 هـ⁽⁶⁾.

(1) انظر ترجمته في : الديباج : 330 .

(2) انظر ترجمته في : المدارك : 4 / 739 ، وشجرة النور : 307 .

(3) انظر ترجمته في : الصلة : 1 / 167 .

(4) انظر ترجمته في : المدارك : 4 / 470 ، وطبقات الفقهاء : 167 .

(5) انظر ترجمته في : المدارك : 4 / 585 ، والديباج : 267 .

(6) انظر ترجمته في : الديباج : 159 ، والمدارك : 4 / 692 .

رسالة كتب بها محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي مُستَجِيزاً الفقيه

ابن أبي زيد القيرواني، وجوابه عليها⁽¹⁾

للشيخ الفاضل أبي محمد عبد الله بن أبي زيد الفقيه المالكي القيرواني، أطال الله بقاءه وأدام [عزه] وتأيده وسعاده وكفايته ونعمته وحراسته وتوفيقه من محمد بن أحمد ابن مجاهد الطائي البصري.

يوصل القيروان حضرة الشيخ الفاضل الفقيه ابن أبي زيد أدام الله عزه.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا النبي محمد.

أطال الله بقاء الشيخ الفاضل [وأدام] عزه وتأيده وسعاده وكفايته وحراسته ومعونته وتوفيقه ... وجمع لنا وله خير الدنيا والآخرة، وجهته عن سلامه وعافيته، أحمد الله عليها وأسأله أن يجزل حظه منها وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً.

وما يتصل بنا من أخبار الشيخ الفاضل وما وهبه الله من الفضائل وخصه به من شرف المنازل قد أبهجنا وزاد في متتنا وقويت به أنفسنا فكثرت رغبتنا إلى الله تعالى في الدعاء له ومسألتنا حسن الدفاع عنه، لما هو عليه - أيده الله - من الإقبال على العلم وللاهتمام به والتوفير على أهله، حتى قد شرح من فنون العلم ما كان مشكلاً وفتح من عيونه ما كان مطبقاً وأنهج من سبله ما كان وعزاً وجمع من شواذه ما كان متفرقاً، فأحسن الله جزاءه وأطال بقاءه.

(1) من مخطوطة في مكتبة شيسنبريتي بأيرلندا تحمل رقم : 4475، سمعها من مؤلفها محمد بن عبد الله بن محمد ابن يوسف الأندلسي سنة 371 هـ الموافق لـ 982 م. وقد ورد ذكر هذه الرسالة في المذكر : 5 / 196.

ولقد وقع إلينا من تصنيعه - أيده الله - قطعة من المختصر، وجدناه - أيده الله - قد أحسن في نظمه وألطف في جمع معانيه وكشف عما كانت النفوس تتوق إليه وكفى مؤونة الرحلة وطلب المصنفات، بالكلام السهل والمعاني البينة، التي تدل على حسن العناية وكثرة المعرفة والحرص على منافع الراغبين في العلم والمتعلقين به، فأحسن الله - أيها الشيخ - جزاءك وأجزل ثوابك وأمتع بدوام سلامتك. ثم بلغنا أنه - أيده الله - قد صنف كتابًا كبيرًا جمع فيه مذهب الشيخ الإمام مالك رضوان الله عليه ورحمته واختلاف الروايات واختلاف أصحابه رضي الله عنهم، فدلنا ما شهدناه من هذه القطعة من المختصر على عظم قدر هذا المبسوط واشتماله على المحاسن وجمعه لكل متفرق من المذهب وشرح كل غلق فيه، فتاقت النفوس إليه وانصرفت الأهمم نحوه، فلولا طول المسافة والعوارض التي تقطع كثيرًا من أهل العلم عما يؤثرونه من المبالغة فيه والقصد إلى الشيخ المنفرد في هذا - أيده الله - لما بعد طريق يوصل إليه ولحف كل ثقل يؤدي إلى فوائده وينال به العلم الذي لا يوجد إلا عنده.

وما يتصل بنا من فضل الشيخ - أيده الله - ورغبته في لثاب، قد نشطني إلى تعريفه - أيده الله - ما بنا من الحاجة إلى هذين الكتابين ويتطلعي ويتطلع من قبلي. والشيخ الفاضل - أطال الله بقاءه - يتفضل في ذلك بما هو أهله ويمن بذلك عليّ، فإني إليه وجماعة من قبلي من إخوانه والراغبين في مذهب الشيخ الإمام - رضوان الله عليه - متطلعين [إليه]. [بأن رأى الشيخ - أيده الله - أن يتفضل بإفادتهما بعد عرضهما بحضرته وإجازتهما ويتفضل بمكاتبتني بأخباره وأحواله وما يعرض قبلنا من مهماته وحوائجه وما يعرض لأصحابه لي ولغيري من أصحابنا ممن أثر ذلك وأحبه] -

حفظهم الله - بالعراق ولسيدي بذلك - أيداه الله وعلى مَنْ بحضرته من إخوانه وأهل العلم - السلام.

وأنا أسأل الشيخ - أيداه الله - أن يشركني في دعائه، فما أغفل ذلك له، أجابنا الله وإياه وفتح لنا وله برحمته إنه قريب مجيب وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً.

وكتب هذا الكتاب في السبت لتسع خلون من ذي القعدة، سنة ثمانٍ وستين وثلاثمائة، وجعلته على نسختين استظهاراً في البلاغ وأرجو أن تبلغاً إن شاء الله والحمد لله أولاً وآخراً.

وهذا جواب أبي محمد بن أبي زيد إلى محمد بن أحمد مجاهد البصري :

بسم الله الرحمن الرحيم

أدام الله للشيخ الجليل البقاء في نعم داره وعين قارّة وأحوال سارة، مكلوفاً بحراسته، محفوظاً برعايته، ميسراً إلى محابه وطاعته وعصمه من الزيغ والفتنة و... من الصفع والرحمة وأيده بالتوفيق في البيان عن دينه وإظهار حجته ونشر حكمته وحصنه فيما يقول ويعمل بعصمته وجعله من [عباد] الله المتقين ومسكه بصالح سلفه المتقدمين.

كتبت - أحمد الله إليك - على ما بنا من ظاهر نعمة الله وباطنها في الدين والدنيا - وهبنا الله وإياك من شكره ما يرضاه عليها شكراً ويكون لنا عنده ذكراً - ولا حول لنا ولا قوة في ذلك وفي عدّه إلا به وصلى الله على سيدنا محمد نبي الرحمة وعلى آله وسلم.

وردني كتاب الشيخ - أجل الله قدره ورفع في الدارين ذكره - بما أبهجني من سلامته - أمامها الله له وواصلها عنده - وبها عظمت به يد الشيخ عندي من ابتدائه بالمكاتبه وما بسط من المواصله وما دل على جميل القصد والطويه والنية الخالصه المرضيه، نفعه الله بذلك ونفع به وجزاء أفضل جزاء المتواصلين له، يوم تقاطع المتحابين لغيرهم والقلوب - أيد الله الشيخ - أجناد متواصله وجوارح متعارفه وعلى هذا الدين مؤتلفه وإن نأت الديار، وهو يجمع من الألفه ويوجب من الحرمة ما لا يوجهه قريب النسب ووشائج الرحم وصلك منه ببره وحماك من مساخطه.

وعندنا من أخبار الشيخ - أيد الله - مما تعم مسرته من بصيرته في هذا المذهب وذبه عنه ومحاماته عليه، حماه الله من كل مكروه - أولاً وأخيراً - برحمته.

وذكر الشيخ - أطاب الله أخباره - ما وقع إليه من المختصر الذي عملناه وسهلنا فيه السبيل وقربنا فيه المعنى بمبلغ الطاقة وأرجو أن يسلمنا الله وإياك في كل قول وعمل.

وذكر الشيخ - صانه الله - ما أعجبه من ذلك واستحسن منه ومن بيانه وتقريب المعنى فيه، فقد أنست إلى [ملتبس الشيخ] - أيد الله - ونرجو أن يجعله الله خالصاً لوجهه [الكريم وأن ينفعنا] من حال التكلف إلى حال النصيحة لله ولرسوله والدين الذي هو السبب المبلغ إلى رحمته.

ورغب الشيخ - رعاه الله - في إيصال هذا الكتاب إليه كاملاً، لينتفع به الصادر والوارد وليث في البلاد وينفعه الله به وينفعنا، فجزا الله الشيخ عنا وعن جميع المسلمين

جزاء المتناصحين له وفيه، وكان عليّ أن أجيد نسخ نُسخه وأجتهد في مقابلتها وأبعثها، فلم يتسع بي الوقت إلى ما أردت من ذلك.

وذكرت أن شابين مَمَّنْ يُقرب منا توجهها إلى الشيخ من مكة للقياء ولقيا أبي بكر، الشيخ الأبهري - رعاه الله - فذكرت أنها حملا معها هذا المختصر، مصححاً، مقابلاً، مع كل واحد منهما نسخة، وهما شابان مَمَّنْ عُني وفهم وهما محمد بن خلدون وإسماعيل بن إسحاق، يعرف بابن غرره، فإن انتسخ من نسخة أحدهما فهو صحيح، ومع ذلك فأنا على ما أردت من تجويد نسخه وبعثها إلى الشيخ، أيداه الله.

أما الكتاب - الكبير، المبسوط - الذي ذكره الشيخ - حفظه الله - الذي جمعنا فيه اختلاف أقاويل الشيخ الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس - رحمه الله عليه - واختلاف أصحابه - رحمهم الله - والذين من بعدهم من المالكيين إلى عصرنا هذا، قد جمعناه من الدواوين الكبار التي فيها ما ابتغيها من ذلك، فيه مجتمع ومفترق وجمعناه بالاجتهاد، لتعظم الرغبة وتكثر الفائدة. فهذا الكتاب - أيد الله الشيخ - أنا فيه بدأت وقد تخلص من الكتب التي نُسخ منها، الملحق والمستدرک، وبقي أن يتقل من هنا النسخة مهذباً، لا إلحاق فيه ولا تقديم ولا تأخير وقد هذبت من هذه الصفة نحو الثلاثين جزءاً ولم يقابل بعد، لشغلي بتمام تخلصها من النسخة العويصة. وكتب هذا الكتاب وما قبل منها إلا كتاب الطهارة والجزء الأول من الصلاة، وقد بعثت بها إلى الشيخ، مقابلين، ليرى أول الكتاب وكيف يندرج. وأنا أسأل الله وبه أستعين، إذا كمل الكتاب على ما ينبغي، عملت على أن يصل إليه منه نسخة، إن شاء الله.

والكتاب المبسوط - أيد الله الشيخ - أقله إذا تم، نحو الخمسين جزءاً إلى

خمس وخمسين، المختصر من نحو ثلاثمائة، مع ما ضم إليه من الأطراف والفوائد، من سائر ما استُندِر من الكتب. ولقبناه : كتاب النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، وأرجو أن يعين الله على مبلغ الأمل منه وينفع به المسلمين، ويعيننا على ذلك بالتأييد في الإصابة لما يرضاه من عباده من الاجتهاد وحسن النية برحمته.

والسلام على الشيخ ورحمة الله وبركاته وعلى مَنْ يحضره الشيخ من إخوانه وأوليائه وعلى خاصة وعامة الطالبين عنده، بارك الله فيهم ونهاهم وكثرهم ومن كل من قبلنا من إخواننا وَمَنْ يحضرنا وخاصتنا وَمَنْ يلوذ بنا، على الشيخ، السلام ورحمة الله وبركاته من جميعهم مع سلامهم.

وصلى الله على محمد نبيه وآله وسلم وعلى الشيخ أبي بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري.

وما ذكر الشيخ - أيده الله - من إجازة الكتاين، فهما له إجازة ولكل من يرغب في حمله عنا، فذلك لهم إذا وصل إليهم مُصَحَّحاً، إن شاء الله.

وما ذكر الشيخ من الدعاء، فهذا واجب له وكذلك يُرغب إليه فيما يرغب فيه، أجب الله لنا وله، صالح الدعاء.

وكتبت هذا الكتاب في غرة شعبان من سنة تسع وستين وثلاثمائة (369 هـ).

الفقرة الرابعة : آثاره العلمية.

قال القاضي عياض في مداركه : وملأت البلاد تواليفه كثير من الناس أكثرها فلم يبلغوا مداه مع فضل سبق وصعوبة المبدأ⁽¹⁾.

يقول الباحث الدرقاش : إن هذه التواليف التي ملأت البلاد، حسب قول عياض، لا نعرف إلا القليل من أسمائها، ولم يصلنا منها، إلا النزر الأقل.

وقد يتساءل الباحث عن مصير العدد الأوفر من هذه المؤلفات فلا يجد جواباً، وإنما يجد مَنْ يقول له : لقد ضاعت فيما ضاع لنا من تراث علمي كثير قديماً في الحروب التي شاهدها القيروان، وخاصة إثر الهجمة البربرية لبني هلال، وحديثاً، فيما ذهب من تراثنا من قبل تجار المخطوطات من الغربيين والدائرين في فلکهم⁽²⁾.

وعلى العموم، فلقد سجلت كتب التراجم والفهارس، مجموعة من الأصول العلمية المنسوبة للشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، نذكر منها طائفة تمكنا من الوقوف عليها، وقد صحت نسبتها إليه بعضها طبع وأغلبها ما زال مخطوطاً، كما سوف نذكر بعض ما لم تتأكد نسبته إليه.

وتمتاز كتبه في كونها كتب مرحلة النضج الفكري، وكون صاحبها، يمثل آخر طبقة المتقدمين، وأول طبقة المتأخرين.

ولعل أحسن مَنْ استعرض أسماء مؤلفات ابن أبي زيد، وعرف ببعضها مع ذكره

(1) ترتيب المدارك : 4 / 483 .

(2) كتاب: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، حياته وآثاره : 335 .

لأكبر عدد منها بالنظر لما ذكره غيره من السابقين واللاحقين، الباحث الهادي روجي إدريس في كتابه، فقد أفاض الحديث عن هذه التأليف، وإن كان قد شك في بعضها، ومن مجموع الكل، نذكر ما يلي :

1- كتاب الرسالة⁽¹⁾.

2- النواذر والزيادات على ما في المدونة وغيرها من الأمهات⁽²⁾.

3- مختصر المدونة⁽³⁾.

(1) وهي متن فقهي جامع، فصيح العبارة، جميل السبك، بديع العرض. وقد طبع مرات عديدة بدور كثيرة، كما ترجمها إلى الإنجليزية عبد الله المأمون السهرودي في لندن سنة 1906.

وترجمها فانيان إلى الفرنسية ونشرها في باريس سنة 1914، ثم ترجمها ثانية مع نصها العربي المستشرق الفرنسي "ليون بارشي" بالجزائر سنة 1945، وعليها شروح كثيرة أهمها شرح معاصره القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي، وشرحها جماعة من التونسيين أشهرهم: الفلشاني والشبيبي وابن ناجي.

(2) هو أكبر موسوعة في فقه المالكية، استوفى فيه ابن أبي زيد النقول عن الإمام مالك، وفقهاء المذهب من أعلام تلامذة الإمام مالك. وكان قسم الدراسات الإسلامية بمعهد الدراسات الشرقية بجامعة بون في ألمانيا الاتحادية، قد عمل منذ فترة طويلة على جلب جميع مصورات هذا الكتاب من جميع أنحاء العالم، وأصدر الدكتور ميكلوش موراني دراسة في غاية الأهمية عن مصادر الفقه المالكي، ضمنها وصفاً دقيقاً لهذا الكتاب، ونسخه في العالم. كما تفضل الأستاذ المذكور بإهداء نسخة كاملة، أصلها من أياصوفيا إلى الخزانة العامة بالرباط، وهي التي اعتمدت في إخراج الكتاب مؤخراً، تحت إشراف المحرم الدكتور محمد حجي، وطُبعت بدار الغرب الإسلامي سنة 1999.

(3) يحتوي على خمسين ألف مسألة كما يقول ابن النديم في الفهرست. والكتاب ما زال لم يطبع بعد على أتمهته، يتم بدراسته حالياً الدكتور ميكلوش موراني. وقد نعمل على تحقيقه بالاشتراك قريبا - إن شاء الله -. نسخته متوفرة منها : قطعة بدار الكتب الوطنية بتونس تحمل رقم : 1253، وأخرى -

4- تهذيب العتبية (وتسمى أيضًا، المستخرجة من الأسمعة مما ليس في

المدونة) لمحمد بن أحمد العتبي ت 255 هـ⁽¹⁾.

5- الذَّب عن مذهب مالك⁽²⁾.

6- مسألة الحبس على أولاد الأعيان⁽³⁾.

7- النهي عن الشذود عن العلماء⁽⁴⁾.

-بالأحدية رقم : 14894 و 3231، وتحفظ خزانة القرويين بفاس على نسخة رقمها 339 و 645 نسخت في عهد قريب من المؤلف. كما توجد بالمتحف البريطاني نسخة تحمل رقم 9692 وهى تمثل الجزء الأخير من الكتاب.

وبالقيروان : قطع وأوراق مختلفة بالمكتبة العتيقة مصورة على ميكروفيلم بمعهد الآثار بتونس وفي القاهرة بالمكتبة التيمورية توجد نسخة تحمل رقم 337 فقه.

وقد طبع الجزء الأخير من هذا الكتاب وهو : "كتاب الجامع في الشُّنن والآثار" بإشراف وتحقيق عماد أبو الأجفان وعثمان بطيخ سنة 1983 وأعيد تحقيقه من طرف الدكتور عبد المجيد التركي وطبع بدار الغرب الإسلامي سنة 1990.

(1) لم يُطبع بعد. منه نسخة مخطوطة بالقيروان بالمكتبة العتيقة، عبارة عن مصورة على الميكروفيلم بمعهد الآثار بتونس لوحاتها من 114 إلى 136.

(2) لم يُطبع بعد. ومنه نسخة فريدة في دبلن (Dublin) بمكتبة شستريتي (Chester Beatty) تحمل رقم 4475، منه نسخة مصورة بحوزتي وأخرى بحوزة الفقيه عماد بوخيزة بتطوان. يقوم حاليًا بتحقيقه الدكتور محمد العلمي أستاذ بكلية الشريعة.

(3) ذكره القاضي عياض باسم : "مسألة الحبس على ولد الأعيان" وابن خير، وسمه : "تفسير مسألة الأعيان" والديباغ، وسماه : "شرح مسألة الحبس" وغيرهم، انظر : المدارك : 4/ 494، وفهرست مارواه ابن خير عن شيوخه : 247، ومعالم الإيذان : 3/ 111، والديباغ المذهب : 1/ 429، والشجرة : 96.

(4) انظر : فهرست مارواه ابن خير عن شيوخه : 246.

- 8- مناسك الحج⁽¹⁾.
- 9- النهي عن الجدل⁽²⁾.
- 10- المعرفة واليقين⁽³⁾.
- 11- كشف التليس في الرد على البكرية⁽⁴⁾.
- 12- فضل قيام رمضان⁽⁵⁾.
- 13- فيمن تأخذه عند قراءة القرآن والذكر حركة (رسالة)⁽⁶⁾.
- 14- رسالة إلى أهل سجلهامة في تلاوة القرآن⁽⁷⁾.

-
- (1) ذكر في ترتيب المدارك: 4/ 494، ومعالم الإيمان: 3/ 111، والديباج: 1/ 429، والشجرة: 96، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446، وفهرست ابن خبّر: 247.
 - (2) ذكر في المدارك: 4/ 494، وسير أعلام النبلاء: 17/ 11، والديباج: 1/ 430، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 477.
 - (3) ذكر في المدارك: 4/ 494، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وسير أعلام النبلاء: 17/ 11، والديباج: 1/ 429، والشجرة: 96.
 - (4) ذكر في المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (5) ذكر في المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وهدية العارفين: 447، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (6) ذكر في المدارك: 4/ 494، وسير أعلام النبلاء: 17/ 11، والديباج: 1/ 429، والشجرة: 96، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (7) ذكر في المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.

- 15 - رسالة في أصول التوحيد⁽¹⁾.
16 - رسالة في الرد على القدرية ومناقضة رسالة البغدادي المعتزلي⁽²⁾.
17 - الثقة بالله والتوكل على الله سبحانه⁽³⁾.
17 - التنبيه على القول في أولاد المرتدين⁽⁴⁾.
19 - الاقتداء بأهل المدينة⁽⁵⁾.
20 - قصيدة في البعث⁽⁶⁾.
21 - قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁷⁾.
22 - رسالة في الفروع المالكية⁽⁸⁾.

-
- (1) ذكر في المدارك : 4/ 494، وسير أعلام النبلاء : 17/ 11، والديباج : 1/ 430، وهدية العارفين : 447، والشجرة : 96، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2/ 446.
(2) ذكر في المدارك : 4/ 494، وسير أعلام النبلاء : 17/ 11، والديباج : 1/ 430، والشجرة : 96، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2/ 446.
(3) ذكر في المدارك : 4/ 494، وسير أعلام النبلاء : 17/ 11، والديباج : 1/ 429، والشجرة : 96، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2/ 445.
(4) ذكر في الديباج : 1/ 429، ومعالم الإيذان : 3/ 111، والشجرة : 96، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2/ 445.
(5) ذكر في فهرست ابن خير : 1/ 49، وسير أعلام النبلاء : 17/ 11، والديباج : 1/ 429، والشجرة : 96.
(6) انظر : تراجم المؤلفين التونسيين : 2/ 447.
(7) ذكر في : تاريخ التراث العربي : 1/ 173، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2/ 447.
(8) ذكر في : كشف الظنون : 880، ولعله يقصد مختصر المدونة، وقد تقدمت الإشارة إليه.

- 23 - رد السائل⁽¹⁾.
- 24 - الرد على ابن مسرّة المارق⁽²⁾.
- 25 - حماية عرض المؤمن⁽³⁾.
- 26 - البيان عن إعجاز القرآن⁽⁴⁾.
- 27 - الأمر والاقتداء⁽⁵⁾.
- 28 - إثبات كرامات الأولياء⁽⁶⁾.
- 29 - الاستظهار في الرد على البكرية⁽⁷⁾.
- 30 - إعطاء القرابة من الزكاة (سالة)⁽⁸⁾.

-
- (1) ذكر في: المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وهدية العارفين: 447، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (2) ذكر في: معالم الإيمان: 3/ 11، وهدية العارفين: 447، وتاريخ التراث العربي: 1/ 173، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 445.
 - (3) ذكر في: المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وهدية العارفين: 447، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.
 - (4) ذكر في: المدارك: 4/ 494، وسير أعلام النبلاء: 17/ 11، والديباج: 1/ 430، والمعالم: 3/ 111، وهدية العارفين: 447، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 445.
 - (5) فهرست ابن خير: 245-246.
 - (6) ذكر في: معالم الإيمان: 3/ 113، وهدية العارفين: 447.
 - (7) ذكر في: المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 444.
 - (8) ذكر في: المدارك: 4/ 494، والديباج: 1/ 430، ومعالم الإيمان: 3/ 111، وهدية العارفين: 448، وتراجم المؤلفين التونسيين: 2/ 446.

- 31 - المضمون من الرزق⁽¹⁾.
- 32 - الموعظة الحسنة لأهل الصدق (رسالة)⁽²⁾.
- 33 - زوائد ابن أبي زيد⁽³⁾.
- 34 - تفسير أوقات الصلاة⁽⁴⁾.
- ومن الكتب المشكوك في صحة نسبتها إليه :
- 35 - أحكام المعلمين والمتعلمين⁽⁵⁾.
- 36 - جملة مختصرة من واجب أمور الديانة⁽⁶⁾.
- 37 - كتاب التبيين والتقسيم⁽⁷⁾.

-
- (1) ذكر في: المدارك : 4 / 494 ، والديباج : 1 / 429 ، ومعالم الإيمان : 3 / 111 ، والشجرة : 96 ، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2 / 447 .
 - (2) ذكر في: المدارك : 4 / 494 ، والديباج : 1 / 430 ، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2 / 447 .
 - (3) ذكر في: فهرست ابن خير : 246 .
 - (4) ذكر في: المدارك : 4 / 494 ، والديباج : 1 / 429 ، والشجرة : 96 .
 - (5) ذكره صاحب تاريخ التراث العربي : 1 / 173 . كما انفرد بذكره ابن خلدون في مقدمته . ولعل ابن خلدون أراد الحديث عن الكتاب المماثل الذي ألفه ابن سحنون ، أو ذلك الذي ألفه القابسي . أما أحمد سحنون فقد اكتفى بالإشارة إلى الكتاب ولم يذكره من جملة مؤلفات ابن أبي زيد . انظر مقدمة ابن خلدون : 1043 ، ودراسة الهادي الدرقاش : 339 . وسه القاضي عياض في المدارك : " طلب العلم " : 6 / 215 .
 - (6) ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 302 ، وعلق عليه فواد سزكين : بأنه أول باب في : الرسالة . انظر تاريخ التراث العربي : 1 / 173 .
 - (7) ذكره الشنيطي في أرجوزته ضمن الكتب المنسوبة لابن أبي زيد .

ومن الكتب الصغيرة الحجم التي صحت نسبتها إليه وأمكننا الوقوف عليها ونشرها هنا :

38 - رسالة طالب العلم⁽¹⁾

رسالة طالب علم

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله في ظنك و مقامك حفظًا تصلح به أحوالك وتُزكي به أعمالك وتبلغ به من الخير صالح أعمالك.

علمت ما تؤمه في مخرجك ، من حج بيت الله تبارك اسمه وزيارة قبر نبيه عليه السلام، والفائدة من علم الديانة من الكتب من الحديث والفقه ما ترجو أن يعود عليك نفعه أولاً وأخيراً، قيض الله لك النجاح والسعادة والرشاد والتوفيق فيما تؤمه وتؤمله وتقله وتعلمه، فاستعن بتقوى الله و مراقبته فإنها حصن منيع من مكان الدارين وعون مبلغ إلى كل صالحة من خير الدنيا والآخرة وروض نفسك على حُسن الخلق والتخلق بمكارم الأخلاق ، فإن ذلك يجيبك إلى الرفيق والصاحب ويرجعك عما يسفل بالناس ويضع من أقدارهم وعليك بالأخذ بالحزم فيما أنت بسبيله من سفرك ولا تتكل فيه على الهوينا والصاحب المتخلف، واحترس من الناس بسوء الظن

(1) من مخطوطة بمكتبة شيسبريتي بأيرلندا تحمل رقم : 4475، وأشار إلى الرسالة القاضي عياض في ترتيب المدارك : 4/ 494، وابن فرحون في الديباج المذهب : 1/ 430، وتراجم المؤلفين التونسيين : 2/ 446.

فى رفق و ستر و رفع للأذى و لا تغفل عن التعاهد لتلاوة القرآن فإنه التذكرة الكبرى
والحصن المنيع لمن أتبعه فى الآخرة والأولى؛ وليكن لجوؤك إلى الله فىما تدعه فىه
ومعولك علىه ، راغبًا وسائلا وراجيًا وخائفًا ، واستعن به و الجأ إليه على ما كان فىك ،
وإذا أحسست من أحد تقوى فاشدد به يدك وجامل من لا ترضى حاله بمجاملة لا
تدخل بها فى جرم ، وتجنب أهل الشر والباطل ما استطعت فى رفق ولا تمار سفيها ولا
تراجعه و لا تمان له ، وعلبك بالرفق ولين الجانب ، فربما كان ذلك أنفذ وأبلغ من
العنف فى بعض الأمور ، وبعض المواطن ، والغريب أولى الناس بذلك ، واربب فى كل
بلد ترده فى خلطة خياره وأهل الديانة منه واقنع بهم وإن قلوا ، وقد تؤدى بك ضرورة
إلى أن تحتاج إلى درء باطل و ظلم فداره واستعن بالله فى حاجتك إليه .

ومهما رغب فى علم تقتبسه وتطلبه وترويه وتستفيدة فمن أوثق من تجده
وأقربهم إلى التمسك بالسنة و حسن الحلل .

وإذا قضى الله عنك فريضتك و رمت طلب العلم ، فإن عوفيت من دخول
العراق فهو أسلم لك ، و إن دخلته فاحذر ثم احذر خلطة أهل الجدل و الكلام ، فإن
وجدت من صالحى رواة الحديث و أهل الفقه فخالطهم دون غيرهم .

وإن كتبت الحديث فعليك تصحيحه على ما يدلك أهله ، و كتاب البخارى
لك فىه كفاية و عن كتبت أو اشتريت مصنفًا فى الحديث و اختلاف السلف ، فمصنف
ابن أبى شيبة إن كان يوجد رواية و بعده مصنف عبد الرزاق إن لم يكن ذلك ، و إن
استغنيت عنه بالاختصار على مذهب أهل المدينة ، اكتفيت بما لا تجد منه عوضًا .

وإن كان لك رغبة فى الرد على مخالفي من أهل العراق و الشافعى فكتاب ابن
الجهم إن وجدته و إلا اكتفيت بكتاب الأبهري إن كسبته و كتاب الأحكام لإسماعيل

القاضي وإلا اكتفيت باختصارها للقاضي أبي العلاء والكتاب الحاوي لأبي الفرج إن كسبته ، ففيه فوائد وإن استغنيت عنه لقلة لهجك بالحجة فأنت عنه غني بمختصر ابن عبد الحكم أو كتاب الأبهري وأحسن ما كسبت في الفقه للماكين ، كتاب ابن المواز .

وإن دخلت العراق فاكتب في مسائل الخلاف ما تجد لأهل الوقت من الحجة والاستدلالات ، وإن رغبت في شيء من التفاسير فتفسير إسماعيل القاضي إن كان يوجد ، وأما تفسير محمد بن جرير الطبري فبلغني أنه حسن ، ولا أدري محل الرجل عند أهل بلده في التمسك وبعض الناس يتهمه وأنا لا أحقق عليه ، وإسماعيل كتاب الشواهد فلو وجد لكان حسناً والمنهوم في الكتب لا يشيع .

وأسأل الله أن يملك على أجمل الطرق وأسلمها عاقبة وعاجلة وأقل من هذا فيه مقنع لمن وفقه الله واستعن بالله واستخره والجأ في كل أمر إليه ، وأرغب إليه في السلامة من مساخطه والعمل بمحابه والشغل بأرضي الأعمال عنده والله وليك وناصرك وكافيك وراعيك بفضله ودفاعه ورفقه وكفايته .

و لنا عليك أن تذكرنا في صالح المشاهد و عند تلك المواطن الحميدة
الخالصة (و سلم) تسليماً .

الفصل الثالث

فتاوى ابن أبي زيد القيرواني

الفقرة الأولى: منهج ومصادر وموضوعات فتاويه.

أ- المنهج:

بالرجوع إلى مجموع الفتاوى التي تم جمعها، تتحدد لنا ملامح منهج الشيخ أبي محمد. ففي المجموعة الأولى من هذا المجموع المتعلقة بفتاوى الاستفتاء، نراه يحدد الأصول العلمية التي يمكن الاعتماد عليها في الفتوى، وكذا العلماء الذين يمكن الاعتماد عليهم في الاستشهاد بأقوالهم، كابن القاسم وسحنون وابن عبدوس وأصبنغ وابن المواز وغيرهم من المتقدمين الموثوق بهم.

ويبدو واضحاً، أن الشيخ كان يتهيب الفتوى، ويعتبرها مسؤولية، ولذلك نراه يحدد لها مجموعة من الضوابط منها:

1. تحديده للمصادر الموثوق بها، الصحيحة النسبة إلى أصحابها، وكذا تحديده بعض العلماء الذين يمكن الاعتماد عليهم في الاستشهاد بأقوالهم - كما ذكرنا - مع التركيز على المتقدمين.

2. تحذيره من الأخذ بالقول الشاذ. فقد سُئِلَ عَمَّنْ يَسْأَلُ فِي مَسْأَلَةٍ فَيَصْرِفُ السَّائِلَ إِلَى مَنْ خَالَفَهُ فِيهَا؟ فَأَجَابَ: إِذَا نَوَى الْإِخْتِلَافَ، فَلَا بَأْسَ بِالْبَحْثِ، وَأَمَّا الشَّاذُّ وَنَحْوُهُ فَلَا⁽¹⁾. وقال أيضاً: مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ، لَمْ أَجْزَحْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَاذاً مَا لَمْ يَأْخُذْ بِكُلِّ مَا وَافَقَهُ مِنْ كُلِّ قَائِلٍ. وقول أبي حنيفة في المسكر شاذ⁽²⁾.

(1) انظر الفتوى رقم: 1 و 2. ويبدو واضحاً، أنه لا يمانع من الأخذ بالمذهب المخالف، شريطة عدم الأخذ بالشاذ.
(2) نفسه.

3. إذا تعددت الأقوال في المسألة الواحدة، فإنه ينصح المفتي بأن يختار للمستفتي قولاً واحداً مشهوراً يقلده⁽¹⁾.

أما إذا كان المستفتي فيه، فضل الاجتهاد، فله أن يختار لنفسه.
ومما يتميز به منهجه أيضاً:

1. التزامه المشهور في المذهب، وإذا أشكل، أو اختلط عليه الأمر وتهيب الإجابة، اختار التوقف. من ذلك قوله لما سُئِلَ عَمَّنْ حبس حبساً على المساكين، أو على المساجد، فباع ما هو مشاع معه، فهل يؤخذ للمساكين والمساجد بالشفعة؟

فأجاب: بأن قال: سُئِلْتُ عنها قديماً، ولم يظهر لي فيها شيء، وتوقف فيها⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً، لما سُئِلَ عَمَّنْ ابتاع شاة صحيحة بدراهم إلى أجل، فذبحها، فلما حل الأجل، أراد البائع أن يأخذ بالدراهم طعاماً؟

فأجاب: قد اختلف فيه. ولم يذكر جواباً في المسألة⁽³⁾.

2. وهو حينها يحيب، أحياناً يلتمس التوفيق الرباني، وقد يرجئ علمها إلى الله، وتارة يقول: بمشيئة الله.

فمن الأول، قوله: لما سُئِلَ عَمَّنْ يدفع إلى الصراف الدينار ليصرفه له، أو الحلي أو

(1) انظر الفتوى رقم: 3.

(2) راجع الفتوى رقم: 394.

(3) راجع الفتوى رقم: 202.

الثياب أو الرقيق إلى النخاس أو الدواب بأجر أو بغير أجر، فيقول الصراف سقط مني، ويقول النخاس: ذهب مني ... ؟

فأجاب: الوكلاء على ما ذكرت، القول قولهم في جميع ما ذكرت مع أيمانهم، إلا في قولهم: بعنا من هذا الرجل، والرجل يجحد الشراء، فهم ضامنون، إن لم يقوموا بيينة بالبيع منه، وقبضه السلعة، إلا أن يكون هؤلاء الوكلاء من السماسرة الطوافين في الأسواق الذين يبيعون للناس، وشأنهم لا يشهدون على ذلك، فالقول قولهم مع أيمانهم، ولا ضمان عليهم، وبالله التوفيق⁽¹⁾.

ومن النوع الثاني، قوله: لما سُئِلَ عَمَّنْ له والدة كبيرة، فأرادت غسل ثياب له، ولها نحو عشرين ثوبًا ... (إلى أن يقول) ... فيجري على قصده الخنث والله أعلم.
ومن النوع الثالث، قوله: عَمَّنْ باع سلعة بدنانير نقصها معلوم، فدفع إليه دنانير أنقص منها، وأراد أن يعطيه بزائد النقص فضة.

فأجاب: لا بأس به. وأما الدنانير الوازنة المنفردة فلا. ومعنى الناقصة، أنها توزن جميعها، فيجمع نقصها في الوزن، فلا بأس إن شاء الله، أن يأخذ بنقصها فضة⁽³⁾.

1. ويعتمد أحيانًا في إجابته على النص: من القرآن والحديث أو أحدهما،

(1) راجع الفتوى رقم: 315.

(2) راجع الفتوى رقم: 440-128.

(3) راجع الفتوى رقم: 473-459-242.

ويذكرهما⁽¹⁾. وقد يشير إليهما أحياناً⁽²⁾. كما يعتمد عمل أهل المدينة⁽³⁾ ويستشهد بأقوال الصحابة والتابعين⁽⁴⁾، ويختكم إلى العرف والعادة⁽⁵⁾.

2. يتعرض لذكر أقوال العلماء، واختلافهم في المسألة الواحدة. من ذلك قوله عند استفساره عمن استقرض طعاماً في بلد، ونوى أن يدفعه في بلد آخر؟

فأجاب: منعه ابن القاسم؛ لأن الضمير عنده كالشرط، وأجازه أشهب وأصبع إن لم يشترطاً ذلك، وإن اشترطاً فلا خير فيه. وأجازه ابن كنانة وابن وهب ومطرف، اشترطاً ذلك أو لم يشترطاه⁽⁶⁾.

3. وقد ينص على وجود الاختلاف دون أن يتعرض لذكر أسماء المختلفين، وهو كثير⁽⁷⁾.

4. وهو عند ذكره لاختلافات العلماء، يرجح منها، ويختار، ويستحسن. من ذلك قوله:

أ- ... هذا الذي أستحسنه، وأختار ... فتوى رقم 224.

(1) راجع الفتوى رقم: 35-36-108-294-353.

(2) راجع الفتوى رقم: 51-144.

(3) راجع الفتوى رقم: 396.

(4) راجع الفتوى رقم: 479.

(5) راجع الفتوى رقم: 440.

(6) راجع الفتوى رقم: 257 و 396 و 307.

(7) راجع الفتوى رقم: 154-196-224-239-477 وغيرها.

ب- ... والأول أحب إليّ فتوى رقم 267.

ج- ... أحب إلينا فتوى رقم 444

د- ... فهذا أحب إليّ فتوى رقم 10-31-211.

هـ- ... الذي أراه، وأشير به على القاضي فتوى رقم 291.

و- ... الرواية بهذا مشهورة في المدونة وغيرها والمرضى عندي

فتوى رقم 21.

ز- ... اختلف قول مالك، وأحب إليّ فتوى رقم 135.

ومن منهجه أنه أحياناً يميل إلى الحل الوسط، عند تعدد الأقوال تخفيفاً على

السائل⁽¹⁾.

ب- مصادر فتاويه :

لم يعتمد ابن أبي زيد على مصادر كان يعود إليها عند كل نازلة، وإنما كان يعتمد على محفوظاته في الغالب الأعم. وتارة أخرى - وهو قليل - يذكر المصدر الذي يعتمد عليه في فتواه، وهو إما علم أو كتاب. وعليه، فيمكن تقسيم مصادره المعتمدة إلى نوعين : أعلام وأصول علمية.

I- مصادره من الأعلام :

اعتمد ابن أبي زيد في فتاويه على العلماء الكبار، يأتي في طليعتهم إمام المذهب،

(1) راجع الفتوى رقم : 396-464.

الإمام مالك بن أنس، والأغلبية من تلاميذ إمام المذهب، وقد ذكرهم في أماكن متعددة، وهم:

- 1- الإمام مالك بن أنس ت 179 هـ.
- 2- عبد الرحمن بن القاسم ت 191 هـ.
- 3- علي بن زياد التونسي ت 183 هـ.
- 4- أشهب بن عبد العزيز ت 204 هـ.
- 5- أصبغ بن الفرغ ت 225 هـ.
- 6- أبو سعيد عبد السلام سحنون ت 234 هـ.
- 7- عبد الله بن وهب المصري ت 197 هـ.
- 8- عثمان بن عيسى بن كنانة ت 186 هـ.
- 9- يحيى بن إبراهيم بن مزين ت 255 هـ.
- 10- عبد الملك بن حبيب الأندلسي ت 238 هـ.
- 11- عبد الملك بن الماجشون ت 212 هـ.
- 12- سفيان الثوري ت 161 هـ.
- 13- أبو الأزهر عبد الوارث بن حسن بن أحمد ت 371 هـ.
- 14- عبد الله بن نافع ت 186 هـ.
- 15- شعبة بن الحجاج بن الورد البصري ت 160 هـ.

- 16 - أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف ت 220 هـ.
17 - ربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن المدني ت 136 هـ.
18 - ابن شهاب الزهري ت 124 هـ.

II: الأصول العلمية التي اعتمدها ابن أبي زيد في فتاويه

أحال ابن أبي زيد على خمسة أصول علمية في غاية الأهمية تحتل الصدارة بين كتب المذهب المالكي، وهي:

- 1 - المدونة رواية سحنون ت 240 هـ عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي ت 191 هـ.
وهي أصل المذهب المالكي وعمدة الفقهاء في القضاء والإفتاء، المرجع روايتها على غيرها، وهي الأصل الثاني للفقهاء المالكيين بعد الموطأ.

وأصل المدونة هو كتاب الأسدية، لأسد بن الفرات، ولكن سحنون لما قدم بهذه الرواية إلى القيروان هذبها ونسقها تنسيقاً جديداً، وبوبها وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره، ودَيَّل أبوابها بالحديث والآثار، إلا فصولاً منها مفرقة بقيت على أصل اختلاطها في السماع، وهي التي بوبها الفقيه أبو أيوب سليمان ابن عبد الله المعروف بأبي المشتري، وبذلك تسمى المدونة، وتسمى المختلطة. فالمدونة الموجودة بين أيدينا هي ثمرة مجهود ثلاثة من الأئمة: مالك بإجاباته، وابن القاسم بقياساته وزاداته، وسحنون بتنسيقه وتهذيبه وتبويبه وبعض إضافاته⁽¹⁾.

(1) انظر: المبرك: 3/ 299 و 6/ 146.

2 - كتاب المختصر - الكبىر - لعبد الله بن عبد الحكم المصرى ت 214 هـ.

اختصر فى سماعاته عن أشهب، وذكر بعضهم، أن مسائل المختصر-الكبىر ثمانية عشر ألف مسألة. ويعتبر كتاب المختصر الكبىر فى الفقه واحدًا من أقدم الكتب الفقهية التى وصلت إلينا ناقصة، ويتناول الكتاب مسائل فقهية متفرقة، بناء على آراء قدامى المالكية: من بينهم مالك بن أنس، ومن خلفه مباشرة⁽¹⁾.

3 - كتاب العتبية المستخرجة لمحمد بن أحمد العتبي ت 225 هـ.

والعتبية عبارة عن حصر شامل لمعلومات فقهية يرجع معظمها لابن القاسم العتقي عن مالك بن أنس، وهى برواية مَنْ جاءوا بعده مباشرة، كما أنها تحتوى على آراء فقهية لتلاميذ مالك وخلفائه. وهى سماعات أحد عشر فقيهاً، ثلاثة منهم أخذوا عن مالك مباشرة، وهم: ابن القاسم، وأشهب، وابن نافع المدني، والآخرى أمثال عبد الله بن وهب، ويحيى بن يحيى الليثي، وسحنون بن سعيد، وأصبغ بن الفرّج⁽²⁾.

4 - كتاب عبد الملك الإشبيلي المعروف بابن المَكْوي ت 401 هـ.

اشترك فى تأليف كتاب: الاستيعاب لأقوال مالك، وكان قد ابتدأ تأليفه عبد الله بن حنين الكلّابى القرطبي، كما نص على ذلك ابن فرحون ومحمد مخلوف. كما

(1) انظر: المارك: 3/ 365-367، ودراسات فى مصادر الفقه المالكي: 28. لم يبق من هذا الكتاب إلا

قطع متفرقة بمجموعة من المكتبات، كخزانة القرويين بفاس ومكتبة رقادة بالقىروان.

(2) انظر: معلمة الفقه المالكي: 142، والمارك: 4/ 253.

شارك في تأليفه محمد المعيطي. والكتاب يقع في مائة جزء بلغا فيه النهاية، اشتمل على أقوال مالك فقط⁽¹⁾.

5 - كتاب محمد بن سحنون ت 256 هـ.

ولعل ابن أبي زيد كان يعتمد على كتاب الجامع، وهو كتاب كبير مشهور، جمع فيه بين فنون العلم، والفقه، ففيه نحو ستين كتاباً. قال فيه محمد بن عبد الحكم: هذا كتاب رجل يسبح في العلم سبحاً⁽²⁾.

6 - كتاب المبسوط لإسماعيل القاضي ت 282 هـ.

يعتبر هذا الكتاب، من الأصول العلمية المالكية العراقية المهمة جداً، ومنه تعرف طريقة البغداديين في الفقه والتأليف. ويعتبر هذا الكتاب في حكم الكتب المفقودة. منه نقول كثيرة في متقى أبي الوليد الباجي، وفي كتاب النوارد والزيادات لابن أبي زيد القيرواني⁽³⁾.

ج- موضوعات فتاويه:

إن الأقضية والمسائل التي شغلت المجتمع القيرواني ونزلت بهم ودفعتهم إلى سؤال واستفتاء الشيخ أبي محمد تغطي جميع الأبواب الفقهية، وهى ترسم من

(1) انظر: شجرة النور الزكية: 102، والاختلاف الفقهي: 86-87. وهو من الكتب المفقودة.

(2) انظر: دراسات في مصادر الفقه المالكي: 162، وكتاب اصطلاح المذهب عند المالكية: 130. وهو من الكتب المفقودة.

(3) انظر: المنار: 4/ 291، واصطلاح المذهب: 140.

مجموعها، صورة عن المجتمع القيرواني، خلال فترة الشيخ، بحيث يمكن اعتمادها في الدراسات الاجتماعية والتاريخية.

وهي بالإضافة إلى ما تشتمل عليه من جوانب فقهية، ضمت بعض الجوانب العقدية.

ومما يميز جانب العبادات من القسم الفقهي كثرة الأسئلة في مجالي الطهارة والصلاة. وفي جانب المعاملات كثرة الأسئلة في مجالي البيوع والنكاح وما يترتب عنه. وقد بلغ مجموع هذه الفتاوى: 525 فتوى بدل 473 التي سجلت في النسخة الأولى، بفارق 52 فتوى إضافية. ورتبت في الأبواب الفقهية التالية:

- 1 - فتاوى الاستفتاء وعددها: 05
- 2 - فتاوى المياه، والطهارة، وما يتصل بها وعددها: 29
- 3 - فتاوى الصلاة وعددها: 53
- 4 - فتاوى الصيام وعددها: 05
- 5 - فتاوى الزكاة وعددها: 18
- 6 - فتاوى الحج وعددها: 04
- 7 - فتاوى الضحايا، والذبائح وعددها: 03
- 8 - فتاوى الأيمان وعددها: 17
- 9 - فتاوى النكاح وعددها: 39
- 10 - فتاوى النفقات، والحضانة وعددها: 06

- 11 - فتاوى الاستبراء وعددها : 01
- 12 - فتاوى الرضاع وعددها : 02
- 13 - فتاوى الطلاق وعددها : 11
- 14 - فتاوى البيوع، والسلم وعددها : 41
- 15 - فتاوى العيوب، والتدليس، والجوائح وعددها : 20
- 16 - فتاوى المزارعة وعددها : 01
- 17 - فتاوى القراض وعددها : 03
- 18 - فتاوى الإقرار وعددها : 03
- 19 - فتاوى الصلح وعددها : 04
- 20 - فتاوى الإجازات، والأكرية وعددها : 57
- 21 - فتاوى القضاء، والشهادات وعددها : 15
- 22 - فتاوى الدعاوي، والأيمان وعددها : 13
- 23 - فتاوى جري المياه، والبنيان، وإحياء الموات وعددها : 13
- 24 - فتاوى المديان، والتفليس، والحجر، والوكالة وعددها : 11
- 25 - فتاوى الرهون وعددها : 01
- 26 - فتاوى الشركة وعددها : 02
- 27 - فتاوى القسمة وعددها : 05

- 28 - فتاوى الشفعة وعددها: 13
- 29 - فتاوى الغصب، والاستحقاق وعددها: 38
- 30 - فتاوى الرديعة، والعارية وعددها: 10
- 31 - فتاوى اللقطة وعددها: 02
- 32 - فتاوى الوقف وعددها: 07
- 33 - فتاوى الهبة، والصدقة وعددها: 16
- 34 - فتاوى الرصايا، والمحجور وعددها: 07
- 35 - فتاوى العتق، والفرائض وعددها: 08
- 36 - فتاوى الدماء، والحدود، والجنايات وعددها: 14
- 37 - فتاوى الحرابة، والمرتدين، وأهل الأهواء وعددها: 16
- 38 - فتاوى السماسرة وعددها: 03
- 39 - الجامع وعددها: 09

الفصل الرابع

الأصول العلمية المعتمدة في جمع فتاويه

لقد اعتمدت في عملية جمع فتاوى - مالك الصغير - الشيخ أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني أصولاً علمية متميزة في مجال فقه النوازل، منها ما هو مخطوط، والباقي مطبوع، وكلها تعود لعلماء الغرب الإسلامي تكفلت بحفظ فتاويه، وهى:

- 1 - كتاب جامع المسائل لأبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي البرزلي (ت 841 هـ).
- 2 - كتاب المعيار العرب لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي البرزلي (ت 914 هـ).
- 3 - كتاب الحاوي جلا من الفتاوى للشيخ العالم أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد المنعم بن عبد النور الحميري (مخطوط)، أصله من المكتبة الأزهرية يحمل رقم 276/ ع 2001، به مادة علمية نوازلية لابن أبي زيد في غاية الأهمية، تفرد بها عن باقي المصادر، زيادة على توثيقه لما جاء في غيره، وهو لبنة جديدة أضفت صبغة جديدة على النسخة الأولى.

- 4 - مجموع (مخطوط) يشتمل على مجموعة من النوازل الفقهية لسعيد بن سعود بن عامر الحميدي، أصله من خزانة الناصرية بتمكروت يحمل رقم 1909، عدد أوراقه 130 انتهى من نسخه بتاريخ 994 هـ. يشتمل على النوازل التالية:

- أجوبة الشيخ أبي الحسن القاسبي، وعددها: 83 فتوى.
- أجوبة عبد الله بن أبي زيد القيرواني وعددها: 144 فتوى. ومما تميزت به هذه الفتاوى، أن تفردت ببعض الفتاوى التي لم ترد في باقي المصادر.
- أجوبة محمد بن سحنون وعددها: 38 فتوى.
- أجوبة عيسى بن مناس وعددها: 102 فتوى.

- أجوبة أحمد بن نصر وعددها : 79 فتوى.
 - أجوبة بن محسود وعددها : 17 فتوى.
 - النوازل الجديدة الكبرى لأبي عيسى المهدي الوزاني (ت 1342 هـ).
 - كتاب موارد النجاح ومصادر الفلاح على رسالة ابن أبي زيد للشيخ أحمد بن البشير الشنقيطي.
 - نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي (ت 516 هـ).
 - كتاب تذييل المعيار للشيخ العالم عبد السلام التاجوري (ت 1139 هـ).
 - كتاب مذاهب الأحكام في نوازل الأحكام للقاضي عياض وابنه محمد.
- كما اعتمد كتاب: "النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات" لابن أبي زيد القيرواني زيادة في توضيح بعض فتاويه. وقد تبيّن لي أثناء تعاملي مع هذه الأصول ، ومن خلال مقابلة النصوص بعضها ببعض في عملية التوثيق وترجّح لديّ، ومن عدة وجوه، أن أصل أغلب نصوص فتاوى ابن أبي زيد المبثوثة في كتب النوازل، تكفل بجمعها الإمام البرزلي⁽¹⁾ في جامع مسائله - إلى جانب المجموع المخطوط -، وكأنه كان ينقل من جزء مجموع. وعليه اعتمد الونشريسي- في معياره⁽²⁾، والمهدي

(1) ثبت المصادر أن البرزلي قيرواني الأصل والنشأة، وكان أول أساتذته بها، الشيخ المفتي أبا محمد عبد الله الشبيبي البلوي القيرواني الذي تعلم عليه فنونا متعددة. فهرست الرصاع : 76.

(2) الإمام الونشريسي ينقل عن البرزلي بالحرف الواحد وبغض الترتيب الذي اعتمده هذا الأخير.

الوزاني في نوازله الجديدة الكبرى - وإن كانت قليلة -، وابن مرزوق في الحاوي على الفتاوي، وغيرها.

ولأهمية هذه الأصول العلمية النوازلية التي تكفلت باحتواء وحفظ نوازل الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني سوف نعرف بأهمها - الثلاثة الأولى - وبأصحابها:

1- **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، للإمام الفقيه أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي ت 841هـ**

أ- التعريف بالمؤلف:

هو أبو القاسم بن أحمد بن إسماعيل بن أحمد المعتل البلوي أبو الفضل اشتهر بالبرزلي نسبة إلى قبيلة بربرية من نواحي المسيلة بالمغرب الأوسط، تعرف بيني برزلة أو برزالة، وعليه يجب أن تكون النسبة إليها البرزلي. مولده بمدينة القيروان في حدود سنة 740 هـ وقرأ على أبي محمد التميمي مدة عشر سنين من 760 إلى 770. ثم قدم تونس ولازم الإمام ابن عرفة نحو ثلاثين سنة، فأخذ علمه وهديه وطريقته. وقد عدّ في إجازته لابن مرزوق، أسماء شيوخه شرقاً وغرباً، وماروى عن كل واحد منهم.

حج سنة 806 هـ وزار الديار المصرية، واجتمع بعلمائها. قال السخاوي: "قدم القاهرة حاجاً. وأجاز شيخنا ابن حجر وأخذ عنه غير واحد" ثم قال في التعريف به: أحد أئمة المالكية ببلاد المغرب، موصوفاً بشيخ الإسلام.

تولى عدة مناصب شرعية والإقراء في المدارس. تلقى عليه عدد كبير من وجوه الفقهاء. مثل: ابن ناجي وعبد الرحمن الثعالبي، وحلولو، والرصاع، والخطيب، وابن مرزوق.

ولما مات شيخه أبو مهدي الغبريني سنة 813، قدّمه الأمير أبو فارس إلى الإمامة والخطابة بجامع الزيتونة والفتيا العامة به بعد صلاة الجمعة، فأقام عليها إلى آخر حياته.

وقد أصيب البرزلي في نهاية عمره بفقدان بصره، وهو ما دلت عليه رواية الرصاع عندما زاره سنة 834 هـ. ولكن كفاف بصره لم يمنعه من مواصلة القيام بوظائفه من خطابة، وإمامة، وإفتاء، وتدريس، ولم يمنعه أيضًا من الحفاظ على علاقاته بأمرأى مجتمعته على اختلاف صنوفهم ووظائفهم. وهو ما يشير إليه الرصاع في وصف التفاف الناس به عند خروجه من الجامع⁽¹⁾.

وقد طال عمره حتى بلغ 103 عامًا، وتوفي يوم 25 ذي القعدة من سنة 841 و قيل 842 هـ⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب

اسمه: "جامع مسائل الأحكام مما نزل من القضايا بالمفتين والحكام"، ويعرف أيضًا باسم نوازل البرزلي في الفقه والفتاوى. حققه - في سنة 2002 - الأستاذ الدكتور محمد الحبيب الهيلة، وقام بطبعه السيد الحبيب اللمسي، مدير دار الغرب

(1) فهرس الرصاع : 62-63.

(2) انظر ترجمته في: فهرس الرصاع : 62، وتوشيح الديباج : 266، والأعلام للزركلي : 5/172، وشجرة النور الزكية : 245، ومعجم المؤلفين : 1/158 و 8/94، ودائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية) 7/47-48، وتراجم المؤلفين التونسيين : 1/115-118، وكتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين : 2/784-788.

الإسلامي. وقد أخرج الكتاب في ستة أجزاء مع جزء سابع خاص بالفهارس العامة. وقد اشتهر الكتاب بين الفقهاء، والمفتين، والباحثين القدماء، بسبب أهميته. فوصفه ابن مريم بأنه: «الديوان الكبير في الفقه والفتاوى وهو من كتب المذهب الأجلة أجاد فيه ما شاء». ووصه السخاوي: «بالفتاوى المتداولة»⁽²⁾. وقد تضافرت مجموعة من المصادر على تعظيم الكتاب، وتفضيله على غيره من الكتب الماثلة.

وقد بين الإمام البرزلي، الغاية من تأليفه في مقدمته، قال: «هذا كتاب قصدت فيه إلى جمع أسئلة اختصرتها من نوازل ابن رشد، وابن الحاج، والحاوي لابن عبد النور، وأسئلة عز الدين، وغيرهم من فتاوى المتأخرين، من أئمة المالكية من المغاربة والإفريقيين ممن أدركنا وأخذنا عنه، أو غيرهم ممن نقلوا عنهم وغير ذلك مما اخترناه ووقعت به فتوانا، أو اختاره بعض مشايخنا ... ونعزو كل مسألة إلى مَنْ نقلها عنه غالباً. وما لا نعزو، فيه فقد نقلته من كتب مشهورة، مما اختصرته، أو رويته»⁽³⁾.

وقد اعتمد البرزلي في فتاويه مصادر أخرى لا تقل أهمية عما ذكر، منها: المدونة، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، ونوادره الضخمة وغيرها.

أما ترتيب الكتاب، وتبويبه. فقد سلك فيه مسلكاً منظماً على غرار سائر مؤلفات النوازل التي سبقته، حيث رتبته على أبواب الفقه، بعد أن مهّد لذلك في

(1) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم، ص: 150-151.

(2) نفس المصدر صفحة: 152.

(3) فتاوى البرزلي: 1/ 61.

مقدمته بفصل خاص بأحكام الاستفتاء، تلتها بعد ذلك مسائل الطهارة. فالصلاة وأحكام المساجد، ثم الصوم، والاعتكاف، والزكاة، إلى كتاب الجامع.

كما رُتِبَتْ فتاويه بصيغة: سُئِلَ، فأجاب مع التزامه بذكر المسؤول والمجيب مما يَسَّرَ علينا استخراج فتاوى الشيخ ابن أبي زيد القيروانى. وقد بلغ عدد مجموعها نحو: 475 فتوى.

2- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى 914 هـ

أ- التعريف بالمؤلف:

هو أبو العباس أحمد يحيى الونشريسي- التلمساني ثم الفاسي ، ولد بجبال ونشريس التي تعد أكثر الكتل الجبلية ارتفاعاً في غرب الجزائر حوالي عام 834 هـ. ونشأ بتلمسان ثم استقر بفاس إلى أن توفي. وأقبل فيها على تدريس المدونة، ومختصر- ابن الحاجب الفرعي، وكثيراً ما كان يدرس بالمسجد المعلق بالشراطين من فاس القرويين المجاور لدار الحبس التي كان يسكن بها، وكان مشاركاً في فنون من العلم حسبما تضمنت ذلك فهرسته، إلا أنه أكبَّ على تدريس الفقه فقط، وكان فصيح اللسان والقلم، حتى كان بعض مَنْ يحضر تدرسه يقول: لو حضره سيويوه، لأخذ النحو من فيه، أو عبارة نحو هذا⁽¹⁾.

ويتلمسان درس على جماعة من العلماء، في مقدمتهم أبو عبد الله محمد بن العباس

(1) فهرس أحمد المنحور: 50.

ت 871، والعقبانيون العلماء منهم: أبو الفضل العقباني، وولده أبو سالم، وحفيده محمد ابن أحمد العقباني، ومحمد بن العباس، وأبو عبد الله الجلاب، وابن مرزوق الكفيف. وفي مدينة فاس أخذ عن محمد بن محمد بن عبد الله اليفرنى القاضي المكناسي ت 917 هـ.

وأخذ عنه ابنه عبد الواحد، وأبو زكريا السوسي، ومحمد بن عبد الجبار الوردغيري، ومحمد بن عيسى المغيلي. وغيرهم.

ألف محمد الونشريسي كتاب المعيار في اثني عشر مجلداً. جمع فأوعى، وأتى على كثير من فتاوى المتقدمين والمتأخرين. وله تعليق على ابن الحاجب الفرعي، وشرح على وثائق الفشتالي، وكتاب القواعد في الفقه، والفاثق في الوثائق، لم يكمل. وكتاب إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، ومختصر أحكام البرزلي، وغير هذا. وقد توفي رحمه الله في سنة 914 هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب:

يقول الإمام الونشريسي في مقدمة كتابه: «... وبعد فهذا كتاب سميته: بالمعيار العرب، والجامع المغرب، عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم، ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكانه، لتبذره وتفريقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع

(1) انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية: 274-275، ونيل الابتهاج: 87-88، والفكر السامي: 99/2، البستان: 53-54، والأعلام للزركلي: 1/255-256، ومقدمة كتاب المعيار: 1/أ ب ج.

به، ومضاعفة الأجر بسببه، ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في السير النادر، ورجوت من الله سبحانه أن يجعله سبباً من أسباب السعادة، وسُننا موصلاً إلى الحسنى والزيادة، وهو المسؤول عز وجل في أجزل الثواب، وإجابة صوب الصواب⁽¹⁾.

والإمام الونشريسي ليس جامعاً للفتاوى فقط، بل ناقداً أحياناً، مرجحاً تارة، يصدر تعقيباته بقوله: قلت، كما أن تعقيبه أحياناً يطول، وتارة يقصر⁽²⁾.

ولقيمته العلمية، فقد عكف عليه علماء الغرب الإسلامي، حتى لا تكاد تجد كتاباً فقهياً بعده إلا وفيه نقول منه، أو إحالات عليه. ويزيد من قيمته اشتماله على نصوص من أصول علمية فقهية ضاعت فيما ضاع من كتب التراث.

وقد اهتم بتلخيص المعيار في مجلد واحد فقيهان مغربيان، أحدهما أحمد بن سعيد المجلدي الفاسي ت 1094 هـ مؤلف "الإعلام بما في المعيار من فتاوى الأعلام"⁽³⁾، الذي حدد في المقدمة طريقة تلخيصه بترك الأسئلة والأجوبة، التي أوردها الونشريسي بنصها على طولها، والاقتصار على ملخص السؤال والجواب، محيلاً على الأصل لمعرفة الأدلة، وحذف المكرر مع التنبيه على محله في الأصل⁽⁴⁾.

وقد طبع المعيار مرتين، أخرج في طبعته الأولى على الحجر في اثني عشر- جزءاً،

(1) مقدمة الكتاب: 1/1.

(2) وقد سجلت أغلب تعليقاته على فتاوى ابن أبي زيد بالهامش زيادة في التوضيح.

(3) منه نسخة مخطوطة في الخزنة العامة بالرباط تحمل رقم: 705.

(4) مقدمة النسخة المحققة: 1/ح - ط.

ثم أعيد طبعه مرة ثانية من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدار الغرب الإسلامي سنة 1981 بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري بتحقيق وإخراج جماعة من الفقهاء المغاربة بإشراف المرحوم الدكتور محمد حجي.

أما عن المادة الفقهية - القيروانية - بكتاب المعيار. فالملاحظ، ومن خلال مقابلتها بمشيلاتها في نوازل البرزلي، أنها منقولة بالحرف الواحد من هذا الأخير، مع وجود بعض الاختلافات البسيطة جداً أحياناً. وقد بلغ مجموع عددها : 101 فتوى.

3- النوازل الجديدة الكبرى فيها لأهل فاس، وغيرهم من البدو والقرى - للعلامة مفتي فاس أبو عيسى سيدي المهدي الوزاني المتوفى سنة 1342 هـ
أ- التعريف بالمؤلف :

هو أبو عيسى محمد المهدي بن محمد بن محمد بن الخضر بن قاسم بن موسى العمراني الفاسي، أصله من مصمودة بجبال غمارة، انتقل والده من مصمودة إلى وزان، واتخذها داراً له وموطناً.

ولد المهدي الوزاني بمدينة وزان سنة 1266 هـ وبها نشأ وتعلم، وكان والده أستاذاً مقرئاً. تتلمذ بوزان على أبي عبد الله محمد بن حمو، وأحمد بن حسون العمراني، ومحمد الصواف.

ثم انتقل بعد ذلك إلى مدينة فاس لإنهاء دراسته العلمية، فأخذ عن : أبي عبد الله ابن المدني كنون، وأبي عيسى بن سودة، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن العلوي، وأبي عيسى بن الحاج، وغيرهم.

أما عن تلاميذه، فعددهم كثير. وممن أخذ عنه، الشيخ محمد مخلوف صاحب

شجرة النور الزكية في طبقات علماء المالكية.

وقد كان المهدي الوزاني من أشهر علماء فاس وأئمة الفقه بها، عارفًا بالنوازل، مرجوعًا إليه. ترك مؤلفات كثيرة في غاية الأهمية منها: المنح السامية في النوازل الفقهية، وتعرف بالنوازل الصغرى⁽¹⁾، وكتاب المعيار الجديد، (أو النوازل الكبرى) وغيرها من المؤلفات، توفي - رحمه الله - ليلة الأربعاء، فاتح صفر عام 1342 هـ ودفن بروضة أبي المحاسن الفاسي، خارج باب الفتوح بفاس⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب

يقول المهدي الوزاني في مقدمة كتابه: «وقد كنت قبل ... أَلَفْتُ كتابًا، جمعت فيه ما لديّ من الفوائد والطرر، ونسقت فيه ما حضرني من النصوص، والتقايد الغرر، وأتيت فيه بجُلّ ما يحتاج إليه من النوازل الوقتية، وما لا بد منه من الأحكام والفروع الفقهية، وسميته: المنح السامية، في النوازل الفقهية».

ثم بعد سنتين، اجتمعت لَدَيّ نوازل أخرى، صَمَنْتُهَا هذا الكتاب المسمى بـ: "المعيار الجديد الجامع المُعَرَّب، عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب" راجيًا بتأليفه الثواب العظيم، والأجر الجزيل من رب الأرباب ...⁽³⁾.

(1) طبعته وزارة الأوقاف المغربية سنة 1992-1993 وصدر في أربعة أجزاء.

(2) انظر ترجمته في: مقدمة محقق النوازل الجديدة: 1/ 9-10-11 وشجرة النور الزكية: 435، والأعلام: 7/ 335.

(3) مقدمة المؤلف: 1/ 14.

وإضافة إلى الباحث على تأليف الكتاب، فقد أشار المؤلف أيضاً، إلى المنهج الذي سلكه في نظمه وترتيبه ومحتواه، قال في مقدمته: «... ولما كان أفضل العلم هو النوع الذي يدور عليه القضاء والفتيا، بادرتُ إلى تأليف هذا الكتاب ووضعه فيه، فجمعت فيه جملة وافرة من أجوبة المتأخرين، مستوفياً فيه ما استحسنته من كلام المحققين منهم الراسخين، سالكاً فيه أحسن الترتيب، تبعاً لصاحب المختصر - في نسقه العجيب، وعمدته ما يكثر ترداده بين أيدي الحكام، ويشكل على بعض مَنْ يتعاطى الفصل بين الأنام، مُدْبِلاً بعض الأجوبة بما يكون لها كالشرح والتتسيم، لئلا يسرع بعض القاصرين بنقد أو توهيم، وينظائر تكمل بها الفائدة، وإن كانت عن الترجمة زائدة»⁽¹⁾.

ولعل ما ذكر المؤلف في هذا الجانب، قد حصل به المقصود.

وقد طُبع الكتاب من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 1996 بمقابلة وتصحيح الأستاذ عمر بن عباد وصدر في اثني عشر جزءاً.

وقد اشتمل على عدد قليل من فتاوى الشيخ ابن أبي زيد القيرواني بلغ مجموعها: 11 فتوى، أغلبها ورد ذكرها في المصادر السابقة.

منهج الجمع والترتيب والتوثيق

اعتكفت على جمع فتاوى الشيخ أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني معتمداً على خمسة كتب أساسية تكفلت بحفظ فتاوى علماء الغرب الإسلامي، وهي حسب الأهمية:

(1) مقدمة المؤلف : 14 / 1.

- 1 - كتاب : جامع المسائل لأبي القاسم بن أحمد البلوي البرزلي التونسي- (ت 841 هـ).
 - 2 - وكتاب : المعيار العرب لأبي العباس أحمد بن يحيى اللونشريسي- (ت 914 هـ).
 - 3 - مجموع فتاوى مخطوط سعيد بن مسعود الحميدي، أصله من الخزانة الناصرية بتمكروت.
 - 4 - الحاوي جملا من الفتاوى للشيخ العالم أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد المنعم بن عبد النور الحميري مخ المكتبة الأزهرية رقم: 276
 - 5 - أحكام الشعبي عبد الرحمن وأضفت إليها كتباً أخرى، بعضها للتوثيق، وأخرى انفردت ببعض النوازل. على أن نوازل البرزلي، وبحكم أقدميته، وكونه كان مصدراً أساسياً لمعيار اللونشريسي ومن أتى بعده، جعلني أعتمده أصلاً في جمع مادة فتاوى ابن أبي زيد. وعندما استخرجت هذه الفتاوى من الكتاب المذكور، حاولت ضمها في مجموعات وحدة موضوعية ، ثم رتبها حسب الأبواب الفقهية من باب الطهارة إلى باب الجامع، وفصلت بين الأبواب بوضع عناوين الكتب بين معقوفتين، وأعطيت رقماً لكل فتوى بطريقة متسلسلة تصاعدية، من 1 إلى 536 مرتبة بصيغة : سُئِلَ، فأجاب.
- وقد التزمت الاحتفاظ بنص فتوى ابن أبي زيد، كما عثرت عليها عند الإمام البرزلي في نوازله، ولم أندخل بالتصرف فيه : بالتصويب، أو الزيادة، أو النقص، إلا

للمحظ اقتضى ذلك، بعد مقارنته مع نظيره بباقي النسخ.

وقد اجتهدت في توثيق فتاوى الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد معتمداً في ذلك على ما جاء من نصوص مماثلة في نوازل المعيار للنشرسي، والنوازل الجديدة الكبرى للمهدي الوزاني، وكتاب التعريج والتبريج لعبد القادر الراشدي، وكتاب موارد النجاح للشيخ الحشني الشنقيطي، كما علقنت على بعض فتاويه بزيادة توضيحات وتوثيقات من كتابه: النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات وكتابه: الجامع في الآداب والسُنن. كما حاولت إثبات الفروق والاختلافات الموجودة بين الفتوى الواحدة المثبتة في كتابي: الجامع لنوازل البرزلي، ومعيار النشرسي ومجموع الفتاوى المخطوط.

كما قمت بتخريج النصوص القرآنية والحديثية، بما يفني بالمقصود. وعرفت بالأعلام الواردة في المتن، ووقفت عند بعض المصطلحات الفقهية، وشرحت معاني بعض المفردات.

شرح الرموز

.../... بالهامش : خط مائل بين رقمين : الأول رقم الجزء، والثاني رقم الصفحة.

.../ بالطرة : انتهاء صفحة من المخطوط لمنظومة الطليحة.

[...]: لخصر ما أضيف من عناوين، وإصلاحات مقترحة.

هـ : هجرية.

م : ميلادية.

ت : توفي.

﴿...﴾ : علامة حصر النصوص القرآنية.

«...» : علامة حصر الأحاديث النبوية.

(...) : علامة حصر النصوص المقابلة.

نوازل البرزلي : جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام.

النوازل الجديد الكبرى : المعيار الجديد لجامع العرب عن فتاوى المتأخرين من علماء

المغرب.

م. ف. مخ. : مجموع الفتاوى (المخطوطة) الموجودة بخزانة تمكروت.

الحاوي : الحاوي للفتاوى لمحمد بن عبد المعطي الحميري.

نوازل ابن بشتغير : نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي.

أحكام الشعبي : أحكام الشعبي عبد الرحمن.

مصورات نموذجية مخطوطة تحتوي على فتاوى ابن أبي زيد

صورة من كتاب المعيار للإمام الونشريسي مصورة عن طبعة حجرية صحيحة وبها
مجموعة من فتاوى أبي زيد وهي متتابعة الجزء الثالث صفحة 198 - 199

198

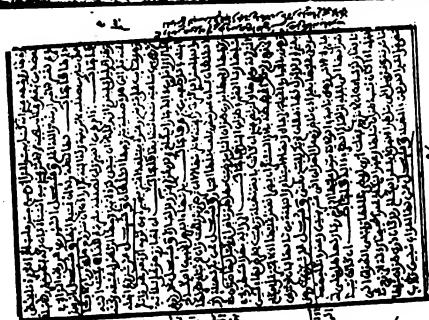
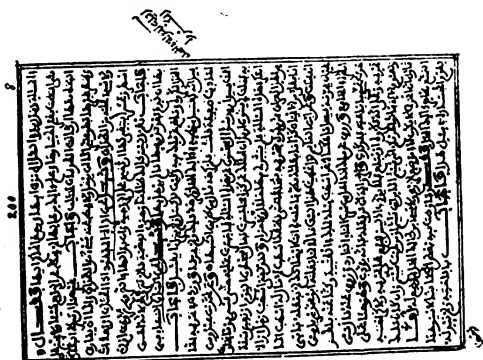
فتاوى الملك الصغير - (ابن أبي زيد القيرواني)
صورة من كتاب المعيار للإمام الونشريسي مصورة عن طبعة حجرية صحيحة وبها
مجموعة من فتاوى أبي زيد وهي متتابعة الجزء الثالث صفحة 198 - 199

199

فتاوى الملك الصغير - (ابن أبي زيد القيرواني)
صورة من كتاب المعيار للإمام الونشريسي مصورة عن طبعة حجرية صحيحة وبها
مجموعة من فتاوى أبي زيد وهي متتابعة الجزء الثالث صفحة 198 - 199

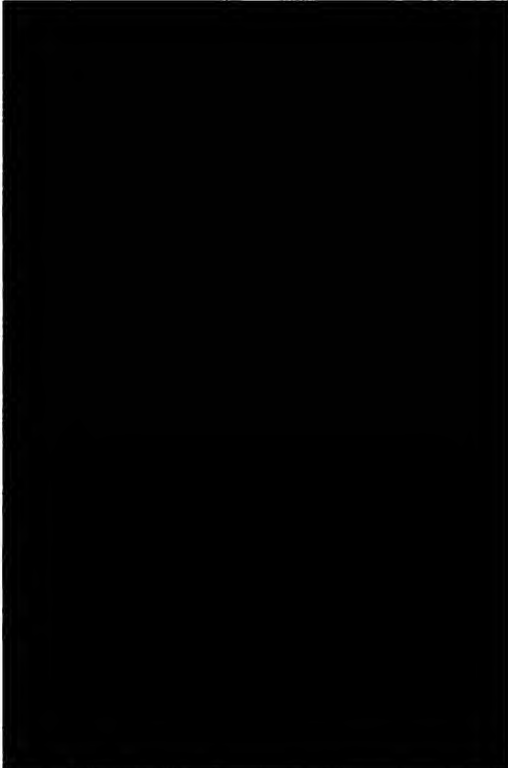
صورة من كتاب المعيار للإمام الونشريسي مصورة عن طبعة حجرية صحيحة وبها

مجموعة من فتاوى أبي زيد وهي متتابعة الجزء الثالث صفحة 200-201

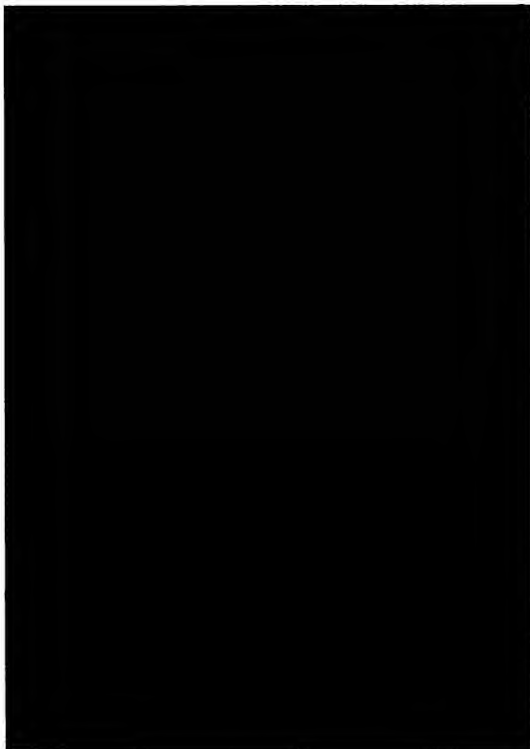


صورة مخطوطة من كتاب الحاوي جلاً من الفتاوى

الصفحة رقم 16-أ وهي تشمل على فتاوى ابن أبي زيد

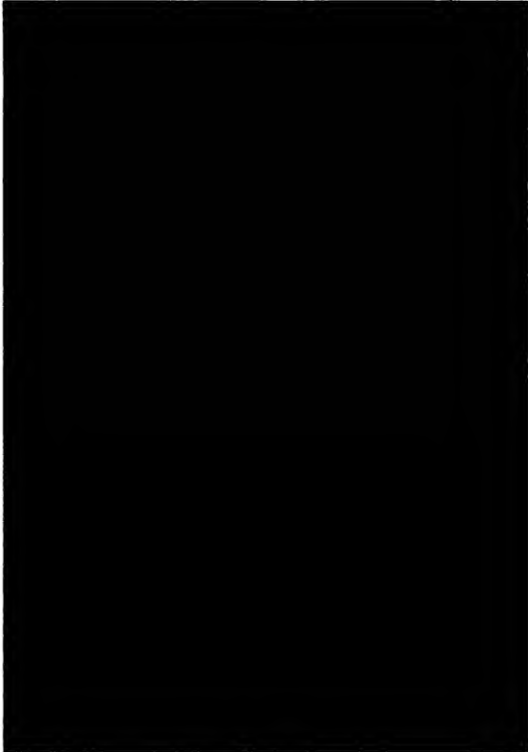


صورة مخطوطة من كتاب الحاوي جلاً من الفتاوى
الصفحة رقم 16 - ب وهي تشمل على فتاوى ابن أبي زيد

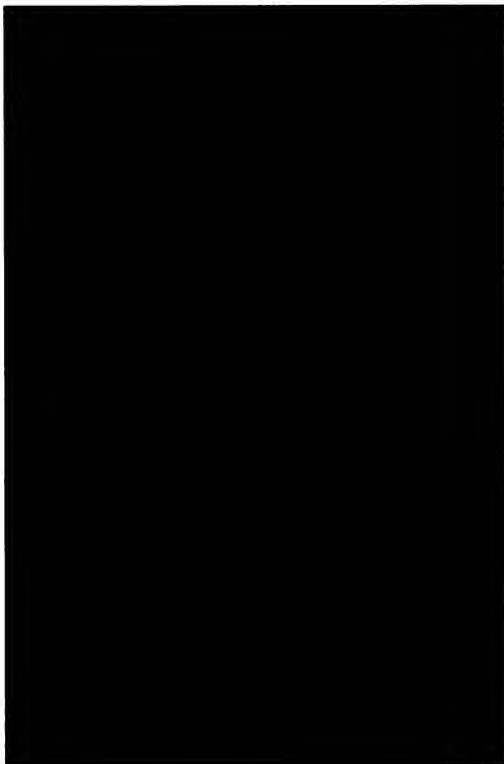


صورة مخطوطة من كتاب الحاوي جلاً من الفتاوى

الصفحة رقم 17-أ وهي تشمل على فتاوى ابن أبي زيد



صورة مخطوطة من كتاب الحاوي جلاً من الفتاوى
الصفحة رقم 17- ب وهي تشمل على فتاوى ابن أبي زيد



القسم الثاني

فتاوى مالكا الصغير

الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني

النص المجموع المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

[من فتاوى الاستفتاء]

1 - سئل الشيخ أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني (عَمَّنْ) ⁽¹⁾ لم يستبحر في العلم، وإني ⁽²⁾ نظر [في] ⁽³⁾ المدونة ⁽⁴⁾ والموطأ ⁽⁵⁾ والمختصر ⁽⁶⁾ ونحو ذلك، سئل عن

(1) في المعيار : عن الرجل . وكذا في تبصرة ابن فرحون نقلا عن فتاوى ابن عبد النور : 1 / 59 - 60 .

(2) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار .

(3) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار .

(4) المدونة : أشهر أمهات الكتب في المذهب المالكي عامة وأقدمها على الإطلاق . وأصلها كتاب الأسدية لأسد بن الفرات المتوفى سنة 181 هـ قبل أن يحققها ويهذبها سحنون . ويطلق عليها أحيانا الكتاب أو الأم .
(5) الموطأ : للإمام مالك بن أنس ، ويعتبر الموطأ كتاب حديث وفقه تناقلته الأجيال منذ تأليفه إلى الآن ، ثبتت نسبته إلى صاحبه ، وصفه الشافعي قائلا : " ما كتاب أكثر صوابا بعد كتاب الله من كتاب مالك " .
وقال أيضا : " ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابا من موطأ مالك بن أنس " . انظر التمهيد لابن عبد البر : 1 / 76 ، والمدارك : 2 / 70 .

(6) المختصر : يراد به مختصر عبد الله بن عبد الحكم المصري المتوفى سنة 214 هـ . منه قطع رقبة مخطوطة بخزانة القرويين تحمل رقم 810 . وله كتاب المختصر الصغير . وقد اعتنى الناس بهذه المختصرات ما لم يعنى بكتاب من كتب المذهب بعد الموطأ والمدونة . والملاحظ أن أهل بغداد اعتنوا بمختصر - ابن عبد الحكم خصوصا الكبير أكثر من غيره . انظر : ترتيب المدارك : 3 / 366 . والمرشد الوثيق إلى أمهات المذهب المالكي ص : 10 .

نازلة هل [له أن]⁽¹⁾ يفتي (بما رأى فيما نظره من الدواوين المذكورة)⁽²⁾ لملك أو لغيره من أصحابه أو اختيار سحنون⁽³⁾ أو ابنه⁽⁴⁾ أو ابن المواز⁽⁵⁾ [وشبههم]⁽⁶⁾؟
فأجاب: إن وجد النازلة في أحد هذه الكتب، (أفتى)⁽⁷⁾ بها و(حمل)⁽⁸⁾ نفسه عليها إن نزلت به، وكذلك إن وجد مثلها لابن القاسم⁽⁹⁾ أو [لأحد من]⁽¹⁰⁾ نظرائه أو لم يجدها

(1) سقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

(2) في المعيار: (رأه في هذه الدواوين).

(3) سحنون: هو أبو سعيد بن عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني. ولي القضاء بالقيروان. من تأليفه المدونة، قرأها على ابن القاسم عندما رحل إلى مصر وأعاد ترتيبها. توفي سنة 240 هـ. انظر ترجمته في الشجرة: 69، والديباج المذهب: 30/2.

(4) محمد بن سحنون: هو أبو عبد الله، سمع من أبيه وأبي مصعب بالمدينة، كان له علم بالفقه، والحديث، عالماً بمذهب مالك. لم يكن في عصره أحد أجمع لفنون العلم منه، ألف في جميع العلوم، له باع طويل في الذب عن المذهب المالكي والشنة. توفي سنة 256 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك: 4/204، ورياض النفوس: 1/442-458.

(5) ابن المواز: هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندري المعروف بابن المواز. ألف كتابه المشهور بالموازية، وقد رجعه القاسبي على سائر الأمهات. توفي سنة 269 هـ. انظر ترجمته في الفكر السامي: 2/101، والديباج: 232-233.

(6) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار. وتبصرة ابن فرحون: 1/59.

(7) في المعيار: فليفت.

(8) في المعيار: يحمل.

(9) ابن القاسم: عبد الرحمن بن القاسم العتقي، يكنى أبا عبد الله، أحد أشهر أصحاب مالك بن أنس إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، ناشر مذهب مالك، خاصة في مصر، فقيه جمع بين الزهد والعلم، هو أفتى الناس بمذهب مالك، له سماع من مالك عشرون كتاباً وكتاب المسائل في بيع الآجال. توفي سنة 191 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك: 3/244-261، والديباج المذهب: 1/465-468.

(10) سقط من البرزلي، والإكمال من المعيار.

إلا لسحنون [أو]⁽¹⁾ ابنه ابن عبدوس⁽²⁾ أو أصبغ⁽³⁾ أو ابن المواز [أو شبه هؤلاء]⁽⁴⁾، فإن اختلف فيها أصحاب مالك، و[لأحد]⁽⁵⁾ فيها اختيار من هؤلاء، مثل: سحنون ومن ذكر معه من المتقدمين⁽⁶⁾، فله الفتيا بما اختاره أحد هؤلاء، لاسيما أنك قلتَ والبلد عارٍ، ولا يردّه إلا لمن [هو]⁽⁷⁾ دونه، أو [من]⁽⁸⁾ يحمله على غير مذهب أهل المدينة، وكذلك إن كتب لمن اتسع [علمه]⁽⁹⁾ وأفتاه بشيء، وساعده العمل به

(1) في نوازل البرزلي: (أو) والإصلاح من المعيار.

(2) ابن عبدوس: هو محمد بن عبدوس بن بشير: كان حافظاً للمذهب مالك، إماماً من أكابر أصحاب سحنون. وهو رابع المحدثين الأربعة الذين اجتمعوا في عصر واحد من أئمة مذهب مالك لم يجتمع في زمان مثلهم وهم: اثنان مصريان: عبد الله بن عبد الحكم، ومحمد بن المواز، واثنان قرويان: محمد بن سحنون، ومحمد بن عبدوس. المتوفى سنة 260 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك: 4/ 222، ورياض النفوس: 1/ 459.

(3) أصبغ: هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع مولى عبد العزيز بن مروان، فقيه من كبار المالكية، من أصوله العلمية: كتاب الأسمة عن ابن القاسم، وتفسير حديث الموطأ، وكتاب آداب القضاء وكتاب الرد على أهل الأهواء. انظر ترجمته في الديباج: 1/ 299.

(4) في نوازل البرزلي: (شبهه) والإصلاح من المعيار.

(5) في نوازل البرزلي: (ولا أحد)، والإصلاح من المعيار.

(6) المراد بالمتقدمين في اصطلاح المذهب، طبقة الفقهاء التي كانت قبل ابن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة 386 هـ. ويعتبر ابن أبي زيد آخر طبقة المتقدمين.

(7) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(8) سقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(9) في نوازل البرزلي: عمله، والإصلاح من المعيار.

ويحمل عليه مَنْ سألَه⁽¹⁾.

2 - وسئل أيضا عن المفتي بخبر المستفتي باختلاف الناس ؟

فأجاب: من الناس مَنْ يرى اختيار المستفتي فيما يأخذ به منه، إن رأى أخبره المفتي باختلاف الناس، فله تقليد مَنْ شاء. ولو دخل رجل المسجد فوجد أبا مصعب⁽²⁾ (في حلقة)⁽³⁾، (ووجد غير هكذلك)⁽⁴⁾، فله (تقليد من شاء)⁽⁵⁾. هذا وهم أحياء، فكذا إذا أخبر بأقوالهم الثابتة بعد الموت⁽⁶⁾.

وقال: أمّا مَنْ فيه فضل الاجتهاد فله أن يختار لنفسه، ومَنْ لم يكن فيه فضل

(1) نوازل البرزلي: 1/ 63. وانظره في المعيار: 40/ 10 فتوى مَنْ لم يقرأ غير المدونة والموطأ والمختصر.

ونحوها. وانظره في مجموع الفتاوى، مخ مذكروت رقم 1909 في الصفحة 39.

(2) أبو مصعب: أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهري المدني، توفي سنة 242. انظر ترجمته في:

ترتيب المدارك: 3/ 347، والديباج المنهب: 1/ 140، وسير أعلام النبلاء: 11/ 436.

(3) في الحاروي للفتاوى: (في مجلس) مخ.

(4) في الحاروي: (وابن وهب في مجلس) مخ.

(5) في الحاروي للفتاوى: (فله أن يقصد أيها شاء) صفحة 2/ مخ.

(6) نوازل البرزلي: 1/ 63-64. وانظره في المعيار: 41/ 10. هل للمستفتي أن يختار من الأقوال المختلفة

التي أخبر بها المفتي ؟ وانظره في م. مخ مذكروت صفحة: 18 جواب أبي محمد.

ورد جواب هذا السؤال في المعيار بلفظ مغاير، قال فيه: "فأجاب: من الناس مَنْ يقول إن المستفتي إذا

استفتى المفتي فيخبره باختلاف الناس أن له أن يختار لنفسه في أي الأقوال شاء، بمنزلة رجل دخل

المسجد فوجد أبا المصعب في مجلس وابن وهب في مجلس وغيرهما كذلك. فله أن يقصد أيها شاء

فيسأله، ولا فرق بين أن يعمل بقول مَنْ شاء منهم، وهم أحياء، أو يختار ما ثبت من أقوالهم بعد موتهم.

وهو نفسه الوارد في تبصرة ابن فرحون: 1/ 60.

الاختيار قلّد رجلاً يقوى في نفسه، فاخيار الرجل كاختيار القول.

3- وسئل عنه أيضاً في موضع آخر في المفتي يُخَيَّر السائل في الأقوال ؟

فأجاب: لا يفعل، وليختر المفتي له قولاً بتقليده⁽¹⁾.

4- وسئل، عمّن يسأل في مسألة، فيصرف السائل إلى مَنْ خالفه فيها ؟

فأجاب: إذا نوى الاختلاف، فلا بأس بالبعث، وأما الشاذ ونحوه فلا⁽²⁾.

5- سئل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عن القاضي يحكم للطالب بحكم فيسأله في

كتبه فلا يكون في البلد مَنْ يعرف كتب الأحكام إلا القاضي، هل هو في مندوحة

عدم الكتب له ؟ وهل إن كتب أن يأخذ أجر كتبه ؟ وربما أعطي أضعاف أجره ؟

فأجاب: لو كان القاضي مَمْنُ يرجو أن يفهم عنه وجه ما كتب، ويدعه يكتب، ويتفقد ما

كتب، [فيصلحه]⁽³⁾ ويزيد فيه وينقص [كان هنا أنزه له]⁽⁴⁾. و[أما]⁽⁵⁾ لو كتب

[له]⁽⁶⁾، وأخذ أجراً لكان جائزاً إذا جرى [الأمر]⁽⁷⁾ على الصحة والسلامة. لكنه

(1) نوازل البرزلي : 1 / 64 . وانظره في المعيار : 10 / 41 . هل للمستفتي أن يختار من الأقوال المختلفة التي

أخبره بها المفتي ؟

(2) نوازل البرزلي : 1 / 64 .

(3) ساقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار ونوازل ابن بشتغير : 172 ، وأحكام الشعمي : 110 .

(4) في البرزلي : (كان أبرأه)، وما أئنتناه من المعيار ونوازل ابن بشتغير .

(5) ساقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار .

(6) ساقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار .

(7) ساقط من البرزلي، والإكمال من نوازل ابن بشتغير .

ذريعة إلى أن يُقْتَرَنَ وَيُكْسَبَ الناس، ما لم يكسب بسوء تأويلهم عليه [وأما الفقيه يقف يشتري الشيء فيقارب في بعض الأمر فقد خففه مالك إن كان أمراً قريباً، ولكن أشد ما في ذلك أن يكون يقبل الهدية ممن يكون له عنده خصومة أو وقف عنده الخصمان للفتوى، فهذا لا ينبغي وهو شديد، وأما في غير ذلك لرعاية حق العالم فهو خفيف]⁽¹⁾، ولا يلزم (القاضي نقل)⁽²⁾ نسخة الحكم وجعلها في ديوانه لكنه [أمر]⁽³⁾ مستحسن، إذ قد يُحتاج إليها. انتهى كلامه⁽⁴⁾.

[من فتاوى المياه والطهارة⁽⁵⁾ وما يتصل بهما]

6- سئل ابن أبي زيد عمّن أخب في يوم بارد، هل يدخل حماماً فيه شقص غاصب، أم يتيم؟ قال: يدخل الحمام ويؤدي أجر شقصهم لأهله إن عرفهم، أو يتصدق به إن لم يعرفهم⁽⁶⁾.

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من نوازل ابن بشتغير وأحكام الشعبي.

(2) في نوازل ابن بشتغير: (الحاكم كتب).

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من أحكام الشعبي: 144.

(4) نوازل البرزلي: 1/ 64. وانظره في المعيار المعرب 10/ 84. للقاضي أن يكتب الحكم لطالبه إذا لم يوجد كاتب. كنا في نوازل ابن بشتغير: 172 للقاضي أن يكتب الحكم لطالبه إذا انعدم الكاتب، وانظره أيضاً في أحكام الشعبي صفحة: 111-112.

(5) الطهارة في اللغة: هي النظافة، وفي الشريعة: هي نظافة مخصوصة هي غسل الأعضاء المعلومة ومسح الرأس وتسمى هذه النظافة وضوءاً. الحدود والأحكام الفقهية لملي بن محمد الدين بن الشاهرودي السطامي الشهير بمصنفك، صفحة: 9، وانظر أنيس الفقهاء: 45، وطلبة الطلبة: 11، وتبني الطالب لفهم ابن الحاجب: 280 مخ خاص.

6- نوازل ابن بشتغير صفحة: 300، قال بعدد: "قل هذا يأتي على ما قال بعضهم فيمن صلى في أرض مغسوبة: أنه يؤدي أجر مقامه في الموضع للصلاة، أو يتصدق به إن لم يعرف أهله، ينبغي في هذا أن-

7- **سئل** ابن أبي زيد عن الماثل⁽¹⁾ والآبار يقع فيه الحمام، والمُضْفُور⁽²⁾. فيموت وتخرج نفسه في الماء ثم يخرج من ساعته، هل يشرب أو يُنتفع به في غسل ثوب وغيره من المنافع؟

فأجاب: مالك يرى أن يطرح الماء من الماثل، ويُشَف⁽³⁾ البئر إن قلَّ ماؤه، وإن كثُر نزع⁽⁴⁾ بعضه وتغسل الثياب التي أصابها، وكثير من التابعين، يرى أنه لا ينتجسه إلا ما غير لونه وطعمه⁽⁵⁾.

ومعنى قول مالك: إنه على الكراهة عند كثير من أصحابه.
فقيل له: الفأرة تقع في الماثل، أو البئر، هل يجوز شرب ذلك الماء والانتفاع به؟

= يفرق بين أن يغصب الرقبة أو المنافع فانظره."

(1) الماثل: كل ماء في أصل جبل أو وادٍ.

(2) المُضْفُور: طائر، والمُضْفَر، بالضم: نبت يُهْرِيءُ اللَّحْمَ الغَلِيظَ. القاموس المحيط مادة: عصفور.

(3) نَشَفَ الماءَ تَنْشِيفًا: أخذه بخرقه ونحوها. القاموس مادة: نشف.

(4) قيل: ينزع منها أربعون دلوًا. انظر النوادر والزيادات لابن أبي زيد: 75/1. في البئر أو الماء الراكد، لموت فيه الدابة.

(5) قال في النوادر: "عن مالك في المجموعة: إذا تغيَّر لون الماء أو طعمه أو ريحه، من نجاسة وقعت فيه، لم يصلح شربه، ولا الوضوء به، كان مُعَيَّنًا، أو مِن الشَّاء" 74/1.

وفي العتية روى أشهب، عن مالك في بئر ماتت فيها فأرة فتمعَّطت، قال: لا يعجبني أكل ما عجن به أو طبخ من اللحم. قيل: فالثياب؟ قال: لو غسلت، وقال نحوه في امرء مموت فيها. قال: والآبار تختلف: رُبَّ بئر يُتَرَفُّ كل يوم، وآخر يُسْتَمَى منه كلُّ يوم فتتسع، فليترَف منها قدر ما يطيبها. انظر البيان والتحصيل: 111/1.

فقال : إذا وقعت حية، وأخرجت لم تنجسه⁽¹⁾.

8- **وسئل** عن رجل استقى ماء من بئر، وعجن به زيتوناً وعصره، واختلط الزيت المعصور مع غيره، ثم رجع إلى البئر فوجد فيها فأراً.

فأجاب: إن تبين أن الفأر كان فيها قبل أخذه الاء منه لعصره الزيتون، فالزيت نجس على قول مالك. وأما على قول ربيعة⁽²⁾ وابن شهاب⁽³⁾ وجاعة غيرهما فلا ينجس، إلا أن يتغير لون الماء أو طعمه⁽⁴⁾.

9- **وسئل** عن قول بعض أهل العلم في الماجل إذا كان ماؤه قليلاً، ووقعت فيه فأرة أن يُطَيَّنَ⁽⁵⁾ حتى يأتيه ماء آخر، فيختلط به ثم يشرب فأنكره.

وقال : هو جهل ممن يفعله. وقال : يُباح⁽⁶⁾ كله، فإن اجترأ وتركه حتى يأتيه ماء آخر كثير فبئس ما صنع، ويشرب لكثرة⁽⁷⁾.

(1) نوازل البرزلي : 1/ 143-144.

(2) ربيعة : هو ربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن التيمي المدني من شيوخ الإمام مالك، وكان من أبرز الفقهاء بالمدينة في عصره، توفي سنة 136. انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب : 3/ 258، وسير أعلام النبلاء : 6/ 89.

(3) ابن شهاب : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزهري، توفي سنة 124 هـ. انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب : 9/ 445-451، وسير أعلام النبلاء : 5/ 326.

(4) نوازل البرزلي : 1/ 144.

(5) يُطَيَّنُ : الطين معروف. والطينة القطعة منه. وطينت السطح، وتطين : تلطخ به. وتطين الماجل أن يلطخ بالطين. القاموس، مادة : طين.

(6) يباح كله : يؤخذ منها بالدلو.

(7) نوازل البرزلي : 1/ 144. وانظر النوادر والزيادات : 1/ 76، كساب الطهارة في البشر أو الماء الراكد مموت فيه الدابة.

10- سئل ابن أبي زيد عن مقدار الطعام الذي ينجسه وقوع الفأرة فيه، وكيف إن وقعت في مطمّر⁽¹⁾ فتفتت لاسيما إذا كانت أكثر مال الرجال، وهي فيها زكاة؟ ويكون خروجها منه في صفة الصدقة وفي بيعها وشرائها وتسلفها؟ وكيف إن وقعت في درسه وتفسخت⁽²⁾ فيه؟

فأجاب: إن أتاهم من الفأرة ما لا يكاد الامتناع منه لكثرتهم، فعن سحنون هذه ضرورة. وإذا درسوا فليلقوا ما رأوا من جنس الفأرة، وما رأوا من دم في الحبّ عزلوه وحرثوه وأكلوا ما سوى ذلك، ولهم بيع ما لم يروا فيه دمًا بالبراءة، إنه درس، وفيه فأرة ويخرجون زكاته منه، ولا يخرجون منه لغيره، ويتصدقون به تطوعاً. وما فيه الدم ظاهر لا يباع لكن يحرق ولهم سلفه إذا لم يظهر فيه الدم، واحتاجه المتسلف، ولو باعه فيه كان أحبّ إليّ.

وما مات في رأس المطمّر، ألقى وما حوله وأكل ما بقي، وإن شربت المطمّر وأقامته مدة كبيرة مما يظن أن تُسقى من صديدها⁽³⁾ إلى آخرها زرع ذلك ولا يؤكل، ولو كان مطمراً عظيماً لا يكاد يبلغ إلى جوانبها وأسفلها زرعوا من ذلك ما شكوا فيه، وأكلوا ما سواه مما لا يكاد أن يبلغ إليه من صديدها، ولهم غسل ما ظهر فيه الدم وأكله، وليس

(1) الطمّر: الدفن، والحبّ، والوثوب إلى أسفل أو في السماء. والمطمّرة: الحفرة تحت الأرض. القاموس المحيط، مادة الطمّر.

(2) تفسخ الشئ عن الجلد: زال، وتطير، خاص بالميت. القاموس، مادة: فسح.

(3) الصيد: الدم المختلط بالقيح كذا قال ابن فارس. وقال الجوهري: هو ماء رقيق يخرج من الجرح مختلطاً بدم. تنبيه الطالب: 260، والقاموس، مادة: صد.

كالقمح إذا شرب الماء النجس فإنه لا يطهر⁽¹⁾.

11 - وسئل عن بول الشاة إذا شربت ماء نجسًا ؟

فأجاب: هو نجس عند ابن القاسم⁽²⁾. وظاهر عند أشهب⁽³⁾⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

12 - وسئل عن أكل النحل النجس⁽⁶⁾، هل ينجس عسلها أم لا ؟ وكذا الخارج منها؟

فأجاب: بطهارة عسلها⁽⁷⁾، وخرؤها نجس عند ابن القاسم، طاهر عند أشهب⁽⁸⁾.

13 - وسئل عن سقط عليه فأرة وهو في الصلاة ؟

فأجاب: لا تبطل صلاته، إلا أن تسقط عليه ميتة فيقطع⁽⁹⁾.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 151. وانظر النوادر والزيادات: 1/ 75، كتاب الطهارة في البشر أو الماء الراكد تموت فيه الدابة أو تحل فيه النجاسة.

(2) وهو المروي عن سحنون، قال في النوادر: "وقال سحنون: إذا شربت الأنعام مما نجس، فبها نجس".
85/1 كتاب الطهارة، وانظر العتية / البيان والتحصيل: 1/ 154-155 كتاب الوضوء الثاني.

(3) قال في البيان والتحصيل: "وأشهب يرى ألبانها وأبوانها طاهرة وقول ابن القاسم في تفرقة بين البول واللبن هو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب": 1/ 155 كتاب الوضوء الثاني.

(4) أشهب: أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، أبو عمراو العامري المصري، انتهت إليه رئاسة المنصب بعد ابن القاسم. صحب مالكاً وروى عن الليث، والفضل بن عياض. توفي بمصر سنة 204 هـ انظر الديباج: 1/ 307.

(5) نوازل البرزلي: 1/ 152. قارن بما جاء في السؤال رقم: 137.

(6) النجس: بالفتح وبالكسر وبالتحريك، ضد الطاهر. القاموس، مادة: نجس.

(7) قال يحيى بن عمر: وألبانها طاهرة، وكذلك ما يخرج من هذه النحل من العسل يؤكل. انظر النوادر والزيادات: 1/ 86 كتاب الطهارة.

(8) نوازل البرزلي: 1/ 152.

(9) نوازل البرزلي: 1/ 152. وكذا في الحاروي صفحة: 12

14 - **وَسُئِلَ** ابن أبي زيد أيضا عن الآجر، يُعجن بالنجس ثم يطبخ، أو الخاتم يُطْفَى في ماء نجس؟

فقال: النجاسة فيه قائمة، وَلَا يَسُ الخاتم حامل للنجاسة⁽¹⁾.

15 - **سُئِلَ** عَنْ رَجُلٍ فِي فِيهِ مَسْكِرٌ، فَأَكَلَ طَعَامًا وَفَضَلَ مِنْهُ فَضْلَةً، ثُمَّ مَسَّ ثِيَابَهُ، هَلْ يَنْجِسُهَا أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ: إِنْ كُنْتُ تَعْنِي مَا فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ كَانَ يَأْكُلُهُ بِيَدِهِ، فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ فَضْلِ طَعَامِهِ، وَلَا تَنْجَسُ ثِيَابُ الْآكِلِ إِذَا مَسَّهَا بِيَدِهِ، وَكَذَا إِذَا مَسَّ ثَوْبًا بِفِيهِ، وَهَذَا يَبْسُتَانِ إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ الشَّارِبُ حِينَ أَكَلَ ذَلِكَ الطَّعَامَ بِيَدِهِ يَوْقِنُ صَاحِبَهُ أَنَّ بِيَدِهِ مِنَ الْمَسْكِرِ مَا بَاشَرَ بِهِ الطَّعَامَ وَكَانَ الطَّعَامُ مَائِعًا، فَإِنَّهُ لَا يَنْجَسُ ذَلِكَ الطَّعَامَ، وَيَنْجَسُ مَا تَنَاوَلَهُ⁽²⁾.

16 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن نهر يُغْسَلُ عَلَيْهِ الزَّيْتُونُ، فَيَغْلِبُ عَلَى لَوْنِهِ وَطَعْمُهُ وَرَائِحَتُهُ فَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ قَوْمٌ، وَيَغْتَسِلُونَ مِنَ النِّجَاسَةِ وَيَصْلُونَ؟

فَأَجَابَ: لَا يَجُوزُ بِهِ وَضُوءٌ، وَلَا غَسْلٌ، وَيَعِيدُ فَاعِلُ ذَلِكَ أَبَدًا. هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، وَسِوَاهُ تَغَيَّرَ بِالثَّلَاثَةِ أَوْ صَافٍ⁽³⁾ أَوْ بِأَحَدِهَا⁽⁴⁾.

17 - **وَسُئِلَ** أَيْضًا عَنْ تَوَضُّأٍ عَلَى شَاطِئِ نَهْرٍ، وَفِيهِ عَظْمٌ مَيْتَةٌ غَطَاهُ الطِّينُ وَالْمَاءُ، فَيُغْسَلُ

(1) نوازل البرزلي: 1/ 153.

(2) نوازل البرزلي: 1/ 161.

(3) الأوصاف الثلاثة هي: الطعم واللون والرائحة.

(4) نوازل البرزلي: 1/ 176. ومثلها مسألة الغدير تردها الماشية ومسألة النهر إذا تغير بنقع الكتان.

رجله وجعلها على العظم، ونقلها إلى ثيابه، فهل تؤثر النجاسة في ثيابه أم لا ؟

فأجاب: لا تنجس ثيابه ولا شيء عليه⁽¹⁾.

18- **وسئل** عمنّ توضع على بلاط نجس، فطار من البلاط⁽²⁾ عليه ؟

فأجاب: إن كانت عين النجاسة حاضرة رطبة على البلاط فيغسل ما تطاير عليه منها، إلا أن يتوالى بلله حتى يغلب على الظن أنه انماع⁽³⁾، وذهب، فلا يغسل ما تطاير منها حيثئذ. وإن كان نجس البلاط ناشفا، فإن ما تطاير عليه منها نجس، فكيف إن كان ترابا نجسا؟⁽⁴⁾

19- **سئل** ابن أبي زيد عن الجنب يتدلك بأثر صب الماء ؟

فأجاب: بالإجزاء، قلت له : فعلى هذا، لو انغمس في نهر ثم طلع لحافته وتدلك يجزيه ؟ فقال: النهر كأنه اليد، وصب الماء والتدلك شيء واحد⁽⁵⁾.

(1) نوازل البرزلي : 176 / 1. هذا إذا كان العظم باليًا، وأما إن كان فيه بعض لحم ودسم فالصواب أن النجاسة تتعلق برجله إلا أن يوقن أن رطوبة النجاسة قد ذهبت جملة ولم يبق إلا رطوبة الماء فيكون حيثئذ كالعظم البالي.

(2) البلاط، كسحاب : الأرض المستوية المساء، والحجارة التي تفرش في الدار، وكل أرض فرشت بها أو بالأجر. القاموس مادة : بلط.

(3) ماء الشيء، يبيع : جرى على وجه الأرض منبسطاً في هينة. القاموس، مادة : ماع. ومنه حديث : "المدينة لا يريدها أحد بكيد إلا أنماع كما يباع الملح في الماء"، أي : ذاب وجرى.

(4) نوازل البرزلي : 177 / 1. قال البرزلي : "في المدونة، لا بأس بها انتضح من غسل الجنب في إنائه ولا يستطيع الناس الامتناع من هذا. وقيد عياض بها إذا كان الموضع منحدرًا لا يستقر عليه ماء لو كان حيث يستقر فيه فلا يستقر وفيه نظر على ما علّل به في المدونة أنه ضرورة فظاهره مطلقاً".

(5) نوازل البرزلي : 179 / 1. خالفه القابسي، وقال : من شرطه مقارنة التللك لصب الماء.

20- **وسئل** أيضاً عن المتوضئ يغسل ذراعه اليمنى بباطن يساره، فيريد أن يجزئ

بذلك الغسل في باطنها إذا غسلها ؟

فأجاب: بأنه لا يجزئه، ولو أجزأه ذلك لأجزأه مرور يده على وجهه⁽¹⁾.

21- **سئل** ابن أبي زيد عن دخول المرأة الحمام ؟

فقال: [لا تدخله إلا]⁽²⁾ إن خلا لها فأرجو صحته. قيل له: (فلو سترت نفسها كما

تفعل مع الرجال فما وجه كراهته؟)⁽³⁾

فقال: لأن المرأة عورة، ولا يحل لها أن تبدي محاسنها للناس⁽⁴⁾⁽⁵⁾

(1) نوازل البرزلي: 1 / 199.

(2) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي صفحة: 12.

(3) في الحاوي: (قيل له: لأي وجه كرهت دخولها مع النساء وهي تستر عنهن كما تستر عن الرجال؟).

(4) نوازل البرزلي: 1 / 200. وانظر في الحاوي: صفحة 12.

(5) قال الإمام ابن شاس في الجواهر: "... وأما النساء فلا سبيل إلى دخوفهن، لأن جميع المرأة عورة للرجل

والمرأة ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: أفضل صلاة المرأة في مخدعها" كما هي فيه من

الستر، ولم يؤذن لها في الحج أن تكشف إلا وجهها ويديها، فلتدخله مع زوجها، إذا احتاجت إليه.

وذكر ابن أبي زيد في كتاب الجامع عن مالك أنه قال: ليست الحمامات من بيوت الناس الأول.

وروى عن ابن القاسم أنه سئل عن دخول الحمام قال: إن وجدته خالياً أو كنت تدخله مع قوم يسترون

فلا بأس وإن كانوا لا يحتفظون لم أر أن تدخله، وإن كنت أنت تحفظ. وقيل: هل للمنزr الذي يدخل

به الحمام قدر؟ قال: لا. قال: وأكره للمرأة دخول الحمام وإن كانت مريضة إلا أن يكون معها أحد.

وكان ابن وهب يدخله مع العائمة ثم تركه فكان يدخله مخلياً". انظر صفحة: 236-237.

وقال الشيخ أبو القاسم: لا تدخل المرأة الحمام إلا من ضرورة. وقال القاضي أبو محمد: اختلف فيه

للنساء في هذا الوقت، فقيل: يمتنع منه، إلا لعله من مرض أو حاجة إلى الغسل، من حيض أو نفاس -

22- سئل ابن أبي زيد عن رواية ابن زياد⁽¹⁾ في الحائض تقعد أيام لداتها ؟

فأجاب: بأن ما في كتاب الإشبيلي⁽²⁾ مقيداً، وقد رواه علي بن زياد عن مالك، وأنها تقيم قدر أيام لداتها وذلك سواء. فاتفق ابن القاسم وابن زياد عن مالك أنها تقيم خمسة عشر يوماً⁽³⁾. وانفرد ابن زياد

=أر شدة برد أو ما أشبه ذلك.

وقيل: إن منع ذلك لما لم تكن لمن حمامات منفردة، فأما اليوم مع إفرادهن فلا يسمعن. ثم إذا دخلت فلتستر جميع جسدها. وقال الشيخ أبو الوليد: حكمن في دخوله الكراهة دون التحريم. قال: ولا يلزمها من التستر مع النساء إلا ما يلزم لرجل ستره. ورأى أن النساء مع النساء كالرجل مع الرجال، واستشهد على ذلك بإباحة غسلهن هن". 3/ 1293 كتاب الجامع. القسم الثالث: في دخول الحمام.

وقال ابن أبي زيد في الرسالة: "لا تدخل المرأة الحمام إلا من علة". وانظر كتاب الذخيرة للإمام القرافي 13/ 268 كتاب الجامع. وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: م 6 ج 12/ 208.

وفي الحديث: عن سهل بن معاذ عن أبيه عن أم الدرداء أنه سمعها تقول: لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرجت من الحمام فقال: من أين يا أم الدرداء؟ فقالت: من الحمام. فقال: والذي نفسي بيده ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت أحد من أمهاتها إلا وهى هانكة كل ستر بينها وبين الرحمن عز وجل". رواه أبو داود في كتاب الحمام باب ما جاء في التعمري.

(1) ابن زياد: هو أبو الحسن علي بن زياد التونسي العسبي أصله من المعجم ولد بطرابلس ثم انتقل إلى تونس. سمع من مالك والثوري وأبي بن سعد وغيرهم. ويعتبر ابن زياد من الطبقة الأولى من أصحاب الإمام مالك. هو أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان الثوري إلى إفريقيا. توفي سنة 183 هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك: 1/ 326-329. وطبقات علماء إفريقيا وتونس لأبي العرب: 7/ 251-253.

(2) لعله يعني: كتاب الاستيعاب لأنوال مالك لعبد الملك الإشبيلي المعروف بابن الجُوي الأندلسي ت 401 هـ.

(3) اختلف أهل اللغة في حَدَّ "اليوم" و"النهار"، فقال النضر بن سُمَيْل: حَدَّ النهار: من طلوع الشمس =

برواية، أنها تقيم قدر أيام لداتها⁽¹⁾.

23- **سُئِلَ** الشيخ أبو محمد بن أبي زيد عن الرجل يتوضأ فيغسل ذراعه حتى ينتهي إلى الكوع، ويده معلولة⁽²⁾، يعني المغسولة، ثم يفعل بالأخرى كذلك، ولا يمر يده التي يغسل بها على المغسولة حتى ينتهي إلى أطراف الأصابع من أسفل ومن فوق؟

فأجاب: بأنه يجوزته، ثم عُوِدَ، فقال: لا يجوزته، ويعيد من فعل هذه الصلاة أبداً⁽³⁾.

24- **وسُئِلَ** عَمَّنْ غسل يديه ثم استنجى بها، أعليه غسل يديه جميعاً مرة أخرى؟ قال: يغسل يده اليسرى مما أصابها من الأذى.

25- **وسُئِلَ** عَمَّنْ انعظ ذكره⁽⁴⁾ بعد أن يتم وضوءه؟

"إلى غروبها، وحدّ اليوم: من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس، قال: ولا يقال لما قبل طلوع الشمس نهراً. وقال يعقوب: إذا طلع الفجر فانت مُفَجِّرٌ حتى تطلع الشمس... وقال المبرد: حقيقة اليوم مسيرة الشمس من المشرق إلى المغرب، وأوله طلوع الفجر إلى أن يَنْدُوَ النهار. وقال في حَدِّ النهار: انفجار الضياء من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس.

قال الوَقْطِيُّ: والذي يقتضيه النظر أن اليوم والنهار حدُّهما جميعاً: طلوع الفجر إلى مغيب الشمس، ودليل ذلك إجماع المسلمين على أن اليوم المفروض صَوْمُهُ أو المندور صومه إنما هو من طلوع الفجر إلى المغيب. وما قاله من تقدم ذكره فغير صحيح...". انظر: التعليق على الموطأ: 307/1.

(1) نوازل البرزلي: 246/1. لداتها: بكسر اللام ويفتح الدال مخففاً من أترابها.

(2) معلولة: يعني مشغولة. القاموس، مادة: علل.

(3) المعيار المغرب: 116/1. الثياب المصبوغة بالدم.

(4) انعظ ذكره: انتشر وانتصب ذكره.

قال: لا يضره، إلا أن يمذي.

26- **وسئِلَ** عَمَّنْ احتلم في منامه، هل له أن يطأ أهله قبل أن يغتسل؟

قال: لا.

27- **وسئِلَ** عَمَّنْ أصاب أهله ليلاً، ثم شق عليه الضوء قبل النوم، هل له أن ينام

قبل الضوء؟

قال: هو في سعة، إن شاء الله⁽¹⁾.

28- **وسئِلَ** عن المؤذن يفرغ من آذانه، هل له أن يعظ الناس، ويذكرهم؟

قال: لا أرى ذلك ينبغي له⁽²⁾⁽³⁾.

29- **وسئِلَ** عن الإمام إذا فرغ من صلاة العشاء هل له أن يجمع بالناس الشفع والوتر؟

قال: لا⁽⁴⁾.

30- **وسئِلَ** عن الرجل البربري الذي لا يعرف العربية، هل له أن يدعو في صلاته

بالبربرية؟

قال: نعم، لا بأس بذلك، والله أعلم بكل لغة.

(1) م. مخ. ممكروت: 9-10-11 جواب أبي محمد.

(2) قال أبو الحسن القاسبي: لا بأس بذلك أن يفعله الإمام، واحتج بأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يفعله.

(3) م. مخ. ممكروت: 9-10-11 جواب أبي محمد.

(4) م. مخ. ممكروت: 9-10-11 جواب أبي محمد.

31- قيل له: أرايت الذي نزل عند شارب الخمر مدمناً عليه؟

قال: لا يصلي على فراشه حتى يستره بثوب طاهر، وأحب إلي مثل ذلك إذا نزل عند تارك الصلاة عمداً⁽¹⁾.

32- **وسئل** عمن ابتاع ثوباً من السوق، هل له أن يصلي به قبل أن يغسله؟

قال: نعم، إلا أن يشك⁽²⁾.

33- **سئل** عن زبل الفأرة إذا لم يكن في موضع الزبل أطاهر هو؟

فقال: نعم.

وقال في الآخر يعجن بالماء النجس ثم يطبخ أنه لا تزول منه الجناسة وكذلك الخاتم يصاغ في النار ثم يطفأ في الماء النجس أن النجاسة فيه قائمة ولا ... الخاتم يكون حاملاً للنجاسة⁽³⁾.

34- **وسئل** عن الجنب يفيض الماء على نفسه حتى يعم بدنه ثم يدلك بعد ذلك بيده

بلا ماء، أيجزئه ذلك؟

فأجاب: ذلك يجزئه عندي⁽⁴⁾.

(1) م. مخ. ممكروت: 9-10-11 جواب أبي محمد.

(2) م. مخ. ممكروت: 10 جواب أبي محمد.

(3) الحاوي: صفحة 12.

(4) الحاوي: صفحة 12.

[من فتاوى الصلاة (1)]

35 - سئل ابن أبي زيد عن تارك الصلاة عمداً، وهو مقررٌ بها، هل يُزوّج مسلمةً، وتؤكل ذبيحته أم لا؟ (2)

(1) الصلاة لغة: الدعاء. وشرعاً: الأركان الممهودة المقصودة. قال الجوهري - رحمه الله تعالى -: الصلاة من الله تعالى رحمة، والصلاة واحدة الصلوات المقروضة، وهى اسم يوضع موضع المصدر يقال: صَلَّيْتُ صلاةً ولا يقال: نَصَلَيْتُ. صَلَّيْتُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَصَلَّيْتُ الْعَصَا إِذَا لَبَّيْتُهَا وَقَوَّيْتُهَا... انظر أنيس الفقهاء: 68. وفي تنبيه الطالب لابن عبد السلام: "الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الآدميين تضرع ودعاء" 263 مخ/ خاص.

وقال في الحدود والأحكام الفقهية: الصلاة معناه لغة هو الدعاء، وهو غير مراد من لفظه، بل المراد هو المعنى الشرعي، وهذا المعنى لا يمكن معرفته إلا ببيان الشارع، فبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله على الوجه الذي بلغنا منه، فدلالة لفظ الصلاة على المعنى الشرعي وعلى الصلوات الخمس وأعداد الركعات". كتاب الصلاة: 21.

(2) وردت صيغة السؤال والجواب في كتاب الحاوي للفتاوى بطريقة تختلف عن المثبت أعلاه، جاء فيه: "شئيل عن مَنْ تَعَمَدَ تَرْكَ الصَّلَاةِ وَكَانَ مَقْرَأَ بِهَا، هَلْ يَجُوزُ تَزْوِيجُ مِثْلِ هَذَا وَيَجُوزُ ذَبِيحَتُهُ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ؟

فأجاب: أما إن ترك الصلاة متممداً وهو مقررٌ بها غير جاحد وقد تركها تقرباً وتهاوناً فقد أتى عظيمًا من الكبار ولا يخرج بذلك من الإسلام وتؤكل ذبيحته ويصلى عليه ويورث وينكح، هذا قول مالك ومتبعيه إلا قول ابن حبيب فإنه رأى بذلك كافراً وقد أفرط في القول وإن كان قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة"، فلم يحمل ذلك أهل العلم على كفر الجحد إلا أن يتركها جاحداً واحتجوا بحديث عبادة بن الصامت في ذكر الخمس صلوات، قال فيه: "وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بَيْنَ عَلَى حَقِّهِ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ، فَلَوْ كَانَ كَافِرًا مَا أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ لِأَنَّ اللَّهَ حَرَمَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ إِلَّا أَنْ تَرَكَهَا مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايَرِ. صفحة 16 ب 17أ.

فأجاب: أتى عظيمها من الكبائر، ولا يخرج ذلك من الإسلام، وتؤكل ذبيحته، ويصلى عليه، ويورث وينكح. وهو قول مالك وشعبة⁽¹⁾ خلافاً لابن حبيب⁽²⁾، فإنه يكفره. وقد أفرط في القول⁽³⁾، وإن كان روي عنه عليه أفضل وأشرف السلام: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكَفْرِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ»⁽⁴⁾ فلم يحمله العلماء على كفر الحجة، واحتجوا بحديث عبادة بن الصامت⁽⁵⁾ وفيه: «أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَمَلٌ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ

(1) شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي بالولاء البصري، من تابعي التابعين. أثنى عليه الكثير من أئمة الحديث. فاعتبره سفيان الثوري أمير المؤمنين فيه ورآه ابن حنبل فريداً في زمانه لاعتناؤه الفائق به. وقال عنه الشافعي: "لولا شعبة ما عُرِفَ الحديث بالعراق". توفي سنة 160 هـ في البصرة.

(2) ابن حبيب: هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي أصله من طليطلة فقيه مشهور متصرف في فنون الآداب وسائر المعارف. سمع بالأندلس من صمصمة بن سلام، وزباد بن عبد الرحمن ثم ارتحل سنة 208 هـ إلى المشرق فسمع من ابن الماجشون ومطرف وأصغ ثم عاد إلى الأندلس سنة 216 فانتشر علمه فنقله الأمير عبد الرحمن بن الحكم إلى قرطبة وعينه مفتياً مع يحيى بن يحيى الليثي. من أشهر مؤلفاته: كتاب الواضحة في السنن، والآداب وهو يعتبر إحدى أمهات كتب المذهب المالكي. توفي رحمه الله سنة 238 هـ. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك: 3/ 30-31.

(3) قال ابن حبيب في تبصرة ابن فرحون: "يقتل على أنه كافر" 2/ 150.

وعلى قول ابن حبيب: لا يورث، ولا يُغْتَل، ولا يُصَلَّى عليه. ولا يدفن في مقابر المسلمين، ويمكّم بفسخ نكاحه من زوجته.

(4) خرّج هذه الرواية النسائي في الصلاة، باب الحكم في ترك الصلاة.

وخرّجه السدّاقطي: 2/ 53، والبيهقي: 3/ 366. وابن عبد البر في التمهيد: 4/ 227. وفي الاستذكار: 5/ 344.

وأخرج الترمذي في الإيذان باب ما جاء في ترك الصلاة عن بريدة بن الحصيب الأسلمي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ".

(5) عبادة بن الصامت: ابن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة أبو الوليد الأنصاري. شهد المشاهد كلها مع-

الجنة" (1) الحديث. فلو كان كافراً حَرَّمَ الجنة عليه؛ لأنها محرمة عليهم (2).

"رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال محمد بن كعب القرطبي: جمع القرآن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة من الأنصار: معاذ، وعادة، وأبي، وأبو أيوب، وأبو السدراء. مات بالرملة سنة أربع وثلاثين، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. وقيل: سنة خمس وأربعين رضي الله عنه. انظر سير أعلام النبلاء: 2/ 5-6-8-9، والاستيعاب: 2/ 807، وأسد الغابة: 3/ 160.

(1) الحديث خرَّجه مسلم في صحيحه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ عِيْسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاها إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ". كتاب الإيمان باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً حديث رقم 28. وأخرجه الترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله. حديث رقم 2638. وخرَّجه أيضاً الإمام محمد بن سليمان المغربي في جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد: 1/ 1. كتاب الإيمان، فضل الإيمان.

(2) نوازل البرزلي: 1/ 260. وانظر الحديقة المستقلة صفحة: 8 مخ تطوان.

قال ابن أبي زيد في النوادر: "... وهذا الذي قال ابن حبيب في تكفير من أقر بفرض الزكاة أو الصوم وتركه عمداً أو تهاوناً حتى زال الوقت إنه كافر. فقول انفرد به، وقد أجمع الأئمة أنهم يصلون عليه، ويورث بالإسلام ويرث، ويدفن مع المسلمين.

وما ذكر من الحديث فلم يذكر في الحديث في تارك الصلاة هل هو جحَد أو تقريظ ولا فسر الكفر، وفي إجماعهم على توبته والصلاة عليه ما يدل أنه لا يُراد به الخروج من الإيمان كخروج المشرِك بالله الجاحد له، والله أعلم" 14/ 538.

وفي النوازل الجديدة الكبرى: شَيْل أبو محمد بن خجوع عن تارك الصلاة، هل هو مؤمن فيقتل حَدّاً ويدفن في مقابر المسلمين ويصلَّى عليه وتوكل ذبيحته، أو كافر، سواء أقرَّ بها أو جحدَها؟

فأجاب: تارك الصلاة إن امتنع من أدائها، وقال: لا أصلي، وهو مُقَرَّبٌ بوجوبها فإنه يقتل حَدّاً على المشهور، فهو مؤمن على هذا القول، توكل ذبيحته على كراهة، ويصلَّى عليه، ويدفن في قبور المسلمين: 1/ 258. وانظر الفتاوى في الحاوي: 16ب 117 / مسائل الصلاة.

36 - **سُئِلَ** عن رجل دخل في صلاة الظهر أو العصر فلما صلى ركعتين سهى فسلم ثم ذكر بعد أن سلم وهو في مكانه أنه سلم من ركعتين أيرجع بتكبير أو يتم ما بقي عليه بغير تكبير وكيف إن قام من مقامه ذلك ؟

فأجاب: إن انصرف من الصلاة بجسمه أو بحديثه وكان موقناً فينبغي له أن يحرم وإن كان لم ينصرف بشيء من ذلك ولا طال فلا تكبير عليه⁽¹⁾.

37 - **وَسُئِلَ** عمن عليه صلوات من أوقات شتى، لا يدري كيف كانت ؟ هل يصح أن يصلي النوافل وهي عليه، أو شيء منها ولو صلاة ؟ وكيف لو صلى النوافل هل ينسب إلى العصيان ؟ وهل الحديث صحيح أم لا ؟ وهو «من لم تكمل فرائضه لم يُنظر في عمله»⁽²⁾ فإن كانت له نوافل نُظر له أم لا ؟ فيسأل عن نقله، وكيفية الاحتجاج به ومعناه، وكذا نسأل كيف يتحرى تارك هذه الصلوات أداءها حتى نخرج من عهدتها ؟

فأجاب: لا ينبغي لمن عليه صلوات فوائت كيف كانت عمداً أو سهواً أو غلبة أن يصلي النافلة وعليه شيء منها؛ لأن الواجب، تعجيل قضائها ما استطاع لقوله عليه السلام: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ شَيْنًا مِنْهَا، ثُمَّ فَرَغَ إِلَيْهَا فَلْيَصَلِّهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيَهَا فِي وَفَّتِهَا»⁽³⁾ لقوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي».

(1) الحاوي للفتاوى: صفحة 17 ب/ مسائل الصلاة.

(2) لم يقف ابن أبي زيد عن هذا الحديث ولم يعلق عليه، واكتفى بذكر حديث آخر أصح.

(3) خرّجه مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الفسرت في جميع -

فإن كثرت، صلى ما قدر ما وجد إلى ذلك سبيلا، في ليل أو نهار، من غير تضييع لما لا بد منه من حوائج دنياه.

ولا يجوز اشتغاله في وقت فراغه بنافلة دون الفوائت، إذ لا يجزئه منها، وإنما يجوز له صلاة المسنونات، وما خف من النوافل المرغَّب فيها، كركعتي الفجر والشفع المتصل بالوتر وشبهه، إذ لا يخشى أن يفوته بذلك قضاء فوائته لحفته⁽¹⁾.

38- سئل ابن أبي زيد عن الرجل يكون معروفاً بترك الصلاة فيؤبَّخ ويُخَوَّفُ بالله فيصلي

اليوم واليومين، ثم يرجع إلى تركها فيعاد عليه الكلام فيقول: إن الله غفور رحيم وإني مذنب، ويموت على ذلك، هل يكون إماماً وتجوز شهادته أم لا؟ وهل يصلى عليه إذا مات أم لا؟ وهل يسلم عليه إذا لقيه، وتؤكل هديته، ولا يفرق بينه وبين امرأته أم لا؟ وكيف لو كان هذا حال امرأته، هل يسع زوجها المقام أم لا؟ وكيف إن خاف إن طلقها أن يطلب بمهرها ولا يجد ما يدفعه إليها؟

فأجاب: بأنه يُصَلَّى عليه وتؤكل هديته، ولا يفرق بينه وبين امرأته، ولا يصلى خلفه،

= الصلاة، عن نصر بن علي الجهضمي بلفظ مغاير. قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثني أبي، حدثنا الثماني عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّا رَقَدْ أَخَذَكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلْ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِنَّا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُكْرِي».

وفي الإكمال قال القاضي عياض: وكان ابن شهاب يقرأها: لِلدُّكْرَى: 2/ 669.

وخرَّجه الإمام محمد بن سليمان المغربي في جمع الفوائد من جامع الأصول وجمع الزوائد: 1/ 160.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 261. قال البرزلي: ما اختاره هو مذهب الشافعي، وهو خلاف المنعجب:

1/ 262. وانظره في: النوازل الجديدة الكبرى للمهدي الوزاني: 1/ 364.

ولا تجوز شهادته، وإن كان هذا حال زوجته فيستحب له فراقها.

قيل له: فالرجل ينقر صلاته وهو أكثر شأنه، فلا يتم ركوعها وسجودها، فيعاقب فينتهي ثم يعود، فهل تجوز شهادته وإمامته ويسلم عليه؟
فقال: لا تجوز شهادته، ولا إمامته، ويسلم عليه⁽¹⁾.

39- **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ اشترى ثوبًا ملبوسًا من (السوق)⁽²⁾ هل [له أن يصلي به قبل أن]⁽³⁾ يغسل أو يُنضح⁽⁴⁾ أولاً، وهو [ملبوس غير جديد]⁽⁵⁾ وكيف إن كان في الأسواق يهود أو نصارى، و[قد]⁽⁶⁾ اختلطوا مع المسلمين في لباسهم، فاشترى ثوبًا كذلك. هل يصلي به كذلك أم لا؟

فأجاب: (له الصلاة به)⁽⁷⁾، إلا أن يستريب أمراً، فيغسله أو يكون الغالب في [ذلك]⁽⁸⁾ البلد النصارى أو يبيعه من يكثر شرب الخمر، وقد لبسه فليغسله⁽⁹⁾.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 267.

(2) في الحاروي: (من سوق المسلمين).

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاروي.

(4) يقال: نضحت الثوب نضحاً من باب ضرب ونفع هو البلب بالماء والرش. وينضح من يبول الغلام أي يرش. المصباح: 2/ 120.

(5) في البرزلي: (مجهول)، وما أثبتناه من الحاروي وهو أصح.

(6) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاروي.

(7) في الحاروي: (له أن يصلي به).

(8) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاروي.

(9) نوازل البرزلي: 1/ 280. قال في التواضع: "وَمَنْ ابْتاع ثوباً من ذمي، أو مَنَّ لا يتحفظ من المسلمين -

- 40- **وَسُئِلَ** (عَمَّنْ) ⁽¹⁾ تَدَبَّ عَلَيْهِ الْقَمْلَةُ [أو البرغوث] ⁽²⁾، وهو في الصلاة في المسجد أو خارجاً عنه، (هل يصَرَّها أو يلقِيها) ⁽³⁾ أو يتركها، وما يصنع بها؟ وهل المكتوبة وغيرها سواء أم لا؟
- فَأَجَابَ:** إن كان في غير المسجد، [فقد قيل] ⁽⁴⁾: يصَرَّها، وأحب إلينا، أن ينقلها من موضع لآخر، ولا يصَرَّها ⁽⁵⁾.
- 41- **وَسُئِلَ** أَيْضاً عَمَّنْ صَرَّ أطفاره في طرفه، وصلى بها ثم غلب بذلك هل يعيد؟

"من البول والنجاسة والخمر، أو أعارهم ثوبه، أو لامرأة لا تحسن التوقي من النجاسة، فليغسله قبل أن يصلي فيه" 211 / 1.

أضاف البرزلي موضعاً: "قلت: في المدونة لا بأس بالصلاة بها نسجه أهل الذمة لا بسا لبسوه، زاد في الرواية مضي الصالحون على ذلك. وقال ابن عبد الحكم: وكذلك ما لبسوه ويصلى به. وعن ابن العربي: تجوز الصلاة بها نسجه الكافر الذي توكل ذبيحته إجماعاً، وأما المجوسي فكذلك عندنا: 280 / 1.

- (1) في الحاروي: (عن الرجل).
- (2) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاروي.
- (3) في الحاروي: (أبصرها أم يأخذها فيطرحها).
- (4) في البرزلي: (فقل)، وما أثبتناه من الحاروي.
- (5) نوازل البرزلي: 281 / 1 - 282. قال البرزلي معلقاً: قلت: ولم يتكلم إذا وجدها في المسجد وهو في الصلاة. وقد حكى بعض شراح الرسالة أنه ينقلها أو يصَرَّها إن أمكن ولم يكثر عمله، وجازأله قتل قملتين أو ثلاثة لا أكثر إن اضطر إلى ذلك، ولم يتكلم هل يرسمي قشرها في المسجد أو في ثيابه. وكان شيخنا الفقيه أبو القاسم الغبريني - رحمه الله - يفتي بأن قشرها نجس وينقله عن ابن عبد السلام، ويقول: حامل القشر بمنزلة من صلى بنجاسة. وانظر الفتوى في الحاروي صفحة 16 ب.

فأجاب: إن لم يكن في أظفاره نجاسة، فلا شيء عليه⁽¹⁾.

42- **وَسُئِلَ** أَيْضًا (عَمَّنْ)⁽²⁾ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ [الْمَكْتُوبَةِ]⁽³⁾ [فَلَمَّا قَرَأَ الْحَمْدَ]⁽⁴⁾

[رَأَى]⁽⁵⁾ رَجُلًا مَقْبِلًا يَرِيدُ الدَّخُولَ مَعَهُ فِيهَا فَيُطِيلُ الْقِرَاءَةَ، أَوْ يَبْطِئُ بِهَا وَلَوْلَا
انتظاره، ما نَعَدَ ذَلِكَ، أَصْلَاتُهُ تَامَةً أَمْ لَا ؟

فأجاب: [لَقَدْ]⁽⁶⁾ أَخْطَأَ فِي فِعْلِهِ، وَلَا يَعِيدُ وَتَصَحُّ صَلَاتِهِ⁽⁷⁾.

(1) نوازل البرزلي : 1 / 282 . قال البرزلي معلقاً : "قلت : ظاهر المذهب أنها نجس مما تحملها الحياة والخلاف فيها مشهور، فيقال : القياس الإعادة في الوقت لاسيما مَنْ يقول إن ميتة الأدمي نجس، وأما مَنْ يقول بطهارتها ففيها اختلاف، ويبحث فيها أخذت منه في الحياة.

(2) في الحاوي : (عن رجل).

(3) ساقط من البرزلي ، والإكمال من الحاوي.

(4) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(5) في البرزلي : (فراى)، والإصلاح الحاوي.

(6) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاوي.

(7) نوازل البرزلي : 1 / 283 . قال ابن أبي زيد في النوادر : "من سماع ابن القاسم، قال : ولا ينتظر الإمام من رآه، أو أحسّه مقبلاً. قال ابن حبيب : إذا كان راکعاً، فلا يمد في ركوعه لذلك. قال النخعي : من وراء أعظم عليه حقاً ممن يأتي" 1 / 300 - 301 . وانظر العتبية، البيان والتحصيل : 1 / 318 . وكذا في م. مخ. صفحة : 10.

وفيه : شئيل عَمَّنْ دخل في لصلاة، فرأى رجلاً صار إليه، هل له أن يطول في قراءته حتى يدرك ؟
قال : لا ؟

قيل له : رأيت إن فعل ؟

قال : لا إعادة عليه.

وانظره أيضاً في الحاوي للفتاوى صفحة : 16ب.

43- **وسئل** عن قوم جمعوا [الصلاة] ⁽¹⁾ ليلة المطر في حانوت، هل تصح صلاتهم أم لا؟
فأجاب: عليهم إعادة الأخيرة، إذا غاب الشفق فما بعد ⁽²⁾.

44- **سئل** ابن أبي زيد عمّن يعمل المعاصي، هل يكون إماماً؟

فأجاب: أما المصّر والمجاهر فلا [يُصلى خلفه] ⁽³⁾، وأما المستور المعترف ببعض الشيء، فالصلاة خلف الكامل أولى، [ومَنْ صلى خلف الآخر فلا بأس بذلك] ⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاربي.

(2) نوازل البرزلي: 1/ 283. هذا بناء على اشتراط المسجد والجماعة. وكذا في الحاربي صفحة: 16 ب

(3) ساقط من البرزلي والإكمال من الحاربي.

(4) في البرزلي: (وخلفه لا بأس به)، وما أئنتاه من الحاربي.

(5) نوازل البرزلي: 1/ 298. قال في النوادر: "إِيْتَنَكُم شُفَعَاؤُكُمْ، فَاَنْظُرُوا بِمَنْ تَتَشَفَّعُونَ" فينبغي

اختيار أهل الفضل في الإمامة. قال ابن حبيب: ولا ينبغي أن يأتى بمن لا يعرفه، إلا إمام راتب في المسجد ولا خلف من يعرف بمنع الزكاة، أو شرب الخمر، أو الفسق، أو مقيم على شيء من معاصي الله سبحانه مضمراً، وإنه ليكره أن يكون بين يديه في الصف المخمور والمأبون والفاسق، فكيف بإمام الصلاة" 1/ 283-284 فيتنبأ لا يجوز أن يوم، ومن يكره إمامته.

كما لا يصلى وراء القدرية. روى في النوادر من سماع أشهب عن مالك أنه قال: القدرية قوم سوء فلا تحالطوهم ولا تصلوا وراهم... 14/ 554، كتاب المرتدين.

وهو رأي ابن القصار. فقد سئل عن الصلاة خلف الفاسق؟ فقال: إذا كان لم يجهز بفسقه فالصلاة خلفه جائزة، ومَنْ رأى ذلك أو شك فيه فليعد في الوقت، فإذا فات الوقت فلا إعادة عليه والله تعالى حسيه. وأما إن كان يجهز بفسقه ويظهر خمراً أو زنى أو غير ذلك فلا تجوز الصلاة خلفه، ومن اضطر للصلاة خلفه أعاد أبداً. انظر الحديقة المستقلة، صفحة: 9 مخ تطوان رقم: 568 م.-

= وانظر الفتوى في الحاربي، صفحة: 19أ.

45- **وَسُئِلَ** عَمَّنْ عَرَفَ مِنَ الرَّجُلِ الْكَذِبَ الْعَظِيمِ، هَلْ يَصَلِّيْ خَلْفَهُ إِذَا كَانَ إِمَامًا؟
ومثله إذا كان قَتَاتًا⁽¹⁾ معروفًا بذلك؟

فَأَجَابَ: أما الصلاة خلف المشهور بالكذب والقَتَات والمعلن بالكبائر، فلا يصلى خلفه. وَمَنْ صَلَّى خَلْفَهُ لَمْ يَعِدْ، وَأَمَّا مَنْ يَكُونُ مِنْهُ الْهَفْوَةُ وَالزَّلَّةُ فَلَا يَتَّبِعُ عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ هَذَا الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَيْسَ الْمَصْرَ وَالْمَجَاهِرَ كَغَيْرِهِ⁽²⁾.

46- **وَسُئِلَ** هَلْ يَصَلِّيْ خَلْفَ الْقَاتِلِ؟

فَأَجَابَ: أما المتعمد فلا ينبغي الصلاة خلفه. وعن ابن حبيب: وإن تاب. والمستحب عندنا إذا أمكن من نفسه، وعفي عنه، وحسنت توبته إنه يصلى خلفه، وإلا فلا يصلى خلفه، ولا إعادة إن فعل⁽³⁾.

(1) القَتَات: الذي يَتَسَمَّعُ عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ثُمَّ يَنْهَى. وفي الحديث: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ" هو الثَّيَّام. يقال: قَتَّ الحديث يَقْتُهُ إِذَا زَوَّرَهُ وَهَيَّأَهُ وَسَوَّاهُ. انظر النهاية في غريب الحديث: 4 / 11.

(2) انظر الحاوي للفتاوى صفحة: 18 ب 19 مسألة الصلاة، وكنا في نوازل البرزلي: 1 / 298. قلت: وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: "إِنْ سَرَّكُمْ أَنْ تَرْكَبُوا صَلَاتَكُمْ فَقَدِّمُوا خِيَارَكُمْ". والحديث أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة. وخَرَجَ الدارقطني أيضًا عن سلام بن سليمان عن عمر بن محمد بن واسع عن سعد بن جبيرة عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اجْعَلُوا أَيْتَكُمْ خِيَارَكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَفَدُكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ". انظر كتاب الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: 1 / 322.

وانظره في م. مخ. صفحة: 22، وفي الخديقة المستقلة، صفحة: 9.

(3) نوازل البرزلي: 1 / 298-299. قال في النوادر: "قال ابن القاسم: قال مالك، ولا بأس بإمامة المحدود، إن صلحت حاله" 1 / 284. وانظره في م. مخ. صفحة: 22 =.

= وفي النوازل الجديدة الكبرى، سُئِلَ سيدي العربي الفاسي عن رجل يؤم الناس وقد قتل نفساً بغير حق،

47- سئل عن ولد الزنا يكون إماماً، أو قاضياً ؟

فأجاب: مذهب ابن القاسم كراهة اتخاذ إماماً راتباً أو قاضياً. وعن غيره، إنها كُرِهَتْ إمامته راتباً؛ لأنه يُؤدَّى بذلك، ولا بأس أن يكون عنده إماماً أو قاضياً. قاله ابن نافع وغيره⁽¹⁾.

هل تصح إمامته أم لا ؟ وهل يعيد من صلى خلفه أم لا ؟
فأجاب : لا تجوز إمامة قاتل النفس بغير حق، ويعيد ابتداءً مَنْ صَلَّى خلفه مع علمه بجرحته. وهذا إن لم تتحقق توبته، وإلا فيصلى خلفه. 429 / 1.
وجاء في الحاروي بالصيغة التالية :

وسئل عن القاتل إذا تاب هل يصلى خلفه إذا كان إماماً ؟
فأجاب : أما القاتل متعمداً فلا ينبغي أن يصلى خلفه إذا كان إماماً. وقال ابن حبيب : لا يصلى خلفه وإن تاب، والذي هو أحب إلينا إن أقاد من نفسه وعفى عنه وتاب وحسنت توبته فيصلى خلفه، وإن لم يكن هذا، فلا ينبغي الصلاة خلفه فلا يعيد". صفحة 179 مسائل الصلاة.
(1) نوازل البرزلي : 299 / 1. قال في النوادر عن ابن مزين، عن عيسى بن دينار : "إنما كُرِهَ ولد الزنى لسناً يؤذى بذلك. وقال عيسى بن دينار : ولا بأس بإمامته، إنما عيوب الناس في أديانهم" 287 / 1.

وفي النوازل الجديدة الكبرى سئل أبو القاسم بن خجوع عن جُهل نسب لا يعرف أبوه ولا جده هل تجوز إمامته ؟

فأجاب : "... وعن الخامسة : إمامة اللّغّي، ويقال له : لغية، ومنه قول التحفة في عيوب الزوجين : كذا برّد ذي انتساب أليفاً ... لَغِيَّةٌ ... إلخ. ... قال : إن كان من أهل الدين متقناً للقراءة فلا بأس به، لاسيما إن عُدِمَ مثله في محله في الدين والإتقان، وخيرُ الناس من كان متمسكاً بشئ النبي عليه السلام، دَعَا، كان لغياً أو مولوداً بين مجوسيين، وشَرُّ الناس من خالف الكتاب والسنة، دَعَا، ولو كان أشرف النسب. 438 / 1 =

= وانظر الفتوى في الحاروي صفحة 18 ب مسائل الصلاة.

48- **وَسُئِلَ** عَمَّنْ يَتَرَدَّدُ فِي كَلَامِهِ أَوَّلَ صَلَاتِهِ، الْمَرَّتَيْنِ أَوِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ يَكْبِرُ. وَكُنَّا السَّلَامَ، أَيُّومَ غَيْرِهِ؟

فَأَجَابَ: أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ (لَا يَوْمُ)⁽¹⁾، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ غَيْرُهُ فَلَا بَأْسَ⁽²⁾.

49- **وَسُئِلَ** عَمَّنْ أَحْرَمَ فِي صَلَاتِهِ فِي مَكَانِهِ، فَجَاءَ آخِرَ فَأَحْرَمَ بِإِحْرَامِهِ تَحْتَ الدَّكَانِ وَاقْتَدَى بِهِ ثَالِثٌ مَعَهُ فِي الدَّكَانِ؟

فَأَجَابَ: تَجَزَّى الْجَمِيعُ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُوا ذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ فَعْلِهِمْ⁽³⁾.

50- **وَسُئِلَ** عَنْ إِمَامٍ مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ لَا يُوْجَدُ [مَنْ يَخْلُفُهُ]⁽⁴⁾ إِذَا غَابَ عَنْهُ تَحْضُرُهُ صَلَاةً، فَتَارَةً تَمْنَعُهُ مِنْ حُضُورِ صَلَاةِ هَذَا الْمَسْجِدِ جَنَازَةً وَرَبِّهَا كَانَتْ لِمُصَالِحٍ، فَمَا الْأَوَّلَى لَهُ؟
فَأَجَابَ: عِمَارَةُ الْمَسْجِدِ أَوَّلَى⁽⁵⁾.

(1) فِي الْحَاوِي : (أَنْ لَا يَكُونَ إِمَامًا).

(2) نَوَازِلُ الْبَرْزَلِيِّ : 1 / 299. وَانْظُرِ الْفَتْوَى فِي الْحَاوِي صَفْحَةُ 17 ب مَسَائِلِ الصَّلَاةِ.

(3) نَوَازِلُ الْبَرْزَلِيِّ : 1 / 300. أَضَافَ الْبَرْزَلِيُّ : قُلْتُ : هُوَ مَفْهُومُ الْمَدُونَةِ، لِأَنَّهُمْ يَعْبَثُونَ.

وَانْظُرْهَا فِي الْحَاوِي صَفْحَةُ 17 ب مَسَائِلِ الصَّلَاةِ.

وَصِيغَةُ سُؤَالِهِ فِي الْحَاوِي عَلَى الشَّكْلِ التَّالِي :

سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ عَلَى دُكَّانِهِ فَجَاءَ رَجُلٌ فَأَحْرَمَ خَلْفَهُ تَحْتَ الدَّكَانِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ، فَلَمَّا

صَلَّى مَعَهُ رُكْعَةً أَتَى رَجُلٌ فَأَحْرَمَ مَعَهُ فَوْقَ الدَّكَانِ؟

فَأَجَابَ : صَلَاتُهُمْ تَجْزِيهِمْ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُوا هَذَا الْفِعْلَ مِنْ أَوَّلِهِ.

(4) فِي الْبَرْزَلِيِّ : (مَنْ خَلْفَ) وَمَا أَثْبَتْنَاهُ فِي الْحَاوِي.

(5) نَوَازِلُ الْبَرْزَلِيِّ : 1 / 300. وَانْظُرِ الْفَتْوَى فِي الْحَاوِي : 19 أ مَسَائِلِ الصَّلَاةِ.

51- وسئل عن مأموم، قال خلف الإمام: اللهم لك الحمد، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، هل تصح صلاته؟ لأن من الناس من أفسد صلاته.

فأجاب: صلاته تامة، وفي الصحيح فضل هذا الذكر⁽¹⁾.

52- سئل أبو محمد عمن صلى خامسة، ثم ذكر سجدة لا يدري منها، أو من غيرها⁽²⁾؟

فأجاب: قد اختلف فيه، فقيل: يسجد سجدة ثم يسجد للسهو ويسلم، ويعيد الصلاة. وعن سحنون: يسجد سجدة فإن كانت من هذه فلا يضر، وإن كانت

(1) نوازل البرزلي: 300/1. قال البرزلي: نقله ابن بشر في التنبيه عن ابن شعبان. والصحيح ما أفتى به. وأخذ منه ابن عبد البر أن الجهر بالذكر لا يفسد الصلاة، قال خلافاً لبعض أصحابنا المتأخرين. وورد في الحاروي بلفظ مغاير، قال فيه:

"وسئل عن رجل صلى الفريضة خلف إمام فلما قال الإمام: سمع الله لمن حمده، قال الرجل المأموم: اللهم ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً له فيه. فقال له رجل من الناس: قد أفسدت صلاتك، فهل صلاته تامة أم لا؟

فأجاب: صلاته تامة، وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم "فعل ما أتى به هذا المأموم". انظر: 17 أسئلة الصلاة.

(2) صيغة السؤال في الحاروي:

"سئل عن الذي نسي في صلاته فيقوم في خامسة فيتذكر أنه نسي سجدة لا يدري أمن الخامسة هي أم من غيرها؟

فقال: قد اختلف فيها أن يسجد سجدة ثم يسجد للسهو ثم يعيد الصلاة، قال: وقال سحنون: يسجد سجدة، فإن لم تكن من هذه فقد تمت وإن لم تكن مما قبلها فهذه عوض منها وصواب أن يسجد سجدة ويسجد للسهو وتجزئه صلاته ولا يعيد.

قال أبو محمد: وإنما يسجد قبل السلام لأنه نقص إذ لا يدري لعلها من الركعتين الأوليين."

من غيرها فهذه عوض وتجزيه صلاته⁽¹⁾.

53- **وسُئِلَ** أيضًا: لم كره مالك اجتماع الناس لقراءة القرآن، أو يقدمون قارئاً يقرأ للتذكير؟

فأجاب: كرهه للذريعة⁽²⁾ أنه يكثر ذلك، فيصير مُتَّبِعاً خوف الحوادث.

وقد يتكلف ذلك القارئ فتكون قراءته لغير الله⁽³⁾.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 317. قال البرزلي: وفيها قول آخر، أنه يسجد في هذه، ويزيد ركعة، ويسجد قبل السلام، ويعيد لكثرة السهو. وفي ذخيرة الإمام القرافي: وقال ابن القاسم: إذا صلى خمساً سهواً ثم ذكر سجدة من الأولى يأتي بركعة، قال ابن المراز: والصواب الاكتفاء بالخامسة، وإذا لم يعتد بها سهواً، فأولى عمداً^{2/ 307}. وانظر هذه الفتوى في الحاوي: 20 مسائل الصلاة.

(2) قال البرزلي: تعليل أبي محمد الكراهة، تكلف القارئ. نقل أيضاً المازري عن ابن سحنون أنه مرقباً ليلة فوقف يسمع قراءته، فلما علم القارئ بالغد ذلك، جلس يقرأ في الليلة الثانية وحسن قراءته، فمر به الإمام ولم يقف، فقيل له في ذلك: فقال، كان البارحة يقرأ الله، وفي هذه الليلة يقرأ لابن سحنون. وفي هذا التعليل عندي نظر لما ثبت في بعض طرق حديث أبي موسى من قوله عليه الصلاة والسلام: "كنت أمامي لو سجدت معي" فقال "لو علمت أنك تسعني لحبته لك تحبيراً. ولم ينكر عليه السلام قوله: 1/ 318. وفي النواذر والزيادات من العتبية، قال ابن القاسم: قال مالك: لا بأس بما يفعل بمصر- يُقرئ الرجل النَّفَرِ يفتح عليهم. والقراءة في المسجد مُحَدَّث، وَلَنْ يَأْتِيَ أَخِرُ الْأَمَّةِ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُهَا، وَالْقُرْآنُ حَسَنٌ. قيل: فَالْقُرْآنُ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِذَا حَفَّ أَهْلُهُ جَعَلُوا رُجُلًا حَسَنَ الصَّوْتِ يقرأ لهم؟ فكَرِهَهُ. قيل: فَقَوْلُ عُمَرَ لَأَبِي مُوسَى: ذَكَّرْنَا رَبَّنَا؟ قال: مَا سَمِعْتُ بِهَذَا قَطُّ. وكره القراءة بالأحان. وقال: اتَّخَذُوا ذَلِكَ لِلْأَكْلِ عَلَيْهِ. وكره اجتماع النَّفَرِ يقرأون في سورة واحدة^{1/ 529}. في الاجتماع للقراءة بالأحان، أو بغير الحان أو للتعليم.

(3) نوازل البرزلي: 1/ 317. قال ابن رشد: وإنما كرهه مالك وقال: يقال الذين يجتمعون يوم الخميس -

54- **وَسُئِلَ** عن الرجل يريد أن يدعو في الصلاة، وهو قائم في المكتوبة (أيقطع)⁽¹⁾ القراءة ثم يدعو ويرجع إلى (الموضع)⁽²⁾ الذي ترك (منه)⁽³⁾ القراءة أو حتى يفرغ من القراءة ؟ وهل يوسع له أن يدعو قبل أن يقرأ بعد الإحرام ؟

فأجاب : [قد]⁽⁴⁾ أبيع الدعاء في الصلاة في حال القيام والجلوس والسجود، إلا في حال الركوع، إنما يدعو في ذلك مثال ما يمكن ولا يطول فيخرج عن حد الصلاة.

فقل له : فهل ترى عليه بأساً (أن)⁽⁵⁾ يقرأ في الصلاة بآية وعيد وعذاب فيتكلم بكلام

= وغيره لقراءة القرآن، لأجل أنهم يستمعون حسن الصوت خاصة، ولو كان للتذكير والمواظف لكان حسناً. فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعري : "ذَكُرْنَا رَبَّنَا" وقوله : "لقد أوتيت مزمراً من مزامير داود".

وانظر الفتوى في الحاروي صفحة 20 مسائل الصلاة.

وقال في جوابها : "إنما كره ذلك خوف الذريعة في أن يكثر ذلك فيكون أمراً متبعاً خوف الحوادث. قال : وإذا كان ذلك أو كلفوا قارئاً يقرأ لهم يلتزم هم فيكون مسخراً في ذلك لا يمكنه تركه من أجلهم فيكون لغير الله أو نحو ما قال.

قلت : فما معنى كراهيته لسجود الشكر وقد سجد كعب بن مالك حين بشر بتوبة الله عليه، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد إذ أعطاه الله ما أعطاه ؟

فقال : إذا صح ذلك فهو أمر غير معمول به ولا فاشي، ولم يفعله الناس، ولو سجد أحد للشكر لسجد للنازلة تنزل وآخر في كذا وآخر في كذا فيكون أمراً [.] ويكثر وهذا كله يتقى للذريعة إلى البدع.

(1) في المعيار : بما يقطع.

(2) في المعيار : موضعه.

(3) في المعيار : فيه.

(4) في البرزلي : (هل)، وما أثبتناه من المعيار.

(5) ساقط من المعيار.

مثل أن يقول : "أراك تعذبني وقد عرفتك وأنت حبيب قلبي، وقرة عيني، أنت أعلى من أن تجمع بيني وبين (أعدائك)⁽¹⁾ في النار، ما هذا ظني بك، وأنت تغفر للمذنبين" (فتكلم)⁽²⁾ بهذا وما أشبهه ؟

فقال : لا ينبغي شيء من هذا في الصلاة، ويكره في غير الصلاة. وإنما الدعاء المستحب دعاء القرآن "اللَّهُمَّ رَبَّنَا" وشبه ذلك⁽³⁾.

55- سئل ابن أبي زيد أيضا عن الكبير الضعيف الذي لا يقدر على شيء، هل يسقط عنه فرض الصلاة مثل سقوط الصوم ؟ وكيف إن أصابه ريح في سجود، كيف يفعل في وضوئه ؟

فأجاب: لا يسقط فرض الصلاة إلا عن مغلوب على عقله، أو مَنْ لم يبلغ من الصبيان، وهو على المساييف⁽⁴⁾ في الجهاد وعلى المطلقة⁽⁵⁾ في أشد طلق، وعلى المنازع الثابت

(1) في المعيار: أعدائي.

(2) في المعيار: يتكلم.

(3) نوازل البرزلي: 1/ 327-328. وانظره في المعيار المعرب: 1/ 279-280 الدعاء في الصلاة.

قال البرزلي: رأيت في النسخة التي رواها لي شيخنا الشيخ الصالح المحدث الولي أبو الحسن محمد البطري وفي حاشيتها مكتوب ما معناه، أن الشيخ في هذا يريد نحو قول مالك يدعو بها يدعو به الصالحون لا أنه يريد الاختصار على ما ورد في القرآن والسنة كقول أبي حنيفة.

وقيل: ظاهر العتبية جواز ذلك في مسألة من قرأ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.. إلخ فيقول المأموم: كذلك الله، فقال: فلا بأس بذلك. وكذلك إذا دعا، فيقول فعل الله. وفي الأحاديث: إذا صلى فقرأ فما يشرُّ بآية عذابٍ إلا استعاذَ من ذلك ولا بآية رحمةٍ إلا سأل الله من فضله، يدل على الجواز.

(4) يقال: تسايغوا وسايغوا واستافوا: تضاربوا بالسيف، وقد استيف القوم. القاموس، مادة: سيف.

(5) المطلقة: في المخاض طلقاً: أصابها وجع الولادة. القاموس، مادة: طلق.

العقل، ويصلي بقدر طاقته.

وأما الوضوء فإن قدر على مَنْ يَوْضِيهِ فليستأجر لذلك، أو يشتري مَنْ يتولى ذلك عنه، فإن لم يجد من يَوْضِيهِ فليطلب ذلك حتى يجد، ولا يصلي بغير وضوء ويعيد أبدًا⁽¹⁾.

56- **وَسُئِلَ** أيضًا عن قوم صلوا في مسجد بإمامين، قوم في داخله، وقوم على ظهره أو صحنه⁽²⁾؟

فَأَجَابَ: صلاتهم تامة ولا يعيدون⁽³⁾.

57- **وَسُئِلَ** أيضًا عن الرجل يصلي في ليل مظلم، فينكشف فخذاه، أو بعض العورة، وهو وحده هل تفسد صلاته؟

فَأَجَابَ: عليه أن يستر عورته وفخذاه، فإن انكشفت عورته في الصلاة فسدت عليه، وأما الفخذ فليستره⁽⁴⁾.

58- **وَسُئِلَ** أيضًا عن صدور القدمين؟

فقال: هي ظاهر الأصابع والقدمين والساق مما يلي الثوب⁽⁵⁾.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 383. قال البرزلي معلقًا: "وأما قوله في الوضوء فليستأجر إلى آخره، معناه عندي ما لم يضرب به أو يطلب ما يحجب به أو يدفعوا عليه كثيرًا الشراء الماء للوضوء وهذا مذهب مَنْ يرى صلاته مطلقًا ولا يتركها، وعلى مذهب مَنْ يرى تركها مطلقًا أو حتى يقدر فيحتمل، والله أعلم".

(2) الصَّحْنُ: وسط الدار. والمراد هنا: وسط المسجد.

(3) نوازل البرزلي: 1/ 383.

(4) نوازل البرزلي: 1/ 384. قال في النواحر: ومن كتاب ابن حبيب... قال: ولو صلى رجل مكشوف الفخذ، لم يُعَدَّ". 1/ 200 في لباس الرجل في الصلاة.

(5) نوازل البرزلي: 1/ 384.

- 59- **وَسُئِلَ** عن الرجل ينقر صلاته، وهو أكثر شأنه، لا يتم ركوعها ولا سجودها فيعائب في ذلك فيتهي ثم يعود، هل تجوز شهادته أو يصلى خلفه أو يسلم عليه؟
فأجاب: لا تجوز شهادته ولا يصلى خلفه ويسلم عليه. وبه قال أبو الأزهر⁽²⁾⁽¹⁾.
- 60- **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ كان يشرب المسكر⁽³⁾، ثم تاب، هل يعيد ما صلى قبل ذلك؟

(1) أبو الأزهر: هو عبد الوارث بن حسن بن أحمد بن أخي أبي الأزهر من عائلة قيروانية تنسب إلى العلم وأهله. سمع أبو الأزهر من أبي بكر بن اللباد وكان عليه اعتياده كما سمع من أبي عبد الله بن مسرور وأبي محمد بن أبي هشام. وسمع منه كثيرون منهم ابن أبي زيد القيرواني الذي يقول في حق شيخه أبي الأزهر: "ما بإفريقية أفقه من أبي الأزهر..." توفي سنة 371 هـ. انظره في معالم الإيمان 98 / 3.

وقد كان عيشه من كتابة الوثائق. توفي رحمه الله سنة 371 هـ وقيل سنة 372 هـ. انظر ترجمته في: معالم الإيمان 98 / 3 وترتيب المدارك: 529 / 4.

(2) نوازل البرزلي: 384 / 1.

(3) ذكر البقوري أبو عبد الله محمد بن إبراهيم في ترتيب الفروق واختصارها مفردات ذات صلة بمصطلح: المسكر والفرق بينهما. قال: "القاعدة السادسة: تقرر فيها الفرق بين المسكرات والمفسدات والمرفقات، فنقول: المتناول من هذه إما أن تغيب معه الخواص أو لا، فإن غابت معه الخواص فهو المَرْقَدُ، وإن لم تغيب معه الخواص فلا يخلو، إما أن تحدث معه نشوة وسرور وقوة نفس أو لا، فإن حدث ذلك فهو المسكر، وإلا فهو المفسد. والمُسَكِّرُ هو المَغْيِبُ للعقل مع نشوة وسرور وقوة نفس في الغالب، والمفيسد هو المشوُّش للعقل مع عدم السرور في الغالب، وهذا يظهر أن الحشيشة مفسدة وليست بمسكرة، لوجهين: أحدهما: أنها تثير الخلط السوداوي، فيكون لذلك عند أكلها سُباتٌ وصَمْتٌ وجَزَعٌ، وصاحب الدم يحدث له سرور ونشوة، وهو بعيد عن البكاء والصمت.

الثاني: أن شَرَابَ الخمر تكثر عراييدهم، وهذا لقوَّة نفوسهم، وأصحاب الحشيشة ليس لهم ذلك، بل لو شُلبت ثيابهم ما تحركوا، قد لزموا الصَّمْتُ والهدوء، فهي لهذا من المفسدات لا من المسكرات، فلا حدَّ فيها، ولا تبطَّل الصلاة بها.

فأجاب: إن صلى وهو سكران، أو به من السكر ما يشغله، فإنه يعيد، وإن لم يكن به ذلك وهو في ثوبه ومعه علم من ذلك أعاد الصلاة أبدًا في قول ابن القاسم⁽¹⁾.

61- **وسئل** عمن له دار بجوار المسجد، وليس في الحارة⁽²⁾ أعلم منه، فقال أهل الحارة له: لا تؤزم حتى تلتزم قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وتسلم تسليمتين، فأراد لزوم داره، فهل يؤم أفضل، أم يلزم بيته؟

فأجاب: ما أمر به قد اختلف العلماء به⁽³⁾، وعمار المسجد أولى به⁽⁴⁾.

= وأقول: تنفرد المسكرات عن المفسدات بثلاثة أحكام: الحد، والتنجيس، وتحريم السير، والمرقدات والمفسدات لا حد فيها ولا نجاسة، ويموز تناول السير منها". 334-335. وانظره في فروق القرافي: 1/ 217. الفرق الأربعين بين قاعدة المسكرات وقاعدة المرقدات، وقاعدة المفسدات. (1) نوازل البرزلي: 1/ 410. وفي النوازل الجديدة الكبرى سئل سيدي إبراهيم الجليلي عثّن شرب خمرًا ثم صلى يائز شربها، والفرض أن عقله لم يذهب بها، فهل تقبل صلاته أم لا؟ فأجاب: إذا لم ينسكّر شارب الخمر وكانت باقية في جوفه، وغسل فاه، وصحت صلاته، قاله سنّد، وهو آتيم مع صحة صلاته، فتكون هذه الصلاة مقبولة، بمعنى أنه لا يؤمر بإعادتها، والله الموفق. 1/ 373. وفيه أيضا وسئل أبو سالم الجليلي عن رجل يصلي بالناس ويشرب الخمر، هل يجوز لمن علم حاله أن يصلي وراءه، أم يصلي وحده أفضل له؟ فأجاب: الإمام المذكور لا تجوز الصلاة خلفه لمن كان يعرفه، ولكن إذا لم يجد غيره، وكان إن لم يصل خلفه يصلي وحده، فليصل خلفه أفضل من الصلاة وحده. 1/ 430.

(2) الحي الذي يسكنه.

(3) وقد ألف ابن عبد البر القرطبي كتابًا في هذا الموضوع نشر مؤخرًا بإدار السلف وبحقيق السيد عبد اللطيف الجليلي.

(4) نوازل البرزلي: 1/ 410.

62- **وسئل** عن فرط في صلوات كثيرة سفرا وحضرا، ولا يدري عدة السفر، ولا إحداها قبل صاحبها ؟

فأجاب: ينظر إلى أقل ما يوقته من صلاة السفر فيصلحها سفرا، ثم يصلي ما يتذكر من صلاة الحضر، ثم يعيد السفرية التي بدأ بهن⁽¹⁾.

63- **سئل** أبو محمد عن سؤال ابن القاسم لمالك في الصلاة خلف القدري⁽²⁾، فقال : إن اتقيت فصل خلفه الجمعة، وأعدتها ظهراً، هل الإعادة من قول مالك أو ابن القاسم ؟

فأجاب: الظاهر أنه لابن القاسم، لأن مالكا أجاب بعد ذلك بالوقت في إعادة من صلى خلف القدري، ولابن القاسم الإعادة في الوقت⁽³⁾.

(1) نوازل البرزلي: 1/ 410.

(2) القدري : هو الذي يزعم أن كل عبد خالف لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى. التعريفات للجرجاني ص : 152.

(3) نوازل البرزلي: 1/ 291. وانظر الفتوى في الحاوي صفحة 20 مسائل الصلاة.

وعن أبي الحسن لعل مالكا أراد فيمن صلى ولم يعلم به، ولو علم به، لا يمكن أن يجيب بالإعادة. وقال في التبصرة : "واختلف في الصلاة خلف أهل البدع والأهواء، فقال مالك : لا يصلى خلف القدري الجمعة، ومن فعل ذلك أعادها ظهراً. ووقف مرة في إعادة الصلاة خلف القدري، وعلى هذا يصلي الجمعة خلفه، وقال ابن القاسم : يعيد في الوقت. وقال سحنون في العتبية : لا إعادة على المأموم لا في وقت ولا غيره. قال : وكذلك يقول جميع أصحاب مالك، المغيرة وابن كنانة وأشهب. قال : لأنه مسلم، ودينه لم يخرج عن الإسلام، وقال محمد بن عبد الحكم : يعيد أبداً، وهذا مثل قول مالك، لأنه قال : لا تصلى خلفه الجمعة، لأن الجمعة فرض على الأعيان... " 1/ 73 كتاب "الصلاة الأولى باب -

64- وسئل عن الصلاة خلف (عاق)⁽¹⁾ والده ؟

فأجاب: الصلاة خلف غيره أولى، ولا يعيد من صلى خلفه⁽²⁾.

65- وسئل عن الصلاة خلف أحد المتهاجرين⁽³⁾ ؟

فأجاب: إن كان تهاجرهما لأمر ديني، فالصلاة خلف غيرهما أحب إلي،
ولا إعادة على من صلى خلف أحدهما⁽⁴⁾.

= في الإمام في الصلاة ومقام المأمومين بعد الإمام" مخ الخزانة العياشيّة رقم 110.

(1) في الحاوي: (من عاق)، وقال في جوابه: "أما من عاق والده فالصلاة خلف غيره من متكامل الحال أولى ولكن من صلى خلفه فلا يعيد".

(2) نوازل البرزلي: 1/ 292. وانظر الفتوى في الحاوي 17 مسائل الصلاة.

(3) هاجر ياجر فعل لا يكون إلا من اثنين فصاعداً، واقتبّر فعل الواحد، ومنه سمي المهاجرون لأنهم هجروا قومهم وهجرهم قومهم، وقد يستعمل الاهتجار بمعنى المهاجرة، ويقال: اهتجر الرجلان اهتجاراً، كما تقول: اقتتلا اقتتالا. انظر: الاقتضاب في غريب الموطأ: 2/ 439-440، والتعليق على الموطأ: 2/ 324-325.

(4) نوازل البرزلي: 1/ 292. وجاءت هذه الفتوى في الحاوي على الشكل التالي:

سئل عن هجر الرجل الرجل هل يصلى خلف أحدهما إذا كان إماماً ؟

فأجاب: أما المتهاجران بحمية أو أمر من أمور الدنيا فذلك ذنب ومن صلى خلف أحدهما لم يعد، والصلاة خلف نظيف الحال أحب إلينا.

ذكر ابن شاس في باب النهمات الخمسة في كتاب الجامع: المهاجرة، وقال: "لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال للحدث، إلا أن يكون مبتدعاً أو فاسقاً فيهمجه في ذات الله تعالى، لأن الحب فيه والبغض فيه سبحانه واجب". عقد الجواهر: 3/ 1304، كتاب الجامع.

وقال الشيخ أبو الوليد: "والسلام يخرج من المهاجرة إذا كان متدياً على إبانته، والسبب الذي هجره من أجله. وأما إن كان قد أفلح عن ذلك فلا يخرج من هجرته حتى تموز شهادته عليه، إلا بأن يعود".

66- **سُئِلَ** عن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً ثم أقام معها، هل يجوز الصلاة خلفه أم لا؟

فأجاب: هي أشد من المسألة التي قبلها، وهي أشد من ارتكاب الكبائر⁽¹⁾.

67- **وسُئِلَ** عَمَّنْ صَلَّى خلف شارب السكر، المدمن عليه؟

قال: يعيد أبداً، وقال أشهب: يعيد في الوقت، كمن صَلَّى بثوب نجس، وإن كان غير مدمن فلا يعيد⁽²⁾.

68- **وسُئِلَ** هل يصح خلف مانع الزكاة؟

قال: إن صَلَّى خلفه لم يعد، ويكره أكل طعامه بالعيب من غير تحریم، وكذلك بالهبة والصدقة⁽³⁾.

69- **سُئِلَ** عمن يضع يده على غير ما يضع عليه جبهته؟

"معه إلى ما كان عليه قبل". المقدمات المهدات: 446 / 3، كتاب الجامع، فصل في المهاجرة. وفي جامع السنن والآداب لابن أبي زيد قال مالك: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا يُحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَنْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضَ هَذَا وَيُعْرِضَ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَنْدُ بِالْإِسْلَامِ". قال مالك: فإذا سلم عليه فقد خرج من العجران وقال في موضع آخر: إن كان مؤذياً له فقد برئ من الشحنة. قال ابن القاسم: وإن كان غير مؤذله لم ينجره السلام من العجرة إذا اجتنب كلامه. وأما أهل البدع فقد أمر بهجرانهم. قال سحنون: أدباً لهم". صفحة 226.

(1) الحاروي: 17 مسائل الصلاة، وفي نوازل البرزلي: 292 / 1 قال: وسُئِلَ عن الصلاة خلف مَنْ طلق زوجته ثلاثاً وأقام معها؟

فأجاب: هي أشد من التي قبلها، وذلك من الكبائر.

(2) م. مخ. مكروت: صفحة 37، جواب أبي عمد.

(3) المصدر السابق.

قال: أكرهه، فإن فعل، لم يضره⁽¹⁾.

70- **وسئل** عن الراعي هل له أن يتخلف عن الجمعة؟

قال: لا، وكذلك الصائد، وإن كان ذلك عيشهم إلا أن يسافروا عن موضع الجمعة⁽²⁾.

71- **وسئل** عن الجهر بقراءة القرآن في المسجد؟

قال: يكره ذلك إذا كان فيه مَنْ يصلي لأن ذلك يشغله. وكره مالك قراءة البقرة في ركعة واحدة، وأجاز ذلك الليث بن سعد وابن أبي جعفر⁽³⁾.

72- **وسئل** عن الإمام إذا أصابه حَقْن بول أو قرقرة أو غثيان، وهو في الصلاة؟

قال: يستخلف مَنْ يتم بالناس، إذا لم يقدر أن يتم بالناس تلك الصلاة⁽⁴⁾.

73- **وسئل** عن حضور النساء، والشواب لصلاة الجمعة؟

قال: أحب إليَّ أن يمنعن من ذلك.

وقيل له: هل تصل المرأة، ولم تفرق شعرها؟

قال: نعم⁽⁵⁾.

74- **سئل** عن رجل صلى نافلة ودخل في نافلة أخرى ثم ذكر بعدما افتتح أنه سلم

(1) م. مخ. ممكروت: صفحة 40، جواب أبي محمد.

(2) م. مخ. ممكروت: صفحة 10-11.

(3) م. مخ. ممكروت: صفحة 10-11.

(4) م. مخ. ممكروت: صفحة 10-11.

(5) م. مخ. ممكروت: صفحة 10-11.

من الأولى عن ركعة واحدة كيف يصنع ؟

فأجاب: يضيف إلى الركعة التي أيقن بها ركعة ثانية ويسلم ويسجد بعد السلام⁽¹⁾.

75- **وسئل** عن مسافر حلت عليه الصلاة بفيافي من الأرض وأحدث مطر غزير ؟

قال: يومئ بالسجود ويتم الركوع، وقيل: يسجد في الطين، وما ذلك عليه عندي. وكذلك مَنْ أتى المسجد يوم الجمعة، وقد ضاق ولم يجد أين يصلي لأجل مطر ووحل فأحب إلي أن يذهب إلى داره فيصلي فيها متمكناً⁽²⁾.

76- **وسئل** عن رجل أصابه التأؤب في الصلاة، هل يضع يده على فيه ؟

قال: نعم، لا بأس بذلك⁽³⁾.

77- **وسئل** عَمَّنْ سمع مؤذناً وهو في نافلة، وقال مثل قوله، ثم سمع مؤذناً آخر هل عليه أن يقول مثل قوله ؟

قال: لا⁽⁴⁾.

78- **وسئل** عَمَّنْ ترك الصلاة جهداً ؟

قال: يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

قيل له: أرايت إن تركها من غير جهدٍ وأقر بها فريضة ؟

(1) الحارثي للفتاوى : 16 أسائل الصلاة وانظر في مخ. ممكروت : صفحة 10-11.

(2) م. مخ. ممكروت : صفحة 10-11.

(3) م. مخ. ممكروت : صفحة 11.

(4) م. مخ. ممكروت : صفحة 11.

قال : ينتظر به وقت الصلاة، فإن صلاها، فلا شيء عليه، وإن أبى قتل.

قيل له : أتحرّم ذكاته ؟

قال : لا تحرم ذكاته، ولا مخالطته، ولا بأس بمخالطة من أتى كبيرة ما لم يجهر بها، فإن فعل ذلك أحد، فلا يكون جرحة له¹.

79- وسئل عمن فاته الإمام بركعة من الصبح فقت مع ثم قضى الركعة الأخيرة وقت؟ قال : صلاته تامة⁽²⁾.

80- سئل أبو محمد عن المستنكح في الصلاة يشك أبدأ فزاد ركعة إلغاء للشك وهو مستنكح، أ يكون هذا زائداً في الصلاة إذ حكمه حكم من لم ينتبه أم تكون صلاته تامة ؟

فأجاب: إذا كان جاهلاً فإنما يتأول الزيادة جبراً للنقصان، فصلاته تامة.

قلت : فلو كان عالماً ؟

فقال : هذا ليس بعالم ولكنه مقصر في العلم، فهو ما ذكرت.

قال : والاستنكاح إنما هو تحقيق تنهي الزيادة فيه إلى فساد الصلاة.

قال : ويسجد هذا المستنكح بعد السلام ؟

قلت : فهلا قبل السلام لأنه شك في النقص ؟

(1) م. مخ. ممكروت : صفحة 11. وانظر الفتوى في الحاوي 16 ب مسائل الصلاة.

(2) م. مخ. ممكروت : صفحة 41.

فقال : لم ينقص، إنما ظن أنه نقص⁽¹⁾.

81- **وسئل** عن قول ابن القاسم: سألت مالكا عن الإمام القدري يصلي خلفه الجمعة ؟

فقال : إن استغنيت فلا يصلي خلفه، وإن اتقيت صليت معه الجمعة وأعدتها ظهراً. قوله يعيد لمن هو مالك أو لابن القاسم ؟

فقال: الذي يحصل أن يكون لابن القاسم لأنه قال بعد ذلك : كان مالك إذا سُئل عن إعادة الصلاة خلف أهل الأهواء يقف. قال ابن القاسم: وأنا أرى أن يعيد في الوقت⁽²⁾.

82- **وسئل** عن إمام خطب يوم الجمعة ثم صلى فقدم وال غيره بعدما سلم هذا من الصلاة أترى أن يعيد هذا الداخل بالناس الخطبة والصلاة ؟

فقال: لا، ليس على هذا الداخل جمعة وهو إمام قد قامت الجمعة⁽³⁾.

83- **سئل** عن رجل عنجه امرأة لا تصلي ؟

فأجاب: إن لم يكن له بها شغف ولا يخاف على نفسه في فراقها فالأحسن أن يفارقها⁽⁴⁾.

84- **وسئل** عن رجل صلى المغرب ثم سلم من ركعتين ساهياً ؟

(1) الحاوي للفتاوى : 19 ب مسائل الصلاة.

(2) الحاوي للفتاوى : 19 ب 20 مسائل الصلاة. وفيه إضافة : "قال أبو الحسن ولعل مالكا إنما كان يقف

عثرَ صلى ولم يعلم، وأما من علم وتيقن ولو سُئل عن صنيعه طلك لعله كان يجيب بالإعادة.

(3) الحاوي للفتاوى : 20 أ - مسائل الصلاة.

(4) الحاوي للفتاوى : 16 ب - مسائل الصلاة.

فأجاب: يبنى على صلاته فيما قرب ويسجد بعد سلامه وعاب قول من قال: يعيد الصلاة إذا سلم ساهياً⁽¹⁾.

85- **سئل** عن رجل دخل المسجد فوجد الناس في ابتداء الإقامة هل يكره

له أن يركع ركعتي الفجر أو له في ذلك سعة؟

فأجاب: نكره له الركوع⁽²⁾.

86- **وسئل** عن الجمع ليلة المطر هل يجوز أن يشفع ويوتر في المسجد قبل مغيب

الشفق؛ لأن مَنْ يصلي في المسجد عوام لا يقيمون أم القرآن ولا ما يصلون به

من غيرها فهل يشفع ويوتر لهذا الجمع قبل مغيب الشفق؟ وكيف إن لم يشفع

لهم الإمام ويوتر هل يجوز لهؤلاء العوام أن يشفعوا ويوتروا هم وغيرهم؟

وهل يستحب للإمام في غير ليلة الجمع أن يشفع ويوتر بمن يصلي معه ممن لا

يقيم قراءة أم القرآن؟

فأجاب: ليلة المطر من كان يقيم أم القرآن ينصرف فيوتر بعد الشفق، فإن كان لا يقيم

أم القرآن يشفع بهم الإمام ويوتر. والسؤال الآخر يجوز أن يشفع بهم ويوتر⁽³⁾.

87- **وسئل** عن جار المسجد يتوضأ بعد انصناع الفجر في داره ويجلس في داره يقرأ

حزبه فيتحرى وقت صلاة الجماعة فيركع الفجر في داره ثم يخرج إلى المسجد

(1) الحاوي للفتاوى : 16 ب - مسائل الصلاة.

(2) الحاوي للفتاوى : 17 أ-ب - مسائل الصلاة.

(3) الحاوي للفتاوى : 17 ب - مسائل الصلاة.

فربما وجد الإمام لم يأت المسجد، فهل يستحب له إذا دخل المسجد أن يركع تحية المسجد أو يجزئه ركوعه المتقدم في داره؟

فأجاب: هذا الذي يفعله ليس بالصواب والأولى به إذا لم يكن عنده مسجد يصلي فيه في جماعة وإلا صلى هو وأهل داره في جماعة فإن لم يكن صلى وحده، وكان ذلك أفضل من الجماعة ويقرأ حزه بعد صلاة الصبح⁽¹⁾.

(1) الحارثي للفتاوى : 17 ب - مسائل الصلاة.

[من فتاوى الصيام ⁽¹⁾]

88 - سئل عما يبيح الفطر من الأعذار ؟

فأجاب: إذا كان الصوم يضره ويزيده ضعفاً أفطر، ويقبل قول الطيب المأمون أنه يُضرُّ به. ويفطر الزَّيْمُ ⁽²⁾ إذا أضر به الصوم، وكذا كل صوم (مضرٌ) ⁽³⁾ يُبيح الفطر ⁽⁴⁾.

89 - سئل ابن أبي زيد عن المرأة تُلقِي الدم من صدرها في رمضان ؟

فأجاب: لا قضاء عليها ⁽⁵⁾.

90 - وسئل أبو محمد عن قرى بالبادية بعضها قريب من بعض يقول بعضهم لبعض:

(1) الصيام والصوم: في اللغة الإمساك، يقال: صام صوماً وصياماً وقوم صُومَ وصُيِّمَ بالتشديد، وفي الشرع إمساك مخصوص في زمن مخصوص، من شخص.

وفي الطلبة: قال: الصوم في اللغة: هو الكف والإمساك، يقال: صامت الشمس في كبد السماء أي قامت في وسط السماء ممسكة عن الجري في مرأى العين. ص 51 كتاب الصوم. وانظر الحدود والأحكام الفقهية: 25، وأنيس الفقهاء: 137، والتعريفات: 136، وشرح الحدود لابن عرفة: 113.

(2) الزَّيْمُ: الرجل الطاعن في السن. وأزمن: أتى عليه الزمان.

(3) في المعيار: (يضر).

(4) نوازل البرزلي: 1/ 526. وهي تُخرج على مسألة التيمم والصلاة. وانظر المعيار: 1/ 420 باب يفطر من يجهد الصوم أو يزيده ضعفاً.

(5) المعيار المغرب: 1/ 422 لا قضاء على مَنْ يلقى الدم من صدره. كذا ذكره صاحب النوازل الجديدة الكبرى: 2/ 203.

قيل: معناه إذا لم يرجع إلى حلقها، ولو رجع لقضت، كالقيء في الوجهين، وهذا إذا وصل إلى حيث يمكن إلقاؤه، وإن لم يصل فتحكمه حكم باطن الجسد.

إذا رأيتم الهلال فَنَبِّروا لنا، فرآه بعض أهل القرى فَنَبِّروا فأصبح أصحابهم صياماً لذلك، ثم ثبتت رؤية الهلال بالتحقيق، فهل يصح صومهم أم لا ؟
فأجاب: صومهم صحيح قياساً على قول ابن الماجشون في الرجل يأتي لقوم يخبر أن الهلال قد رُئيَ⁽¹⁾.

91- سئل عن امرأة نذرت على نفسها صيام، هل لزوجها منعها ؟
قال : نعم، وعليها أن تطيعه⁽²⁾.

92- سئل عن المرض المبيح للفطر ؟

فأجاب: المريض إذا كان الصوم يضر به ويزيد في ضعفه أفطر ؟
قلت: رأييت قول الطبيب له أن الصوم يضر بك،
فقال: يقبل من الطبيب إذا كان مأموناً. وقال يفطر الرمء إذا أضر به الصوم
وكذلك كل ما أضر به في صومه فله أن يفطر له⁽³⁾.

(1) المعيار المغرب : 149 / 10. إيقاد النار لإعلام القرى المجاورة برؤية الهلال.

(2) م. مخ. ممكروت صفحة : 39، جواب أبي محمد.

(3) الحاوي للفتاوى : 25 - مسائل الصيام.

[من فتاوى الزكاة⁽¹⁾]

93- سئل الشيخ أبو محمد بن أبي زيد : هل يؤكل طعام مَنْ لا يزكي ؟

فأجاب: في موضع، أنه لا بأس بأكله، وفي موضع آخر قال: معاملته جائزة، وأكل طعامه من غير عوض مكروه إذا دام، بحيث يُظن استغراق ذمته بها⁽²⁾.

(1) الزكاة : في اللغة هو النمو والزيادة، يقال : زكا الزرع، إذا نما وازداد.

وسميت الزكاة، زكاة إذ هي سبب لنمو المال وزيادته.

وأما في الشريعة : فتطلق الزكاة على معنيين :

الأول : إخراج طائفة من المال، وصرفها إلى مصرفها الشرعي، امتثالاً للأمر وابتغاءً للأجر، وهذا هو الملام لقوله صلى الله عليه وسلم : "أَذُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ".

الثاني : الجزء من المال الذي يؤدي بالنية المعتبرة شرعاً، وهذا هو الملام لقوله تعالى : ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾. والمعنى الأول هو الملام لقولهم : الزكاة واجبة، إذ المتصدق بالوجوب والفرضية، إنها هو الأفعال لا الأعيان. فالزكاة على هذا عبارة عن خراج جزء من المال أو طائفة منه متعلق بنصاب كامل مملوك ملكاً تاماً إخراجاً صادراً عن حر مسلم بالغ عاقل غير مديون مصروف إلى مصرف مخصوص ناوياً إسقاط الفرض على وجه ينقطع نفعه عنه.

وتسمى الزكاة صدقة، إذ هي تدل على صدق صاحبها في العبودية، وصدقه في الميثاق الأول ووفائه بعهده إذ ذاك، قال تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ التوبة / 60. الحدود والأحكام : 25-26. وانظر أنيس الفقهاء : 131، وطلبة الطلبة : 35، والتعريفات : 114، وشرح الحدود : 101، والمصباح : 116 / 1 وتبنيه الطالب : 206.

(2) نوازل البرزلي : 1 / 555، كذا في الميعار للونشريسي : 1 / 376 باب أكل طعام مَنْ لا يزكي، ومن يستحق الزكاة. وانظره في : موارد النجاشي ومصادر الفلاح على رسالة ابن أبي زيد : 1 / 116. وانظرها في الحاوي صفحة 20 ب - مسائل الزكاة، وذكره أيضاً في الصفحة 22 ب. وقيل : إن كان الأكل فقيراً، أو ابن سبيل لا شيء بيده فهو جائز، لأنه من أهل الزكاة. وإن لم يكن -

94- وسئل عن يستحق الزكاة ؟

فأجاب: من لا يكون عنده نصاب العين، أو ما قيمته من العروض كذلك، وإن كان من الطعام أكثر من خمسة أوسق، ولم تساوِ نصاب العين فلا يضره، وإن ساواه فلا يُعطى (له) (1)، (فلو) (2) كان له نصف نصاب عينا، ومن العروض ما يساوي النصف الآخر فلا يعطى. فلو كانت له كتب فقه قيمتها كثير، فقال : هذا لا (غنى) (3) له عنها (4).

95- وسئل عن أثر قرابته بالصدقة ؟

فأجاب: يكره ذلك لعلّة القرابة، ولا بأس به لعلّة فقرهم، يسترهم ويعفهم عن المسألة (5).

= كذلك، فيجري الأمر على ذَيْن الزكاة، فمن يجعله كغيره فيجري على هبات مستغرق الذمة. ومن يضعفه عن غيره فالاحتياط عدم الأكل.

وقال أصبغ : الذي لا يؤدي زكاته ماله كلُّه فاسد، لا يعامل ولا يؤكل منه. الذخيرة : 321 / 13.

(1) ساقط من المعيار.

(2) في المعيار : وإن.

(3) في المعيار : غناء.

(4) نوازل البرزلي : 555 / 1، كذا في المعيار للونشريسي : 376 / 1 باب أكل طعام من لا يزكي، ومن يستحق الزكاة.

قال البرزلي : وأما قوله : "من له كتب فقه، فقال : لا غناء له عنها". فكان شيخنا الإمام - ابن عرفة - يقول : إن كانت فيه قابلية فأخذها، ولو كثرت كتبه جداً. وإن لم تكن فيه قابلية فلا يُعطى منها شيئاً إلا أن تكون كتبه على قدر فهمه خاصة فتلقى. وهذا كله على القول بجواز بيعها، وعلى المنع فهي كالعدم، وعلى مذهب المدونة من الكراهة : 556 / 1.

(5) نوازل البرزلي : 565 / 1، كذا في المعيار للونشريسي : 377 / 1. وانظروه في : موارد النجاش على رسالة ابن أبي زيد : 119 / 1. وكذا في الحارثي صفحة 20 مسائل الزكاة، وفيه : سُئل عن إشار الرجل -

96- **وَسُئِلَ عَمَّنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ شَاةٌ فِي زَكَاةِ غَنَمِهِ فَذَبَحَهَا، وَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ** ⁽¹⁾ **وَالْمَسَاكِينِ** ⁽²⁾ ؟

فَأَجَابَ: لَا [تَجْزِيئُهُ لَذْبَحِهِ] ⁽³⁾ إِيَّاهَا ⁽⁴⁾.

97- **وَسُئِلَ عَمَّنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ، فَاشْتَرَى بِهَا ثِيَابًا، أَوْ طَعَامًا، وَتَصَدَّقَ بِهِ؟**

فَأَجَابَ: ابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ: لَا تَجْزِيئُهُ، وَأَشْهَبُ يَقُولُ: تَجْزِيئُهُ ⁽⁵⁾.

= قرابته بالصدقة ؟ فأجاب ...

زاد البرزلي موضعا : " فكيف إن أمر رجلا فقال له اذبحها وتصدق بها ؟ قلت : فظاھرہ لا يجوز لا يكرهه ولا يكرهه ... "

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من المعيار. والنوازل الجديدة الكبرى.

(2) قال الشيخ أبو الحسن اللخمي في التبصرة : " اختلف في الفقير والمسكين، فقال مالك في كتب ابن سحنون : الفقير الذي لا غنى له ويتعفف ولا يسأل.

والمسكين الذي لا غنى له، وهو يسأل. وقال في المجموعة : الفقير الذي يحرم الرزق، والمسكين الذي لا يجد غنى ولا يسأل ولا يفتن له " 2 / 78 باب في تبذير أهل الزكاة وهل يصدق من ادعى أنه فقير أو غارم.

وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : " الفقير الذي له الشيء اليسير الذي لا يكفيه، والمسكين الذي لا يملك شيئا " المعونة : 1 / 442.

وقال أبو القاسم بن الجلاب : " هما اسمان لمعنى واحد، وهو من يملك شيئا يسيرا لا يكفيه ولا يقوم مؤونته " انظر التفريع : 1 / 279.

ووجه ذلك أنهم في ظاهر الاستعمال هكذا، لأن الناس لا يفرقون بين القول : فقير ومسكين، وما قاله القاضي أبو محمد أولى وأصح، لأن الأصل في اختلاف الأسماء أنه لا اختلاف المعاني، والله أعلم.

(3) في البرزلي: (يجزئ ذبحه) وما أثبتناه من المعيار، والنوازل الجديدة الكبرى.

(4) نوازل البرزلي: 1 / 555، كنا في المعيار للونشريسي: 1 / 376 باب أكل طعام من لا يزكي، ومن يستحق الزكاة. والنوازل الجديدة الكبرى 2 / 115.

(5) نوازل البرزلي: 1 / 565. وانظره في المعيار : 1 / 377. باب : لا يجوز ذبح شاة الزكاة والتصدق بها. -

98- وسئل عمن وجبت عليه زكاة، هل يبني بها مسجداً ؟

فأجاب: لا يجوز له على (قوليهما)⁽¹⁾⁽²⁾.

99- وسئل عن أخذ الولاة (الزكاة)⁽³⁾، هل تجزئ أم لا ؟

فأجاب: إن كان (ملك)⁽⁴⁾ إفريقية، جعل [لهم]⁽⁵⁾ اقتضاءها (أجزأت)⁽⁶⁾، وهو قول أكثر أصحابنا. وإن [كان غيره]⁽⁷⁾، أعاد ذلك احتياطاً⁽⁸⁾ للاختلاف [فذلك حسن]⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

= والنوازل الجديدة الكبرى : 2 / 116.

(1) في المعيار زيادة: (معاً). والمراد بقوليهما: قول ابن القاسم وأشهب.

(2) نوازل البرزلي: 1 / 566، وكذا في المعيار: 1 / 378 باب لا يجوز بناء مسجد بهال الزكاة.

(3) في الحاوي: (العشر).

(4) في الحاوي زيادة: ملك البلاد أعني.

(5) في البرزلي: (له) ولعله خطأ. وما أثبتناه من النوازل الجديدة الكبرى: 2 / 97.

(6) في المعيار: أجزأتها.

(7) ساقط من نوازل البرزلي، والإكمال من المعيار.

(8) في البرزلي، زيادة: (فحسن) ولا محل له هنا.

(9) في البرزلي: (فيه)، وما أثبتناه من الحاوي.

(10) نوازل البرزلي: 1 / 566، وانظر المعيار: 1 / 378. باب ما يأخذه الولاة من الزكاة يجوز. وانظر

الفتوى في الحاوي: 20 ب - مسائل الزكاة.

قال البرزلي: هذا يشبه فتوى شيخنا الإمام فيما تأخذه أعراب إفريقية من بلاد الظهائر إن كانوا خدمة أجراً، وإن خالفوا على أميرها، فلا تجزئ.

100- **وسئل** عن الذي يجهز الأمتعة إلى مثل بادية مكة ومصر، وهو (يُدِير)⁽¹⁾ فأتاه شهره الذي يَقَوْمُ فيه، أيقوم ما حضر معه من ماله فقط، أو هذا، وما غاب عنه من ماله ؟

فأجاب: يَقَوْمُ هذا وإن صح (عنده)⁽²⁾ سلامة ما بعث به وأنه وصل إلى الموضع الذي بعث به وإليه ونَصَّ ثلثه فعليه زكاته، ويكون حوله يوم نضوضه، إلا أن تكون بضائع كثيرة ويجهزها شيئاً بعد شيء ويقوم منها عليه شيئاً من بعد شيء، ومنها ما يتعجل بيعه ويتأخر عليه حيثئذ عند الحول تقويم ما حضر منها وزكاته. وينظر فيما غاب عنه، فإذا عرف سلامته ووصله إلى قرار وأمن نظر إلى قيمته يوم تم حوله هذا فأخرج زكاة ذلك، بيع بقدر ذلك أو تأخر بيعه فهو سواء. إلا أب يكسد ذلك عليه، فيدخل في حولين فقد اختلف فيه. فابن القاسم يحمله على الإدارة المتقدمة، وسحنون يخرجها منها. هذا معنى قول مالك في المدونة⁽³⁾ في الذين يجهزون الأمتعة إلى البلدان، إنما يريد به، الذي تكثر عليه التجارات⁽⁴⁾. فأما الذي له المال، والمالان يجهزهما، ففي مختصر ابن عبد الحكم⁽⁵⁾، لازكاة عليه،...

(1) في المعيار: مدير.

(2) في المعيار: عندي.

(3) المدونة: 1 / 210 كتاب الزكاة.

(4) إدارة التجارة: تصرفها ومعالجتها ابتغاء الفضل. التعليق على الموطأ: 1 / 278.

(5) ابن عبد الحكم المصري: هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين الفقيه الحافظ، سمع الليث وابن عيينة وعبد الرزاق والقعنبي وابن لهيعة، أفضت إليه الرياسة بمصر - بعد أشهب، روى عن مالك -

..... حتى يَنْصُ (1)، ولا يكون (كالمدير) (2) حتى يكون ما ذكرنا (3).

101 - وسئل ابن أبي زيد، عَمَّنْ عليه زكاة كثيرة، هل يعطيها لواحد بعينه؟ وهل حدّ

مالك أو أحد من أصحابه كم أكثر ما يُعطى الفقير؟

وهل يعطيها لواحد، وفي البلد من هو مثله أو أخرج منه؟

فأجاب: إذا كثرت الزكاة، فرق ذلك بالاجتهاد، وآثر المستور والمتعفف، ومن لا يسأل وذا العيال. وإذا كثر المال كان أقوى في كثرة مَنْ يُعطى. وأكثر ما قال أصحاب مالك أنه لا يعطي نصيباً لكن أقل منه، يعني: أقل من مائتي درهم (أو) (4) أقل من عشرين ديناراً. واستحب بعضهم، إعطاء أربعين درهماً، وذو العيال والمال كثير يُعطى نحو

الموطأ وكان من أعلم أصحابه بمختلف قوله، روى عنه جماعة كابن حبيب وابن المواز وابنه محمد. توفي سنة 214 هـ. له تأليف مهمة منها: المختصر الكبير والأوسط والصغير. انظر كتاب شجرة النور: 59. والمختصر المشار إليه في النص هو المختصر الكبير ويعتبر هذا الأخير من أقدم الكتب الفقهية التي وصلت إلينا ناقصة ويتناول الكتاب مسائل فقهية متفرقة، بناء على آراء قدامى المالكية: من بينهم مالك ابن أنس، ومن خلفه مباشرة.

ومن هذا الكتاب قطعة ورقية بغزاة القرويين تحمل رقم 810، وقطع أخرى بإحدى صناديق الخروم بالخزانة المذكورة. انظر المرشد الوثيق إلى أمهات المذهب المالكي ص: 70، وكتاب دراسات في مصادر الفقه المالكي ص: 28، وكتاب اصطلاح المذهب: 106-107.

(1) نص الماء يَنْصُ ونُضِضاً: سال قليلاً قليلاً. القاموس، مادة نص.

(2) في المعيار: كالمدين.

(3) نوازل البرزلي: 1/ 572، وهو نفسه بالمعيار: 1/ 378. باب ما يأخذ الولاء من الزكاة يجزئ.

(4) في البرزلي: (و) والإصلاح من المعيار.

المائة درهم، (وهو)⁽¹⁾ استحسان واجتهاد، ولو أعطى أكثر من هذا، وثمّ أخرج منه فقد أخطأ وأجزأ⁽²⁾.

102 - وسئل عن رجل فقير يسكن مع قوم فأعطوه زكاة أموالهم ثم جاء من استحق رقبته أنه عبد، هل يميزهم ما دفعوا إليه؟
قال: نعم، وهو أحسن، وقد اختلف فيه.
قيل له: أرايت إن تزوج عندهم حرة؟
قال: هي بالخيار⁽³⁾.

103 - وسئل عن رجل بالمدينة، وله أخ بالبادية، هل يعطيه من زكاته؟
قال: نعم، إذا كان فقيراً⁽⁴⁾.

104 - وسئل عمن دفع حائطاً إلى غيره مساقاة، هل عليه الزكاة؟
قال: نعم، يخرج الزكاة من جميعها، ثم يقيمها وما بقي⁽⁵⁾.

105 - وسئل عن زكاة الفطر إذا كان عيش القوم حيتان، هل تخرج منها؟
قال: نعم.

(1) في المعيار : وهذا.

(2) نوازل البرزلي : 1/ 576-577، وانظره في المعيار : 1/ 379. باب إعطاء الزكاة الكثيرة لفقير واحد.

(3) م. مخ. ممكروت صفحة 12، جواب أبي محمد في الزكاة.

(4) نفسه.

(5) م. مخ. ممكروت صفحة 12، جواب أبي محمد في الزكاة.

قيل له : أرأيت إذا كان عيشهم الزغل، هل يخرج منه زكاة الفطر ؟

قال : نعم، وقد اختلف في التين، وأبى مالك أن تخرج منه زكاة الفطر⁽¹⁾.

106 - **سُئِلَ** عن قدر المال الذي إذا ملكه الرجل لم يحل له أخذ الزكاة ؟

قال : إنما ينظر في ذلك إلى ما فيه الزكاة من العين، وألها قيمة ذلك من العين إذا

كان غير العين، ولا يعد ذلك مسلكه ولا خادمه وهذا قول المغيرة وغيره⁽²⁾.

107 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن امرأة فقيرة أو رجل له ولد غني أبى أن ينفق على أبيه

وتركه الوالد فلم يخاصمه، هل يعطى من الأعشار ؟

فأجاب: إنه جائز أن يعطى من الأعشار⁽³⁾.

108 - **وسُئِلَ** عن أخوات فقيرات لهن أخ غني يعود عليهن مع عملهن بأيديهن هل

يعطين من العشر ؟

فأجاب: إنهن يعطين من ذلك⁽⁴⁾.

109 - **وقيل** له: إن من الفقراء مَنْ يتهم بهال غير طاهر وينكر ذلك، هل يمنع من الأعشار ؟

فأجاب: إن كان للتهمة سبب يقوى به فهي شبهه، ومن أعطاه أجزأه⁽⁵⁾.

(1) م. مخ. مكروت صفحة 12، جواب أبي محمد في الزكاة.

(2) م. مخ. مكروت صفحة 39، جواب أبي محمد.

(3) الحاوي للفتاوى صفحة 22أ - مسائل الزكاة.

(4) الحاوي للفتاوى صفحة 22أ - مسائل الزكاة.

(5) الحاوي للفتاوى صفحة 22أ - مسائل الزكاة.

110- **وسئل** عن أهل قرية عندهم فقراء وإلى جانبهم بالقرب منزل به فقراء، هل يعطون من عندهم من الفقراء ما يقوتهم ثم يعطون ما بقي إن بقي لفقراء من يليهم من المنازل؟ أم كيف الوجه في مثل هذا؟ وكيف إن كان فقراء مَنْ يليه من المنازل أشد حاجة؟

فأجاب: أن يبدأوا بمن عندهم وما فضل يعطونه لمن يليهم من الفقراء، هذا هو المستحب⁽¹⁾.

(1) الحاوي للفتاوى صفحة 22 - مسائل الزكاة.

[من فتاوى الحج⁽¹⁾]

111- سئل ابن أبي زيد عمّن أراد الحج، فمنعته والدته [وهو ضرورة]⁽²⁾، أو أذنت له وهي كارهة ؟

فأجاب: ينبغي مبادرته للفرض وليلتطف في رضاها. فإن لم ترخص، فليخرج إن شاء⁽³⁾ وينبغي المبادرة بالفرض، فإن التأخير لا يزيد إلا شراً، ولا يأتي خيراً يُتَظَر، وإنها استحب مالك الإقامة إلى السنة الأخرى [إذا أبى أبواه]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

- (1) الحج : هو القصد أصلاً، وقد غلب على قصد الكعبة للنسك المعروف اصطلاحاً.
وفي الشرع: عبارة عن قصد مخصوص إلى مكان مخصوص في زمان مخصوص. والجهة بالكسر- المرة. أنيس الفقهاء: 139، وانظر: الحدود والأحكام: 26، وطلبة الطلبة: 64، والتعريفات: 82، وتنبية الطالب: 130، والمذهب في مسائل المذهب: 561/2 كتاب الحج، والذخيرة: 173/3.
وقال في الاقتضاب في غريب الموطأ: "الحج معناه في اللغة: القصد إلى الشيء، وكثرة التردد إليه، ومنه سميت المحجة، إنها تأويلها: الموضع الذي يختلف الناس إليه، ويرددون عليه.
وتقول العرب: جاء الحاج والنَّاجُ والدَّاجُ، فالحاج: الحجاج: الذين لهم نية في الحج، والنَّاجُ: الذين خرجوا رياءً بلا نية، والدَّاجُ: الذين يدجون على آثارهم ويشمون معهم" 374/1. وانظر أيضاً: التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه فشام بن أحمد الوقشي الأندلسي: 364/1.
(2) ساقط من المعيار، والإكمال من الحاوي: 32 ب.
(3) في المعيار: زيادة (الله).
(4) في البرزلي: (في منعه من أبويه، وما أثبتناه من الحاوي).
(5) نوازل البرزلي: 591/1، وانظره في المعيار: 437/1. باب: لا يترك الحج من منعه وأطلته منه. كنا في الحاوي صفحة: 32 ب - مسائل الحج
قال البرزلي: ظاهر فتوى الشيخ أنه على الفور. وهي رواية البغداديين... ومن رواية ابن نافع يؤخر عامين لإذن أبويه.

112 - وسُقِلَ عن قوله صلى الله عليه وسلم: "حُجِّي واشتري [وَقُولِي اللَّهُمَّ]"⁽¹⁾
مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي"⁽²⁾؟

فأجاب: ليس العمل عليه، وإجماع الناس على خلافه في المحصر بمرض⁽³⁾.

وأما حضر العدو، فابن الماجشون⁽⁴⁾ يقول: إذا صده العدو بعد (إحرامه)⁽⁵⁾ يتم حجه أينما حبسه [العدو]⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(1) ساقط من البرزلي، والإكمال من متن صحيح مسلم.

(2) الحديث روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على فُصَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ مَا: أَرَدْتَ الْحُجَّ؟ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً. فَقَالَ لَهَا: حُجِّي واشتري وقُولِي: اللَّهُمَّ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي، وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُقْدَادِ.

أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، رقم 1207 والحديث ورد من طرق متعددة. وأخرجه البخاري في كتاب الحج حديث رقم: 5089، والنسائي في سننه حديث رقم: 2768، وفي مسند أحمد حديث رقم: 25131.

والسؤال في الحاوي: "سُئِلَ عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم لصفية أتريدين الحج أو نحو هذا".
(3) للحديث الذي رواه يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، أنه قال: الْمُحَصَّرُ - بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا، أَوِ الدَّوَاءِ، صَنَعَ ذَلِكَ وَاقْتَدَى.

خَرَّجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحْصَرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ.

(4) ابن الماجشون: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله التميمي، بالولاء أبو مروان بن الماجشون، فقيه مالكي، دارت عليه الفتيا في زمانه، وكان سحنون يثني عليه ويفضله. توفي سنة 212 هـ انظر ترجمته في الديباج: 6/2. والشجرة: 56.

(5) في الحاوي: (بعد وفاته).

(6) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(7) نوازل البرزلي: 1/592. في المدونة: مَنْ أَحْصَرَ بَعْدَ أَوْ فِتْنَةٍ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ يَتَرَبَّصُ بِإِرْجَاءِ-

113 - سئل ابن أبي زيد عمّن استأجر رجلا للحج بدنانير وبطعامه، فلما بلغوا مصر-

طرده فحج وحده، ورجع يطلب كراءه؟

فأجاب: يلزمهم كراؤه ومضيه معهم.

قيل له: فإن أجز نفسه من آخر بعد طرده كيف ترى؟ وهل لهم فسخ الثانية إن

أرادوا أم لا؟

فقال لي: إن قالوا: امض عنا، فلا حاجة لنا بك إلى أقصى الحج وعليهم البقية

فلا قيام لهم، وإن لم يقولوا له غير امض عنا فقط فهذا محتمل فيحلفون أنهم ما

أرادوا إلا منعه في وقت دون أقصى السفر، ثم لهم فسخ الإجارة.

قيل له: فإن ثبت أنهم طرده للأبد أيجاسبونه فيها قبض في الثانية؟ فلم يجب

على هذا الفصل⁽¹⁾.

114 - سئل ابن أبي زيد عن التفضيل بين الحج والغزو؟

فقال: الحج، لا يشوبه شيء من الرياء⁽²⁾.

= كشف ذلك فإذا يس من أن يصل إلى البيت فليحل بموضعه حيث كان من البلاد في الحرم أو غيره

ولا هدي عليه. وانظر الفتوى في الحاوي صفحة: 32 ب - مسائل الحج.

(1) المعيار المغرب: 231/8، من استأجر رجلا للحج.

(2) موارد التنجاش ومصادر الفلاح على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: 153/1.

وقال ابن القاسم: الحج أحب إلي من الغزو إلا في الخرف، ومن الصدقة إلا في المجاعة، والصدقة

أفضل من العتق.

[من فتاوى الضحايا⁽¹⁾ والذَّبائح⁽²⁾]

115 - سُئِلَ ابن أبي زيد عن الإبل والبقر إذا (عُرِقت)⁽³⁾، ثم غُرقت، ثم أدرَكَت فذَكِيت، وذلك في عرس أو غيره، فهل تُوَكَّل ؟
فأجاب: بأنها تُوَكَّل، (وليس ما صنع بها من المقاتل⁽⁴⁾ التي لا تحبس معها)^(2X1).

(1) الضحايا جمع أضحية: اسم لما يضحي بها أي يُذبح. ويقال: ضحية وضحايا كهديّة وهدايا. أنيس الفقهاء: 278. والضحية: هي الذبيح في الوقت المخصوص شرعاً. الحدود والأحكام: 113 وانظر: طلبه الطلبة: 217. وفي المذهب: "والأضحية بضم الهززة وكسرهما وتشديد الياء، وتجمع على أضاحي، بتشديد الياء، ويقال: ضحية بفتح الضاد، وجمعها ضحايا وضحيات، ويقال أيضاً: أضحاة، وتجمع على أضاح وأضحي كإرطاة وأرطى" 787/2.

وقال في حدود ابن عرفة: "اسمها ما تقرب بذكاته من جذع ضأن أو ثني سائر النعم سليمان من بَيْن عيبٍ مشروطا بكونه في نهار عاشر ذي الحجة أو تاليته بعد صلاة إمام عبيده له وقدر زمن ذبحه لغیره ولو تَحَرَّياً لَغَيْرِ حَاضِرٍ" شرح الحدود: 169، وكتاب الاقتضاب في غريب الموطأ لمحمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرنى التلمساني: 47/2.

(2) الذبائح جمع ذبيحة:، وهي اسم ما يذبح كالذبيح. أنيس الفقهاء: 277. وانظر طلبه الطلبة: 215. وفي المغرب: الذبائح جمع ذبيحة وهي اسم ما يذبح كالذبيح، وقوله "إِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَخْبِرُوا الذَّابِحَةَ" خطأ. وإنما الصواب الذَّابِحَةُ، لأن المراد الحالة الهيئة، والذبيح قطع الأوداج وذلك للبقر وللغنم ونحوها: 303/1. وانظر الحدود والأحكام: 111، وتبيين الطالب: 180، والمصباح: 94/1. وقال في حدود ابن عرفة: "لَقَبٌ لما يجرم بعض أفراد من الحيوان لعدم ذكاته أو سلبها عنه وما يباح بها مقدوراً عليه": 163. (3) في المعيار: عرقها.

(4) قال ابن رشد في المذهب: "والمقاتل خمسة: انقطاع النخاع، وانتشار الدماغ، وفري الأوداج، وانتقاب المصران، وانتشار الحشوة": 814-815/2. وانظر متقى الباجي: 114-115/3، والجواهر لابن شاس: 938/2. وقد بين هذه المقاتل الشيخ مبارك علي الحسائي في التسهيل، قال:-

116 - سئل عن رجل ردَّ يده في الذبيح مرَّتين أو ثلاثاً ؟

قال: لا يغرم ذلك إذا لم يرفع يده، وتفسير ابن عباس: إذا ردَّ يده لم تؤكل، ذلك عنده إذا رفع يده وهو يظن أن الذكاة قد ماتت ثم تبين له أنه بقي شيء من ذلك فردَّ يده فأتى الذكاة. قال: لا تؤكل، وإن رفع، ثم رده ليتيم ما بقي من الذكاة في رفع واحد فإنها تؤكل. وروى ابن وهب أنه قال: تؤكل على كل حال⁽³⁾.

117 - وسئل عن رجل ترك الصلاة من غير جحد، هل تحل ذبيحته ؟

قال: نعم⁽⁴⁾.

= يقطع النخاع: مثلث النون، مخ أبيض في فغار العنق، بفتح الفاء، والظهر بين فلكه يوصل أثر الدماغ للقلب وأثر القلب للدماغ، فيفاجئ الموت.

وبشر دماغ: وهو ما تحوزة الجمجمة، لا شذخ الرأس دون انتشار دماغ فغير مقتل، ولا رَضَّ أنثيين، وكسر عظم صدر، (وغير ذلك من باقي المتالف الآنية في باب الجراح فليس منها).

أو نثر حشوة: بضم الحاء المهملة، وكسر هاء فشين معجمة، وهي كل ما حواه البطن من كبد، وورقة، وأمعاء وكل وقلب، أو بعضها. وفري ودج: أي إبانة بعضه من بعض.

وثقب: أي خرق مُصران، بضم الميم كـرغفان، أي ثقبه، تحقيقاً، أو شكاً، أو هماً، وكذا يقال في قطع نخاع ونحوه مما قد يخفى، وأحرى قطعه.

واحترز بمصران عن ثقب الكرش فليس بمقتل فتؤكل. انظر: تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك: 3/ 1009.

(1) ساقط من المعيار.

(2) نوازل البرزلي: 1/ 631، وانظره في المعيار: 2/ 29. باب: تؤكل الإبل والبقر التي تعرقب ثم تذبح. والنوازل الجديدة الكبرى: 2/ 551.

(3) مجموع مخ لمكروت الصفحة: 5.

(4) نفس المصدر. وهو قول ابن جزى. قال: "وأما تارك الصلاة فتعجز ذبيحته خلافاً لابن حبيب". انظر القوانين الفقهية: 121.

[من فتاوى الأيمان ⁽¹⁾]

118 - سئل ابن أبي زيد عن رجل حلف على شيء واحد ؟

فقال: الأيمان كلها لازمة كررها مراراً في مواطن مختلفة، وحنث في كل مرة منها ما الذي يلزمه ؟ وكيف إن كانت أيمان مختلفة على أشياء مختلفة في مواطن مختلفة وحنث في كل يمين منها، ويمينه في كل شيء إن قال الأيمان كلها لازمة لي، ما الذي يلزمه ؟
فأجاب: إن لم يخص في قوله الأيمان كلها لازمة لي ما بعينه أخرجه من جملة ما جمع فعلية كفارة يمين، والمشي إلى مكة وصدقة ثلث ماله، وإن كان عنده زوجة حنث فيها بالطلاق الثلاث فكل مملوك عنده يعتقه.

وأما تكريره ذلك في شيء واحد حنث فيه، فلا يلزمه في اليمين بالله إلا كفارة واحدة، ويلزمه في الصدقة ثلث واحد، ويلزمه في المشي كل مرة مثنى- إلا أن يتأول بالتكرير يميناً واحدة بقررها. وأما الطلاق فتبين منه بأول يمينه، وأما إذا كان ذلك في أيمان مختلفة فعليه اليمين بالله في كل شيء كفارة.

1 - الأيمان: هو جمع يمين، وهو لغة: القوة، وشرعاً تقوية أحد طرفي الخبر بذكر اسم الله تعالى أو التعليق. أنيس الفقهاء: 171.

وفي طلبية الطلبة: "اليمين البدئية، وكانوا إذا تحالفوا تصافحوا بالأيمان تأكيداً لما عقدوا فسمي القسم يميناً لاستعمال اليمين فيه، واليمين أيضاً القوة، قال الله تعالى: ﴿لَا تَحْنُتُمْ يمينُ﴾ قيل: أي بقوة وقدره وسمي القسم يميناً لأن الحالف يتقوى بيمينه على تحقيق ما قرنه بها من تحصيل أو امتناع". 141، وانظر: الحدود والأحكام: 43، وانظر: المذهب: 747/2، وتبني الطالب: 56، وشرح حدود ابن عرفة: 176.

وأما الصدقة فثلث واحد تجزيه على اختلاف فيه، والمشي والطلاق على ما ذكرنا في الزمارة في التكرير⁽¹⁾.

119 - **سئل** ابن أبي زيد عمّن حلف بالله لا يفعل كذا، ثم كرر اليمين على ذلك بالمصحف؟

فأجاب: بأن الكفارة لا (تتكرر)⁽²⁾⁽³⁾.

120 - **وسئل** عن ذات زوج حلفت بصدقة شيء معين من مالها، وعليها دين، إن أزيل كان المحلوف به أكثر من (الثلث)⁽⁴⁾، وإن لم يُزَلْ، كان أقل من الثلث، فهل يعتبر ثلثها بعد المحاسبة بالدين أم لا؟

(فإن بقي ما تكون الصدقة ثلثه مضى، وإن كان أكثر فللزواج ردّه)⁽⁵⁾؟

فأجاب: هو معتبر كالزكاة، إنما يزكى ما بقي من المال بعد طرح الدين، فإن بقي النصاب زكى وإلا فلا⁽⁶⁾.

(1) مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام للقاضي عياض وولده صفحة 302 كتاب الأيمان بالطلاق.

(2) في النوازل الجديدة الكبرى: (لا تُكرَّر).

(3) نوازل البرزلي: 48/2، وانظره في المعيار: 61/2. باب من حلف بالله ثم بالمصحف لا تتكرر وعليه كفارة. والنوازل الجديدة الكبرى: 506/2. والفتوى في الحاوي: 25 ب - مسائل الأيمان.

(4) في النوازل الجديدة الكبرى: (ثلث مالها).

(5) ساقط من النوازل الجديدة الكبرى، وانفردت به باقي المصادر.

(6) نوازل البرزلي: 49/2، وانظره في المعيار: 61/2. باب من حلفت بصدقة أكثر من ثلث مالها فللزواج رده. والنوازل الجديدة الكبرى: 538/2. وجاء السؤال في الحاوي بطريقة أخرى، قال فيه:

"سئل عن امرأة حلفت بصدقة شيء من مالها معين وهو أقل من ثلثها وحشت وعليها من الدين ما إذا-

121 - **وسئل** عن المحجور⁽¹⁾ إذا حنث (باليمين)⁽²⁾ بالله تعالى، هل يكفر بأحد

الأصناف الثلاثة⁽³⁾ إن كان له مال، أو لحاجره منعه من (ذلك، فيصوم)⁽⁴⁾؟

فأجاب: مَنْ لم يبلغ، (فلا يمين عليه)⁽⁵⁾، وَمَنْ بلغ من السفهاء بالكفارة عليه في ماله، وَمَنْ لا مال له صام، إلا أن يكفر عنه وليه⁽⁶⁾.

122 - **وسئل** عَمَّنْ حلف بالصدقة، وعليه دَيْنٌ؟

= "حبست ما كان ما كان الذي حلفت به أقل من ثلثها، هل للزوج أن يرد يمينها ويحسب عليها الدين في ماها: فأجاب: إنها ينظر إلى ثلثها بعد عزل الدين عليها وإن كان ما حلفت به أقل من ثلث ماها جاز وإن كان أكبر فالزوج مخير في قولنا".

(1) **التجبر** في اللغة: قال ابن فارس: الحاء والجيم والراء أصل واحد، وهو المنع والإحاطة على الشيء، وفي الاصطلاح: صفة حكيمه توجب منع موصوفها نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بهاله. انظر معجم مقاييس اللغة: 2/ 138، وحدود ابن عرفة ضمن شرح الرصاع: 435.

والأصل في مشروعته قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا الْمَالَ عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ سورة النساء، الآية: 5. وأسباب الحجر تسعة: الصبا، الجنون، والتبذير، والرق، والفلس، والمرض، والنكاح في الزوجة. فأما حجر الصبا فينقطع بالبلوغ مع الرشد. انظر: جامع الأمهات: 385، وجواهر ابن شاس: 2/ 796. (2) في موارد النجاح: (في اليمين).

(3) وهي المشار إليها في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفَسْقِ فِي إِنْيَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ إِنْيَانِكُمْ﴾ سورة المائدة الآية 89.

(4) في موارد النجاح: (الصوم).

(5) في النوازل الجديدة الكبرى: فلا صوم عليه.

(6) نوازل البرزلي: 2/ 49، وانظره في المعيار: 2/ 61. باب من حلفت بصدقة أكثر من ثلث ماها فللزوج

رده. والنوازل الجديدة الكبرى: 2/ 538. وانظره في: موارد النجاح: 1/ 281. قال البرزلي: تنخرج المسألة عندي على مسألة الظهار.

فأجاب : (يؤدي)⁽¹⁾ ذَيْتَه ومهر (امراته)⁽²⁾، فإن بقي شيء تصدق بثلثه⁽³⁾.

123 - **وسئل** عَمَّنْ له زوجة وأولاد، وهو ذو صنعة تقوم بجميعهم، تعلق قلبه [بالسفر]⁽⁴⁾ كل سنة لرجاء الفضل [ويترك]⁽⁵⁾ زوجته وأولاده بالمضيعة، هل الراجح سفره، أو إقامته لطلب قوت عياله ؟

فأجاب : إن نذر⁽⁶⁾ ذلك فعله الوفاء، وإن لم ينذره، فأرجو أن يكون جلوسه للقيام بعياله أفضل⁽⁷⁾.

(1) في الحاوي : (يقضي).

(2) في الحاوي : (نساه).

(3) نوازل البرزلي : 2 / 49 - 50، كذا في الحاوي صفحة 25 مسائل الأيمان. وانظره في المعيار : 2 / 61. باب من وجبت عليه كفارة وعليه دين أخرج الدين أولا. قال البرزلي : "وهذا في الحقوق المينة، فإن كان مستغرق الذمة لغیر معين فقيه خلاف". وذكره صاحب النوازل الجديدة الكبرى : 2 / 536.

(4) في البرزلي : (للسفر)، وما أثبتناه من المعيار.

(5) في البرزلي : (ترك) وما أثبتناه من المعيار.

(6) التنذر : ما كان وعداً على شرط، فعَلَى إِنْ شَفَى الله مريضاً كذا نَذَرَ، وَعَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بدينارٍ، ليس بتنذير. والتنذيرة : ما تعطيه. القاموس، مادة : نذر.

(7) نوازل البرزلي : 2 / 50، وانظره في المعيار : 2 / 61 - 62. باب جلوس الرجل للقيام بعياله خير من سفره. وفي الحاوي قال في سؤاله :

"وسئل عن رجل له زوجة وأطفال صنعته حريري ومنها قوته يتعلق قلبه بالسفر كل سنة بمكة وترك عياله وأطفاله ليس لهم من يقوم مقامه إذا غاب عنهم وهو يزيد في ذلك الفضل فعوقب في ذلك وقيل له أن عليك فروضاً أوجب مما يخرج إليه ؟ فقال إنه شيء جعلته على نفسي أخشى أن يلزمني منه شيء إن تركته ؟ فأجاب :".

- 124 - سئل ابن أبي زيد عمن حلف أن لا يبيع (سلعته)⁽¹⁾ من فلان، فاشتراها آخر لنفسه، ثم قال: إنما اشتريتها للمحلول عليه، وقد كذبتك ؟
- فأجاب: بحت، (ومضي)⁽²⁾ البيع، إلا أن يشترط عليه، أنه إن اشترها لفلان، فلا يبيع بينه وبينه، فيفسخ البيع (ولا بحت)⁽³⁾⁽⁴⁾.
- 125 - وسئل عمن حلف بصدقة ماله، وفي ماله غلة، وما استغله، وبقي مدة بيده ثم أراد الخروج من العهدة، أيؤدي ثلث ما تصدق به، وما انتقل ؟
- قال: نعم⁽⁵⁾.
- 126 - وسئل عمن حلف (بعتق عبده أو يبيعه)⁽⁶⁾، فتصدق به على ابنه [الصغير]⁽⁷⁾،

(1) في النوازل الجديدة الكبرى : (سلعة).

(2) في الحاوي: (ويجوز).

(3) في المعيار: (ولا حنت عليه)، وكذا في: النوازل الجديدة الكبرى: 503/2. وذكره في الحاوي صفحة 27ب - مسائل الأيمان.

(4) نوازل البرزلي: 84/2، وانظره في المعيار: 67/2. باب من حلف ألا يبيع سلعة لفلان فاشتراها له آخر. وانظر أيضًا: النوازل الجديدة الكبرى: 503/2.

(5) نوازل البرزلي: 86/2، وانظر النوازل الجديدة الكبرى: 503/2. وذكره في الحاوي بلفظ مغاير فقال: وسئل عن رجل حلف بصدقة ماله وله دواب ومواشي وغير ذلك مما يشتغل فحنت فسكت مدة والمال بيد لم يخرج له ثم تاب بعد ذلك وأراد إخراج جميع ما حلف بصدقته فتصدق به عليه أن يتصدق بها استغل ؟ فأجاب: نعم". صفحة 27ب - مسائل الأيمان.

(6) في المعيار: (بعتق عبده إن باعه)، وكذا في النوازل الجديدة الكبرى: 503/2.

(7) في البرزلي: (الطفل)، وما أثبتناه من المعيار والنوازل الجديدة الكبرى: 503/2.

وأراد (بيعه)⁽¹⁾ عليه ؟

فأجاب: أراه يحنث⁽²⁾.

127 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن حلف لا أقام في هذا البلد في هذه السنة، فأقام بعد يمينه مدة يمكنه الرحيل قبل تمام السنة، فلم يفعل ؟

فأجاب: هو حانث بإقامته بعد يمينه. وكذا قوله لا سَكَنْتُ، وإنما يفترق الأمر في قوله: لأنتقلن (أو)⁽³⁾ لأرحلن، فهذا لا يحنث بالمقام، إذا لم يضرب أجلاً فيجاوزه، أو ينوي استعجال ذلك، فيؤخره. فإن كانت يمينه بالطلاق مُنِعَ من وطء امرأته حتى ينتقل، واختلف ما الذي (يبر)⁽⁴⁾ فيه من الإقامة، فقيل: شهر، وقيل: خمسة عشر يوماً⁽⁵⁾.

128 - **وسُئِلَ** عَمَّنْ له والدة كبيرة، فأرادت غسل ثياب له، ولها نحو عشرين ثوباً، فلما غسلت نحو الثلاثة أو الأربعة من الثياب، أرادت استقاء ماء من زيرها بقربها في الدار، فمشت إليه فوقعت في مشيها، (فبكت)⁽⁶⁾، فرق لها ولدها، (فدنا للثياب)⁽⁷⁾ ليغسلها وقال : عليه المشي إلى مكة إن غسل هذا الثياب إلا

(1) في الحاروي: (أن يبيعه).

(2) نوازل البرزلي: 2/ 88، وانظره في الميعار: 2/ 67. باب من حلف ألا يبيع سلعة لفلان فاشترأها له آخر. والنوازل الجديدة الكبرى: 2/ 503. وانظره في الحاروي صفحة 28 - مسائل الأيمان.

(3) في الميعار: و.

(4) في الميعار: يبرأ.

(5) نوازل البرزلي: 2/ 105، وانظره في الميعار: 2/ 76.

(6) في الميعار: فأوجعتها.

(7) في الميعار: فر من الثياب.

أنا. فأنت فَنَحَّأها عن الجفنة فدارت من خلفه فوضعت يدها فيها فمرت ثوباً بيدها، فقال لها: لا تخشيني، فتركت، فغسل بقية الثياب. وأراد رفع المشقة عنها، فاستقت الماء من الزير بعد يمين ولدها، فغسل به، ولم يرد يمينه استقاء ماء ولا غيره، وإنما أراد غسل الثياب فقط ؟

فأجاب: إن كان الذي صنعت بيدها في الثوب بعد يمينه لم (يتمنع)⁽¹⁾ فيه ما يحمل عن الخالف كلفة، وفيما وَلِيَهُ من غسل الثوب المعروك، فلا حث عليه إن شاء الله. وأما استقاؤها من الزير فليس في ظاهر يمينه ما يدل عليه، فليس عليه شيء في الظاهر، إلا أن يكون (في)⁽²⁾ نيته لا يتولى الغسل، (وأسبابه)⁽³⁾ إلا هو، فيجري على قصده الحث، والله أعلم⁽⁴⁾.

129 - **وسئل** ابن أبي زيد عمَّن كان يسكن مع أصهاره بزوجه، ف وقعت بينهما مشاجرة، فقال الأصهار : اخرج عنا، فحلف بالأيمان اللازمة لا أسكنهم أبداً، فدخل الدار أخرى، وعرض له سفر وسافر، ثم رجع فوجد زوجته في الدار المحلوف عليها، وكانت تتردد إلى أهلها بالزيارة من غير سكن ؟

فأجاب في النوادر⁽⁵⁾:

(1) في المعيار : تصنع .

(2) ساقط من المعيار .

(3) في المعيار : والسقاية .

(4) نوازل البرزلي : 2 / 105-106، وانظره في المعيار : 2 / 77. باب من حلف أن يغسل ثيابه بنغه شفقة على أمه فأعانه فلا حث عليه .

(5) النوادر والزيادات : 4 / 146-147 فيمن حلف ألا يسكن فلانا .

من سماع ابن القاسم من العتبية^(2x1) فيمن سكن مع أخت امرأته في بيت، فحلف بالطلاق، لا يسكنها فخرج عنها وتركها حتى وجد مسكنًا نقلها إليه. ثم سافر فانهدم مسكنه فانتقلت إلى أختها حتى قدم زوجها، فإن لم ينو لا تدخل عليها لزيارة أو مرض لم يحنث إن دخلت ومرضتها؛ لأنه خرج ولم يسكن، وإنما كان منها غير مانوى. أصبغ : يعني أنه نوى أن لا يسكنها (بسيه)⁽³⁾، ولو أبهم يمينه، حنث في تركه إياها معها حتى وجد منزلاً. انتهى⁽⁴⁾.

130- **وسئل** عمن خطب ابنة عمه وهى في منزل، غير منزله، فأجابوه إلى النكاح وسؤفوا⁽⁵⁾ به في الخطبة وقتًا بعد وقت، وأمرًا بعد أمر حتى توقف. وقال : إن تزوجت من هذا المنزل امرأة فهى طالق، ولم يذكر واحدة، ولا أكثر، ثم أسف على يمينه، وهو حريص على ابنة عمه، لصلة الرحم، ولسترها ليتمها، وإنما سؤف أخوها.

(1) العتبية : لقد أطلق الفقهاء على هذا الكتاب اسمين أحدهما : المستخرجة على أساس أن ما جاء فيها هو مستخرج مما سبقه من أمهات الفقه المالكي ومن أقوال علمائه وأئمنه. وثاني الاسمين العتبية نسبة إلى مؤلفها. والعتبية أو المستخرجة هي إحدى أمهات كتب الفقه المالكي بالأندلس لمؤلفها أبي عبد الله محمد بن أحمد العتبي. توفي سنة 254 هـ انظر ترتيب المدارك : 3 / 145.

(2) انظر : العتبية/ البيان والتحصيل : 6 / 8.

(3) في النوادر : بنفسه.

(4) نوازل البرزلي : 2 / 124. انظر النوادر والزيادات : 4 / 146-147. فيمن حلف ألا يسكن فلانًا.

انظر البيان والتحصيل : 6 / 8.

(5) أكثر من كلمة : سوف ... سوف ... لأجل المبالغة أو التهريب من تنفيذ الالتزام.

فأجاب: إن تزوج من المنزل لزمه الحنث، وهو واحدة إلا أن ينوي أكثر⁽¹⁾.

131 - **سُئِلَ** عَمَّنْ حَلَفَ أَلَا يَشْتَرِي حَوْتًا صَغِيرًا، فَاشْتَرَى حَوْتًا كَبِيرًا فَوَجَدَ فِي بَطْنِهِ صَغِيرًا؟

قال : هو حانت إن ابتاعه بالتحري، فإن ابتاعه وزناً فلا شيء عليه⁽²⁾.

132 - **سُئِلَ** عَمَّنْ حَلَفَ لَأَمْرَأَتِهِ يَشْتَرِي لَهَا سَلْعَةً، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ، وَأَرَادَ أَنْ يَعْطِيَهَا قِيمَتَهَا؟

قال : ذلك إلى نيته⁽³⁾.

133 - **وَسُئِلَ** عَنْ رَجُلٍ تَكَلَّمَ مِنْ الْجَنِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ آخَرٌ: أَخْرِجْ مِنْهُ، وَأَنَا أُعْطِيكَ

عنه كذا ؟

قال: لا شيء عليه⁽⁴⁾.

134 - **سُئِلَ** عَنِ الْبَكْرِ فِي حَجَرِ أَبِيهَا أَوِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَحْتَلَمْ أَوِ السَّفِيهِ الْبَالِغِ مِمَّنْ لَا

يَجُوزُ عَطَايَاهُمْ وَلَا هِبَاتِهِمْ أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفُوا بِاللَّهِ هَلْ يَكْفِرْنَ بِالْعَتَقِ أَوِ الطَّعَامِ أَوِ

الْكِسْوَةِ ؟ وَهَلْ لِلأَبِ أَوِ الْوَصِيِّ أَنْ يَبْرَ لَهُمْ لِذَلِكَ أَوِ الصَّوْمِ يَلْزِمُهُمْ ؟

فأجاب: أما من لم يبلغ الحلم من الصبيان والمحيض من النساء فلا يلزمه كفارة، وأما من

بلغ الحلم من بكر وسفيه في ماله فمن لم يكن له مال صام ثلاثة أيام إن لم يكفر عنه الأب⁽⁵⁾.

(1) نوازل البرزلي : 2 / 130.

(2) م. مخ. تمكروت الصفحة : 40 الجزء السادس : جواب أبي محمد.

(3) م. مخ. تمكروت الصفحة : 3.

(4) م. مخ. تمكروت، الصفحة : 3.

(5) الحاوي للفتاوى صفحة 25 ب مسائل الأيمان.

[من فتاوى النكاح⁽¹⁾]

135 - وسئل ابن أبي زيد عمّن طلق امرأته (طلقة رجعية)⁽²⁾، ثم تزوجها بنكاح جديد، (بشروطه)⁽³⁾ في العدة، ودخل بها ؟

فأجاب: (تزوجها رجعية)⁽⁴⁾، ولا صداق⁽⁵⁾ لها إلا [الصداق]⁽⁶⁾ الأول، ويرجع عليها [بالصداق]⁽⁷⁾ الثاني⁽⁸⁾.

(1) النكاح: في اللغة جاء بمعنى الوطء وبمعنى العقد. وفي الشريعة، عبارة عن عقد مخصوص أحد ركنيه الإيجاب، والآخر القبول بلفظ مخصوص. الحدود والأحكام: 30، وانظر: أنيس الفقهاء: 145، وطلبية الطلبة: 85، والتعريفات: 246.

وقال في حدود ابن عرفة: "النكاح عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية، غير موجب قيمتها ببينة قبله، غير عالم عاقدها جرمتمها إن حرّمها الكتاب على المشهور أو الإجماع على الآخر" شرح الحدود: 211.

(2) في الحاروي: (ثم جهل الرجعة) صفحة 66ب.

(3) في الحاروي: (ورلي وصداق وذلك كله في العدة).

(4) في الحاروي: (أن تزويجه ها رجعة).

(5) قال في التعليق على الموطأ: "في الصداق خمس لغات: صَدَاقٌ وَصَدَاقٌ بفتح الصاد وكسرهما، وَصُدُقَةٌ، وَصُدُقَةٌ وَصُدُقَةٌ، واشتقاقه من صدق النظر، وَصَدَقَ اللقاء" 7-6/2، وانظر: الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه: 98/2، ما جاء في الصداق والحجاء.

(6) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاروي.

(7) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاروي.

(8) نوازل البرزلي: 129/2-130. وانظر: النواذر والزيادات: 4/500 كتاب النكاح الثاني فبين أدخلت عليه غير زوجته. وانظر الفتوى في الحاروي صفحة 66ب. مخ.

136 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن القاضي يحكم لطالب، فيسأله في كتبه، ولا يكون في البلد من يعرف كتب الأحكام إلا القاضي، هل هو في مندوحة في عدم الكتب له ؟ وإن كتب بأخذ أجرة كتبه، وربما أعطي أضعاف أجره ؟

فأجاب: لو أن القاضي أفهم من يرجو أن يفهم عنه وجه ما يكتب ويدعُه يكتب ويتفقد ما يكتب ويزيد فيه وينقص، كان أبرأ له. ولو كتب وأخذ أجراً كان جائزاً إذا جرى على الصحة والسلامة، ولكنه ذريعة إلى أن يفتن أو يكسبه التهمة ما لم يكتسب، بسوء تأويلهم عليه. ولا يلزم القاضي جعل نسخة الحكم في ديوانه، ولكنه مستحسن، إذ قد يحتاج إليها.

وأما قوله لا يصح لها لعقد حتى يثبت ذلك عند القاضي لأنه وكيل مخصوص عند القاضي، فلا يزيد على ما جعل له شيئاً. واختلف في قضاة الكور، هل لهم النيابة عند وقوع العذر منهم أم لا ؟ فلا يبعد جزي هذا عليه⁽¹⁾.

137 - **وسُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ مَدَّ يَدَهُ إلى زوجته يريد (اللذة)⁽²⁾، فوقعت على ابنته ؟ **فأجاب:** إن لم تستقر يده عليها، بل رفعها من فوره، فلا شيء عليه. وإن استقرت [يده عليها]⁽³⁾ أو جذبها [إليه]⁽⁴⁾ للذة ولم يعلم بها، حرمت عليه أمها. ولو علم [أنها]⁽⁵⁾

(1) نوازل البرزلي: 2/ 184. وانظره في المعيار: 84/ 70 للقاضي أن يكتب الحكم لطالبه إذا لم يوجد كاتب.

(2) في الحاوي: (يريد أن ينال منها) صفحة 66 ب.

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(5) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

ابنته، (ووضع)⁽¹⁾ يده عليها للذة، فقد أتى أمراً عظيماً. وقد اختلف في هذا قول مالك: هل يحرم عليه أم لا ؟ وقد أتى بإثم⁽²⁾.

(1) في الحاوي : (فجعل).

(2) نوازل البرزلي : 314 / 2. قال البرزلي : "ومثله في المدونة إذا شرب الخمر في نهار رمضان جعل عليه الحد وزيادة العقوبة لكونه في أشرف الأزمنة. وكنا إتيان المحرمات من ذوات محرم، من هذا المعنى". وانظر المعيار : 255 / 3 من مد يده إلى زوجته يريد اللذة فوقعت على ابنته.

وقد ألف في هذا الموضوع الإمام أبو عبد الله المازري كتاباً سماه : "كشف الغطا عن لمس الخطأ" قال في مقدمته : "... وصل إلي كتاب ممن اشتهر بالنسك والعبادة والورع والزهادة وراغباً في أن أكتشف له عن حكم نازلة نزلت وهى ما تقول يرحك الله في رجل مد يده في الليل لمباشرة زوجته يلتذ بذلك، فصادفت يده ظهر ابنته منها والتذ بذلك. هل تحرم عليه الزوجة ؟ أم لا ؟ ورغب في كتابه إليّ في أن أكتشف له عن المذهب والعلّة وأبسط طرق الأدلة. فأجبت له ذلك [.....] في أن أكتشف بالجواب كربه وأتلج بالحق قلبه فيحرك ذلك كا [.....] في الخلاص من هول يوم القصاص ويذكر في بعض مناجاته ويخلص الدعاء في أفضل ساعاته والله يسمع منه ويحبب وهو السميع القريب. اعلم بصرك الله للحقائق أن هذه المسألة قد كثر نزولها وتكرر في هذه الأعصار الكلام عليها، وأنا أورد عليك ما علق بحفظي من مذاهب العلماء فيها، ثم أعطف بعد ذلك عن ذكر الصحيح عندي فيها وأبسط لك الدليل عليه.

فاعلم أنه قد اختلف الناس على أقوال: فمنهم من قال بالتحريم إذا وجدت اللذة ذهب إلى هذه من المتأخرين الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن. وقال : نزلت هذه المسألة بابين التبان، ففارق زوجته وبغيره من [] وأجبت بهذه في حياة الشيخ أبي الحسن بن القابسي [] وهو مذهب الشيخ أبي عمران. وحكى لنا الشيخ أبو عمر عبد الحميد أنه شافهه على المسألة الشيخ أبو إسحاق فذهب إلى التحريم وأن الشيخ أبا الطيب عبد المنعم قال : يؤمر بالفراق وتوقف عن جبره على ذلك وهو مذهب الشيخ أبي حفص العطار ومذهب الشيخ أبي القاسم السيوري وغيرهم وإليه كان يميل شيخنا أبو عمر عبد الحميد رحمه الله "مخطوط خاص. أصله من مكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور التونسي. وانظر الفتاوى في الحاوي صفحة 66 مخ.

138 - **وسئل** (عَمَّنْ بنى بزوجته)⁽¹⁾، ثم طلقها، وادعى عدم المسيس⁽²⁾، وكذبته،

فأخذت منه الصداق، ثم أخذت بعد ذلك تزني، فقالت: أقررت بالمسيس،

لأخذ الصداق، فهل يرجع عليها بنصفه أم لا ؟

فأجاب: (كذا ينبغي)⁽³⁾، [عندي]⁽⁴⁾ أن ذلك له عليها⁽⁵⁾.

139 - **وسئل** عَمَّنْ تزوج بكراً⁽⁶⁾، فزنت غصباً أو طائعة، فطولب بالصداق، فقال

لها: لا أؤدي إلا صداق ثيب⁽⁷⁾، فأبوا عليه، وقالوا: صداق بكر أو اترك، فلم

يفعل واحداً من الأمرين ؟

(1) في الحاوي : (عن رجل دخلت عليه زوجته).

(2) عدم المسيس : عدم الوطء.

(3) في الحاوي : (كذلك ينبغي).

(4) ساقط من البرزلي والمعار، والإكمال من الحاوي.

(5) نوازل البرزلي : 2 / 315. وانظر المعيار : 3 / 255 - 256 من طلق زوجته بعد أن بنى بها وادعى عدم المسيس.

وكذا في نوازل ابن شتغير : 381 المرأة تدعي المسيس. وفي أحكام الشعبي : 412، والحاوي للفتاوى : 66.

قال ابن شتغير : قال أبو محمد فيمن طلق زوجته قبل البناء وأنكر مسيها وادعى الزوجة فأغرمت الصداق ثم

أخذت تزني وقالت : لم يمسسني الزوج، وإنما قلت ذلك لأخذ الصداق، فللزوج الرجوع بذلك عليها.

وانظر الفتوى في الحاوي صفحة 66 مسائل النكاح.

(6) البكر: لفظاً مشتركة تقع على البكر لم تفتن، وتقع على التي لم يدخل بها زوجها وإن كانت ثيباً. وإذا

تزوج رجل من امرأة لم يكن لها زوج قبل ذلك وولدت لها أول ولدت فإن كل واحد من الزوجين يقال له :

بكر، ويقال للولد : بكر، وإياد عن الرازي بقوله : يَا بَكْرَيْن انظر التعليق على الموطأ : 2 / 43.

(7) الثيب : المذكورة هنا هي الموطوءة، يقال : امرأة ثيب ورجل ثيب. الذكر والأنثى فيه سواء. قال ابن

السكيت : وذلك إذا كانت المرأة قد دخل بها أو كان الرجل قد دخل بامرأته. تنبيه الطالب : 108.

فأجاب: هذه نازلة نزلت به، ويلزمه جميع صداقها المسمى إن دخل، أو نصفه إن طلق قبل الدخول⁽¹⁾.

140 - وسئل أيضا عمن تزوج بكراً فقال: وجدتها ثيباً، وأجبر في حينه بذلك، هل تعرض الجارية على النساء، أم لا؟ ولا يصدق عليها؟

فأجاب: اختلف في ذلك⁽²⁾، وأحب إلينا أن ينظر النساء إليها، فإن قلن القطع جديد، لم يقبل منه قوله، وإن قلن قديم⁽³⁾، فإن زوجها أبوها، أو أخوها فعليه صداقها، (ويرجع به عليها)⁽⁴⁾

وإن كان غيرهما فهي الغارة⁽⁵⁾، فيرجع عليها به، إلا ربع دينار⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(1) نوازل البرزلي: 315/2. وقال البرزلي: جواب الشيخ مبني على ما حكي في العتبية إن رأى ولي فاحشة من وليته فينبغي سترها، إذ لو كان عيياً لوجب ذكرها. وهو الجاري على القول بجبرها.
وانظر المعيار: 256/3 من تزوج بكراً فزنت غصباً أو طاعة، فعليه جميع الصداق. وانظر أيضاً النوازل الجديدة الكبرى: 423/3. وتذيل المعيار: 237/2 مسألة من تزوج بكراً فزنت غصباً أو طاعة، فطوب بالصداق.

(2) قال في العتبية: روى أصعب عن أشهب فيمن تزوج جاريةً على أنها بكراً فقال: وجدتها ثيباً، فلها عليه جميع الصداق. البيان والتحصيل: 103/5، وانظر النوادر والزيادات: 537/4 كتاب النكاح الثالث، فيمن نكح بكراً فأصابها ثيباً.

(3) في المعيار زيادة: (ينظر إلى من زوجها).

(4) في المعيار: يرجع به على أبيها أو أخيها.

(5) غَرَّةٌ غَرّاً وغروراً وغَرَّةٌ بالكسر، فهو مغرور وغرير، كأمير: خَدَعَهُ وأطعمه بالباطل فاغترَّ هو. القاموس المحيط، مادة غر.

(6) في المعيار زيادة: (ويأخذ ما بقي).

(7) نوازل البرزلي: 316/2. قال البرزلي: "العمل هذا إذا اشترط أنها بكر عذراء، ويمتثل الإطلاق لما-

141 - **وسئل** (عمّن هجم على امرأته)⁽¹⁾ هجوماً مفزعاً، فافترعها⁽²⁾ قبل الدخول، ما تصنع به ؟

فأجاب: إن كان بغير إذن أهلها فقد أساء، ولا شيء عليه، فإن لم ينقدها شيئاً نقدها، ومُنعت منه حتى ينقدها، وإن كان نقدها، بقيت معه إن كانت تتحمل الوطء⁽³⁾.

142 - **وسئل** عمّن زوّج عبده من أُمته بغير مهر⁽⁴⁾، ولا إسهاد ؟

= جرت العادة أن البكر هي العذراء على مذهب المتأخرين، وعلى مذهب المتقدمين لا يضر. ذلك وبه العمل. وانظر المعيار : 3/ 166-256 من تزوج بكراً فدخل بها وادعى أنه وجدها ثيباً، وانظر النوازل الجديدة الكبرى : 3/ 440-441. وانظر م. مخ. لمكروت، صفحة : 4، مع اختلاف في صيغة السؤال.

كما سئل القاضي عمّن تزوج صبية على أنها عذراء فوجدها ثيباً ؟

فأجاب : بأن هذا شيء لا يمنع الزوج من الوطء، وشيء يدخل على المرأة وهي لا تشعر، إما في الصغر لفقره ولعب، وإما في الكبر من تكرار الحيض، فتأكله الحيضة، ويحول الحجاب، وليس بعيب على كل حال. انظر نوازل البرزلي : 2/ 320. كنا في تذييل المعيار : 2/ 238 مسألة من تزوج بكراً فقال وجدها ثيباً هلل تؤخذ خيرة النساء فيها.

(1) في الحاوي : (سئل ابن أبي زيد عن الرجل يهجم على امرأته قبل الدخول بها هجوماً موهجاً مروعاً فافتضها ما يصنع به).

(2) افترعها : افتضها. يقال : فَرَعَ البكر : أي افتضها وأزال بكرتها.

(3) نوازل البرزلي : 2/ 316. وانظر المعيار : 3/ 256 من هجم على امرأته هجوماً فافترعها. وانظرها في الحاوي : 67 ب مسائل النكاح.

(4) المهر في اللغة : صداق المرأة، وهو : ما يدفعه الزوج إلى زوجته بمقدد الزواج، والجمع : مهر ومهورة. يقال : مهرت المرأة مهراً : أعطيتها المهر.

وفي الاصطلاح : هو ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بُضْع مهراً. انظر الموسوعة الفقهية الكويتية : 151/39.

فأجاب: إن اشتهر قبل البناء، فكان نكاحاً مشهوراً، فهو جائز، وينظر في المهر، فإن شرط إسقاطه، فهو فاسد أبداً⁽¹⁾.

143 - **وسئل** عَمَّنْ شهد على زوجها شاهدان بطلاقه، وهي تعلم زورهما، هل يباح لها التزويج أم لا ؟

فأجاب: هذا لا يعرف أبداً إلا على وجه أن يشهدوا أنه طلقها يوم الخميس، وتعلم هي أنها لم تفارقه فيه، فبهذا يظهر زورهم.

قال: وكذا ينبغي أن لا تتزوج⁽²⁾.

144 - **وسئل** عن إتيان النساء في المحل المكروه، وما صحَّ عن مالك فيه ؟ وكيف لو أكل⁽³⁾، ولم يتزل أیغتسل ؟

فأجاب: قيل : إنه يغتسل، ووطؤها في ذلك المحل، كرهه مالك، ولم يحرمه، ووردت في تحريمه أحاديث ضعيفة⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) نوازل البرزلي : 2 / 318 . وانظر المعيار : 3 / 256 من زوج عبده من أمته دون إشهار ولا مهر، وانظر أيضًا : 3 / 257 .

(2) المصدر السابق .

(3) الكسل : التثاقل عن الشيء والفتور فيه . وأكل في الجماع : خالطها ولم يُنزل، أو عزل ولم يرد ولداً . القاموس، مادة : كسل .

(4) نوازل البرزلي : 2 / 321 . وانظر المعيار : 3 / 258 إتيان النساء في المحل المكروه .

(5) وفي هذا الموضوع قال الإمام ابن شاس رحمه الله : "ويحل له كل استمتاع إلا الإتيان في الدبر . قال الأستاذ أبو بكر : ليس تحليله بمذهب لنا، بل هو حرام . ثم ذكر ما يحكى من نسبته إلى مالك رضي الله-

= عنه في كتاب نسب إلى مالك يسمى كتاب السر، ثم أبطل نسبة القول والكتاب المذكور إليه، وقد تقدم إبطال نسبة هذا الكتاب الذي يسمى بكتاب السر إلى مالك رضي الله عنه في كتاب الطهارة من هذا الكتاب بما أغنى عن إعادته، بل قد نص مالك رضوان الله عليه على تكذيب من نسب هذا القول إليه، فروى يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب أنه قال: سألت مالك بن أنس فقلت: إنهم قد حكوا عنك أنك ترى إثبات النساء في أدبارهن، فقال: معاذ الله، أليس أنتم قوماً عرباً؟ فقلت: بلى، فقال: قال الله جل ذكره: ﴿نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ وهل يكون الحرث إلا في موضع الزرع، أو موضع المنبت.

وكذلك روى الدارقطني عن رجاله عن إسرائيل بن روح أنه قال: سألت مالكا فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في إثبات النساء في أدبارهن؟ فقال: أما أنتم عرب؟ هل يكون الحرث إلا في موضع الزرع؟ ألا تسمعون الله يقول: ﴿نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ قائمة وقاعدة وعلى جنبها، لا يعدى الفرج. قلت: يا أبا عبد الله، إنهم يقولون: إنك تقول بذلك، قال: يكذبون عليّ، يكذبون عليّ، يكذبون عليّ. وروى الدارقطني أيضاً عن رجاله عن محمد بن عثمان أنه قال: حضرت مالكا وعلي بن زياد يسأله فقال: عندنا يا أبا عبد الله قوم بمصر يحدثون عنك أنك تحبب الوطء في الدبر؟ فقال: كذبوا عليّ عافاك الله. فهذا مالك رضوان الله عليه قد صرح بكذب الناقل في ثلاث روايات، فكيف تحل نسبته إليه بعد ذلك؟". انظر كتاب عقد الجواهر الثمينة: 462-463.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الأحكام: "اختلف العلماء في جواز نكاح المرأة في دبرها فجزوه طائفة كثيرة، وقد جمع ذلك ابن شعبان في كتاب: جامع النسوان وأحكام القرآن، وأسند جوازه إلى زُمرة كريمة من الصحابة والتابعين وإلى مالك من روايات كثيرة. وقد ذكر البخاري عن ابن عون عن نافع، قال: كان ابن عمر رضي الله عنه إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه، فأخذت عليه يوماً فقرأ سورة البقرة حتى انتهى إلى مكان، قال: أتدري فيم نزلت؟ قلت: لا. قال: أنزلت في كذا وكذا، ثم مضى، ثم أتبعه بحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر: ﴿فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ قال: يأتيها في ... ولم يذكر بعده شيئا.

وقال النسائي عن أبي النضر أنه قال لنافع مولى ابن عمر: قد أكثر عليك القول: إنك تقول عن ابن عمر إنه أفتى بأن يأتي النساء في أدبارهن. قال نافع: لقد كذبوا عليّ، ولكن سأخبرك كيف كان الأمر، إن ابن عمر عرض المصحف يوماً وأنا عنده حتى بلغ: ﴿نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ قال: يا نافع هل تعلم ما أمر هذه الآية؟ قلت: لا، قال لنا: كنا معشر قريش نجبي النساء، فلما دخلنا المدينة =

"ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهن ما كنا نريد من نساننا، وإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمه وكانت نساء الأنصار إنا يوتين على جنوبيهن، فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

قال القاضي: وسألت الإمام القاضي الطوسي عن المسألة فقال: لا يجوز وطء المرأة في دبرها بحال، لأن الله تعالى حرّم الفَرْج حال الحيض لأجل النجاسة العارضة، فأولى أن يحرم الدبر بالنجاسة اللازمة".

انظر احكام القرآن: 174 / 1.

كما سُئِلَ السيوري عن وطء المرأة في دبرها؟ فأجاب: لها منعه، وله هو أن يستمتع أيضا. وعن محمد بن عبدوس: أقمتُ سنين أريد سؤال سحنون عن هذه المسألة فما خَبِرْتُ حتى مشى يوماً، فخلوت به، فقلت: لي سنون أريد سؤالك عن كذا فما خبرت. فقال سحنون: اليوم أربعون سنة أتفكر في هذه المسألة، فلم يتبين لي فيها حلال ولا حرام.

ولقد لقي أشهب رجلا من أهل العراق ممن يقول بتحريمه فتكلم فيه، فقال أشهب بتحليله، وقال الرجل بتحريمه، فتعاجبا حتى قطعه أشهب، ثم قال له أشهب: أما أنا فعليّ من الأيمان كذا إن فعلته قط، فاحلف أنت أيضًا أنك لم تفعله، فأبى أن يحلف. انظر البرزلي: 321 / 2.

وما فعله من الاغتسال هو المشهور. وخرج ابن رشد فيه عدم الغسل، وهو فيه تعقب. وما حكاه عن أشهب مثله لمالك في العتبية وكفى عنه بلغز.

فمن سماع عيسى بن دينار من ابن القاسم، قال: وسألت مالكا عن وهاط، وهدير غليبا، فقود عهد هو بوس بل حنذل، وعه كن وهكا وهبور.

قال مالك: وما أدركت أحداً ممن أقنعتني به يشك فيه.

قال مالك: حدثني ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أبي الحباب سعيد بن يسار أنه سأل ابن عمر عنه فقال: لا بأس به.

قال ابن القاسم: والمدنيون يذكرون الرخصة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن القاسم: فيها أعلم وتلا هذه الآية: ﴿اتَّاتُوا الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ﴾. قال مالك: أو في ذلك شك؟ أو ما تقرأ قول الله عز وجل: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا نِسَاءَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾. قال: أي شيء أبين من هذا؟ وقال ابن القاسم أيضا: قال الله عز وجل: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنْنِي لَكَ هَذَا﴾، وقوله: ﴿أَنْنِي شِئْتُمْ﴾ أي وأبى واحد، كأنه تأوّل ذلك على أنه أين شئتم، ومثل ذلك: ﴿أَنْنِي لَكَ هَذَا﴾، -

145 - سئل ابن أبي زيد: عن سافر من صقلية⁽¹⁾ لإفريقية⁽²⁾ [عندي]⁽³⁾ وله ابنة بكر أرادت أن تزوج، هل يجوز أم لا؟⁽⁴⁾

فأجاب: إذا خرج من القيروان لصقلية فلترفع للقاضي ويكتب إليه.

وهذا قليل، فليقدم أو يوكل. إلا أن يتبين لدَّه⁽⁵⁾ فليزوجها السلطان، أو تطول غيبته،

= من أين لك هذا. قال ابن القاسم: إلا أني لا أحب أن لي ملء هذا، يعني المسجد الأعظم، وأن أفعله. قال: وما أمُرُ به. وقد جاءني في غير واحد يستشير في ذلك فأمرته ألا يفعل إلا أن العلماء يتكلمون في ذلك فما أخبرك وأخبرني مطرف عن مالك في الوطء في الهدبر ونل مؤغس جهيل وهوون بنزده. وقال تكلمنا لتلاً نحرّم ما ليس بحرام. قال: وقال لي مالك: وليس هذا الكلام يتكلم به عند كل من جاء. انظر العتبية بالبيان والتحصيل: 460 / 18. وقد علق ابن رشد على هذا الكلام ببيان طويل يستحسن الرجوع إليه فإنه مفيد.

(1) صقلية: جزيرة في جنوب إيطاليا، وقد بدأ فتح العرب لجزيرة صقلية في عهد الأمير الأغلب: زيادة الله الأول بحملة قامت من سوسة في صيف عام 212 هـ/ 827 م بقيادة القاضي الشهير أسد بن الفرات وسرعان ما استولى العرب على معظم الجزيرة من أيدي الروم البيزنطيين واتخذوا بليرم عاصمة لهم. وقد ظلت جزيرة صقلية تحت السيادة العربية الإسلامية أكثر من قرنين ونصف قرن. دراسات في تاريخ صقلية الإسلامية: 17-18.

(2) إفريقية: بكسر الهمزة وتشديد الياء ويقال لها: إبريقش. قال البكري في معجم ما استعجم: إفريقية سميت بإفريقش بن أبرهة ملك اليمن، لأنه أول من افتتحها. وقيل: سميت بإفريقش بن قيس ملك اليمن. انظر تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب ص: 34.

(3) ساقط من البرزلي والمعار، والإكمال من الحاوي.

(4) صيغة السؤال في الحاوي: سئل ابن أبي زيد عن الرجل يغيب من بلد صقلية إلى إفريقية وشهدت البينة أنه حي فرفعت ابنته البكر أمرها إلى سلطان بلدها تريد النكاح، هل يجوز؟

(5) الألد: الخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق. ولَّدَه: خَصَصَهُ، فهو لادٌّ ولدودٌ وجسه. القاموس، مادة: لد.

وكشف عنه، فلم يُعلم أين هو في صقلية، فيزوجها السلطان⁽¹⁾.

146 - **سُئِلَ** (عَمَّنْ زوج ابنا الغائب)⁽²⁾ على فرسخ⁽³⁾ ونحوه، فيبلغه فيجيزه من

يومه أو بعد غد، وأنكر ثم رضي من ساعة نسقاً متتابعاً ؟

فأجاب: إن أجاز وهو على ثلاثة أيام، أو أقل من ذلك، جاز النكاح ولو بُعد، لم يُجْزَ وإن رضي، وإن لم يَرْضَ مع القرب، ثم رضي مكانه، فإن توقف للمؤامرة لنفسه ثم أجاز، جاز، وإن كان ردّه ردّاً بيناً لم يجز، وإن أجازة⁽⁴⁾.

147 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عمن زوج ابنته في مرضه من أبرص⁽⁵⁾؟

(1) نوازل البرزلي: 324/2. وانظره في المعيار: 124/3 و 259 من سافر من صقلية لإفريقية. وانظرها في الحاوي: 67 - مسائل النكاح.

قال في النوادر والزيادات: كتب سلمان بن غانم في النبي ترفع إلى القاضي تريد النكاح، وليّها عم، وتزعم أنه على مسيرة ثلاثة أيام أو أربعة، مشغول في ضيعته لا يقدم إليها، وقد دعت إلى سداد وكفاية، قال: إذا كان هكذا فليزوجها الإمام، وهو أحد ولاتها الذين ذكرهم عمر بن الخطاب.

وقال في البكر، أبوها مقيم بمكة أو بمصر أو طنجة مثلاً، يُفتأَت عليه فيها وليكاتب. وأما الثيب فيزوجها السلطان برضاها، إذا رأى ذلك: 4/ 629، كتاب النكاح الرابع في الدعوى في النكاح.

(2) في الحاوي: (سُئِلَ عن الزوج يزوج ابنه الكبير الرشيد والولد غائب نحو الفرسخ).

(3) الفرسخ: ذكره الجوهري، ولم يذكر له معنى، وهو السكون، والساعة، والراحة. ومنه: فَرَسَخَ الطريق: ثلاثة أميال هاشمية، أو اثنا عشر ألف ذراع، أو عشرة آلاف. القاموس، مادة: فرسخ.

(4) نوازل البرزلي: 324-325. وانظرها في الحاوي للفتاوى: 67 - مسائل النكاح.

(5) البرص: بفتح الباء والراء داء، وهو بياض. وقد برص بفتح الباء وكسر الراء فهو أبرص.

ويقال للذكر: أبرص وللأنثى برصاء، والجمع: برص. انظر تنبيه الطالب: 67 والمصباح المنير: 22/1.

فأجاب: يلزمها في البرص الخفيف النكاح، والمتفاحش الذي كثرت رائحته لا يلزمها، إلا أن ترضى به، وقد بلغت. وإن لم تبلغ، نظر لها السلطان، فإن عقل حتى بلغت فلها الخيار⁽¹⁾.

148 - **وسئل** عن بكر مهملة زوجه وليها بدون صداق المثل ورضيت، هل هو ماض، أو يكمل لها صداق مثلها؟ وما المعتبر في صداق المثل؟

فأجاب: الرواية بهذا مشهورة في المدونة⁽²⁾ وغيرها. والمرضى عندي، إن كانت بالغاً مهملة، ورضيت لغرض لها في عين الزوج، ولم تكن الخطيطة⁽³⁾ بالأمر المستنكر، أن يمضي العقد عليها، إذ لا تُجبر على النكاح، وهى بالخيار في أعيان الرجال ولها الامتناع والتفقه من مالها، فإذا لم ترض بغيره ولو بذل لها أضعافه، لم يكن للفسح معنى⁽⁴⁾.

149 - **وسئل** عمن تزوجت وهى مؤلّ عليها بغير إذن قاض، وجعل الصداق إلى عشر سنين، وعقد في نكاحها جائزة الأمر، وهى باقية في الولاية، فدخل بها الزوج وفارقها، هل يبقى صداقها إلى أجله، أو للحاكم نظر في ذلك؟

فأجاب: إن كانت ثيباً بالغاً ولو شاءت أن لا تتزوج فعلت. أرى أن يمضي نكاحها،

(1) نوازل البرزلي: 2/ 338-339. روى ابن أبي زيد في النوادر عن ابن القاسم: إذا حدث به البرص الخفيف فلا يفرق فيه. وأما ما فيه ضرر، لا يجبر على المقام عليه فليفرق بينهما: 4/ 533 كتاب النكاح الثالث في عيوب الرجال. وانظره في: م. مخ. ممكروت صفحة: 58.

(2) المدونة: 2/ 172، كتاب النكاح الثاني.

(3) الخطيطة: ما يُخط من الثمن. القاموس، مادة: الخط.

(4) نوازل البرزلي: 2/ 339.

ويبقى الصداق إلى أجله، إذا كان يشبه صداق مثلها إلى هذه، وعقد النكاح عقداً صحيحاً، وذمة الزوج مأمونة⁽¹⁾.

150- **سُئِلَ** ابن أبي زيد عمّن لها أخوان: شقيق ولأب، فوكل الأول مَنْ يعقد النكاح؟

فأجاب: الوكيل أولى بإنكاحها من أخيها لأبيها⁽²⁾.

151- **وسُئِلَ** عَمَّنْ هلك وخلف بنين وبنات، وقد دخلن بيوتهن في حياته بجهاز⁽³⁾، فأراد الإخوة محاسبتهن في ذلك من ميراثهن، وهل شهد الشهود الذين قدموا الجهاز حين الدخول بقدر ذلك أم لا؟

فأجاب: ليس للذكور محاسبة البنات بالجهاز، إذا لم يكتب عليهن أن ذلك عارية، ولا ينبغي لشهود أن يشهدوا على ذلك⁽⁴⁾.

152- **وسُئِلَ** عَمَّنْ تأتي براءة بشهادة بيدها من زوج تريد تزويج غيره، فهل يكشف الشاهد عن هؤلاء الشهود، ويثبت الإعذار فيه للزوج الأول أم لا؟

(1) نفسه. وقد اختلف في جواز تأجيل الصداق وكراهته على أقوال من مُطلقه إلى عشرين سنة، ومن عشرين سنة إلى ثمانين، بالكراهة والتعريم والجواز.

(2) نوازل البرزلي: 345/2. قال البرزلي: "هذا على ما في الراضحة أن الشقيق أولى، وعلى ما في المدونة أنها سواء، يعقد الأخ للأب هنا، أو لأنه يغير واسطة والشقيق بواسطة وكيله".

(3) جهاز الميث والعروس والمسافر، بالكسر: ما يحتاجون إليه.

(4) نوازل البرزلي: 349/2.

فأجاب: ليس عليه الإعذار للزوج، لكن يكشف الشهود عن البراءة إن كانوا عدولا، وغلب على ظنه عدالتهم، ولا يلزم الإعذار إلا إذا حكم عليه، وهذا لا يحكم بشيء، وإنما يزوجهما بظاهر الأمر. ووقع المالك في المرأة يموت زوجها فتأتي بشاهدين لغير حاكم، فيشهدان بمعانيتها الموت، فإنه يزوجهما بذلك، ولا يحتاج إلى حاكم يحكم بالوفاة، إذا كانا عدلين؛ لأنه لو رفع للقاضي لفعل مثله، ويعقد شهادة الشاهدين في وثيقة الصداق أو غيره، لكن قبل النكاح. والأولى الرفع للقاضي فيحكم بالموت أو الفراق⁽¹⁾.

153 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ تزوج امرأة ودخل بها فتموت، فيريد أخذ أختها، فيمحي اسم الميتة من الصداق⁽²⁾ وترد هذه في عوضها، وربما كان من غير عقد، وربما كان للميتة ولد، أو لم يكن؟

فأجاب: الذي ينبغي، تجديد الصداق لهذه، ويبرئه الوالد والولد، أو هما من الصداق الأول ومن ميراثها، وإلا فحقها، أو حقهم، باق عليه⁽³⁾.

154 - **وَسُئِلَ** عَمَّنْ تزوج امرأة، وشرط في أصل النكاح أو تبرع: أن كل داخلة عليها طالق، ثم تزوج، وأقام على نكاحه عالماً أو جاهلاً، هل يلحق الولد أم لا؟ وكذا الموارثة وإسقاط الحد؟

(1) نوازل البرزلي: 2 / 349.

(2) يعني بالصداق: عقد النكاح.

(3) نوازل البرزلي: 2 / 354.

فأجاب: في هذا النكاح اختلاف، فلا حد، والولد لاحق، وفي الميراث اختلاف، ونحن لا نأمر بأخذه⁽¹⁾.

155 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عَمَّنْ وطء هو وآخر معه جارية في طهر، حيث تجب القافة⁽²⁾، فإذا لم توجد القافة، كيف يصنع؟

فأجاب: القافة يوجدون، وليرسل إليهم⁽³⁾.

156 - **وسُئِلَ** عما يجب على المرأة من خدمة زوجها؟

فأجاب: [اختلف أصحاب مالك في ذلك فقال]⁽⁴⁾ ابن القاسم، ليس عليها من خدمة بيتها شيء البتة في ملائه، وعن ابن الماجشون وأصبع مثل ذلك. وزاد: وكانت هي ذات قدر في صداقها وكثرته (لاخدمته)⁽⁵⁾ من غَزَل وغسل وطبخ وكنس وغيره، ويُحْدِثُهَا. ولو لم تكن ذات قدر، وليس في صداقها ما يُشْتَرَى به خادم، فليس عليه إعدامها، وعليها الخدمة الباطنة من: عجن وطبخ وكنس وفرش واستقاء ماء إن كان معها⁽⁶⁾، وعمل البيت كله، ولو كان زوجها مَلِيًّا وحاله مثلها، أو أشرف ما لم يكن شريفًا

(1) نوازل البرزلي: 2 / 354.

(2) القاف: الذي يعرف الآثار والشبه. ويقال بالفارسية: بي شناس. وهو الذي يعرف شبه الأولاد بالأباء فيخبر أن هذا الولد من فلان أو فلان ولا حكم له عندنا وعند الشافعي رحمه الله يحكم بقوله. والتفعل منه: قافه يقرفه قيافة أي اتبع أثره. طلبة الطلبة: 273 كتاب الدعوى.

(3) نوازل البرزلي: 2 / 355.

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي صفحة: 65.

(5) في الحاوي: (فهذه لا خدمة عليها).

(6) لعله يريد من بئر دارها أو مما يقرب من منزلها ويخف.

من لا تمتحن امرأته في خدمته، ولو كانت دونه في القدر والشرف، فليس عليها غزل ولا نسج بحال. والفقر ليس عليه إعدامها مطلقاً، وعليها الخدمة الباطنة، ولو كانت شريفة كالمدينة. وعن ربيعة: يتعاونان في الخدمة في فقرهما، فقول ابن الماجشون يبيح⁽¹⁾.

(1) نوازل البرزلي: 2/ 357-358. وانظر أيضاً في: التعرّيج والتبرّيج لعبد الرحمن بن عبد القادر الراشدي، صفحة: 115، ومخ. محكروت: 13 جواب أبي محمد عن خدمة ما للنساء على أزواجهن. وكذا في الحاوي صفحة 65 ب، والجواب هنا أطول ولاهيته مروره هنا:

سئل ابن أبي زيد عما يجب من خدمة المرأة زوجها؟

فأجاب: اختلف أصحاب مالك في ذلك، فقال ابن القاسم: ليس عليها من خدمة البيت قليلاً ولا كثيراً إذا كان الزوج ملياً. وقال ابن الماجشون وأصيح: إنها ذلك إذا كان ملياً وكانت هي ذات قدر في نفسها وفي صداقتها وكثرته، فهذه لا تخدمه عليها من غزل ونسج وطبخ وكنس ولا غيره، وعليه أن يخدمها، وإذا كانت إلى الصنعة ما هي في نفسها وصداقتها وليس في صداقتها ما يشتري به خادماً فليس على الزوج أن يخدمها وعليها الخدمة باطنة من عجن وطبخ وكنس وفرش واستقاء ماء إن كان الماء معها وعليها عمل البيت كله، وإن كان زوجها ملياً إلا أنه في الحال مثلها أو [.] ما لم يكن من أشرف الرجال الذين لا يستهنون نساءهم في الخدمة وإن كن دونهم في الشرف والقدر، وأما الغزل والنسج فليس ذلك عليها بحال. وأما الفقير فليس عليه إعدامها وإن كانت ذات شرف وعليها الخدمة الباطنة كلها كما هي على الدنية. وقال ربيعة: إذا كان فقيراً فإنها يتعاونان في الخدمة. ففي قول ابن الماجشون أنه ليس على الميء إعدام غير ذات الشرف واليسارة وليس في صداقتها ما يشتري به خادماً فهذا أمر فسيح. وأما قولك على ما ذكرت لك من قول ابن القاسم وقوله محملاً ليس عليها خدمة، قلت أو كثر، فقلت أنت أنها تظن أن هذا عليها لما ترى من النساء فهذا أمر بعيد وما أراها تجهل ذلك. وقولك أول فالوعد كان منها رغبة به في تزويجها فهذا ما لم يشترط هو في أصل العقد لا يضر / 66 وأكبر الأمور أن لو قيل لها أن الخدمة لا تلزم المرأة كانت هذه مبالغة فيمن أخذ بقول ابن القاسم ثم لا يبالي ما تظن هي أو يظن بها أنها تخاف أن تركب ذلك إن يحدث لها في قلبه بغضاً أو كراهية لها أو فرافاً فليس عليه مراعاة هذا بل عليه أن لا يعاقبها على هذا ولا يهجرها عليه. وأما إن سقطت من عينيه بهذا أو أعرض عنها لبعض أبعاضها على ذلك فلا شيء عليه إلا أن يستعمل الأعراض وهو يريد لها، يريد بالأعراض أن يردّها إلى العمل وهو يحب لها مريد فيها فينبغي هذا له.

157 - سئل ابن أبي زيد عن البكر الفقيرة، والغريبة الطارئة، ولعلها موسرة في بلدها، (مع يُنمِّها) ⁽¹⁾ فهل يجوز نكاحها بغير (أمر) ⁽²⁾ سلطان؟ ومثلها الثيب، وهل فيها قولة أخرى، أو لا؟

فأجاب: [أما] ⁽³⁾ البكر الفقيرة، والطارئة إن كان بلد وليها قريباً كتب إليه، وإن كان منقطعاً فلا يزوجه إلا [بإذن] ⁽⁴⁾ السلطان. وقد قيل: إذا [كانت فقيرة] ⁽⁵⁾ يصعب عليها تناول السلطان، فلا بأس أن تُؤكَّل من يتولى إنكاحها ثيباً ⁽⁶⁾ كانت أو بكراً ⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾.

158 - سئل ابن أبي زيد عمَّنْ غصبه أبوه على التزويج وأصدق عنه ربع دينار في ثلث الصداق، وكان ستين ديناراً، ثم سافر الولد، فوجده بعض أقارب البنت

= وقد اختلف الفقهاء في وجوب خدمة الزوجة زوجها، فذهب جمهور الفقهاء: الشافعية والحنابلة وبعض المالكية، إلى أنه لا يجب على الزوجة خدمة زوجها، والأولى لها فعل ما جرت به العادة. وذهب الحنفية إلى وجوب خدمة الزوجة زوجها ديانة لا قضاء. وذهب جمهور المالكية ومنهم ابن أبي زيد إلى أن على المرأة خدمة زوجها في الأعمال الباطنة التي جرت العادة بقيام الزوجة بمثلها.

(1) في الحاوي: (وهي يتيمّة).

(2) في الحاوي: (موامرة).

(3) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(4) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(5) ساقط من البرزلي، والإكمال من الحاوي.

(6) الثيب: التي يكون واطنها راجعاً إليها من ثاب يثوب إذا رجع. طلبة الطلبة: 89.

(7) البكر: هي التي يكون واطنها مبتدئاً لها من البكرة والباكورة والبكور والتبكير. طلبة الطلبة: 89.

(8) نوازل البرزلي: 2/ 375. وانظره في الحاوي صفحة 167.

فأشهد على نفسه : إن لم يأت إلى سنة أن أمرها بيدها. فانقضت السنة، ولم يأت. فقال أبو الزوج للمرأة : اتركي صداقك وتزوجي من شئت، فتركت. ما يلزم الزوج في ذلك ؟

فأجاب: إن كانت عالة بأن لها أن تفارق بغير شيء، فتركت صداقها، فيلزمها إن لم يولَّ عليها. وإن ظنت أنها لا تملك الفراق بهذا التملك إلا بفدية حلفت عليها، ولها الرجوع بالصداق كله إن دخل، ونصفه إن لم يدخل. ولو مضت السنة ولم تقض بشيء حتى طال، لم يلزم الزوج ما أخذته الأب عليه من الفراق، إلا أن ترضى بذلك⁽¹⁾.

159 - **وسئل** عن صبي مُهمل يتيم، عقد عليه صهره، وأجنيبون نكاحاً، فلما بلغ رَضِيَ، هل يقر هذا النكاح أم لا ؟ كيف لو جهل قَرَضِي، ثم أنكر، أو أنكر ثم رَضِيَ، هل يصح هذا النكاح أم لا ؟

فأجاب: بأن رضاه بعد بلوغه لا يجوز، كان عالماً أن ذلك يلزمه أو لا يلزمه⁽²⁾.

160 - **سئل** ابن أبي زيد عَمَّنْ بنى بزوجه ثم طلقها، وادعى عدم المسيس⁽³⁾.

لأخذ الصداق، وهل يرجع عليها بنصفه ؟

فأجاب : كذا ينبغي أن له ذلك عليها⁽⁴⁾.

(1) نوازل البرزلي : 2 / 437-438.

(2) نوازل البرزلي : 2 / 438.

(3) عدم المسيس : عدم الوطء.

(4) نوازل البرزلي : 2 / 451. وانظر النواذر والزيادات : 4 / 498 كتاب النكاح، في إرخاء الستر وتداعي -

161 - **وَسُئِلَ** عن الفرق بين الإيلاء⁽¹⁾ في الأجنبية والظهار⁽²⁾، يلزمه الأول دون الثاني ؟

فَأَجَابَ: إنه إذا قال: هي علي كظهر أمي، فقد صدق. إذ هي حرام الآن كأمة، ويمينه بأن لا يوطأ، حلف على الامتناع من الفعل، فمتى وقع الوطء حنث، بدليل لو حلف لا زنى بها، فلا يحنث إذا تزوجها⁽³⁾.

162 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عمن زوجه أبوه شبه غضب، وأصدق عنه ثلث دار سكناه بعشرين، والصداق ستون، فسافر الإبن فأخذه بعض أقارب الزوجة الصبية، فأشهد على نفسه إن لم يأت إلى سنة فأمرها بيدها، فانقضت السنة ولم يأت.

= المسيس. وكذا في نوازل ابن بشتغیر : 381 الزوجة تدعي المسيس لأخذ الصداق.
(1) الإيلاء، في اللغة: اليمين مطلقاً وهو الحلف بالله سبحانه وتعالى أو غيره من الطلاق أو العتاق أو الحج أو نحو ذلك.
وأما معناه شرعاً: فهو منع النفس عن قربان المنكوحة أربعة أشهر فصاعداً مؤكداً باليمين. انظر الحدود والأحكام : 34. وأنيس الفقهاء : 161، والتعريفات : 41.
وقال في حدود ابن عرفة: "حَلَفَ رَجُلٌ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ يُوجِبُ خِيَارَهَا فِي طَلَاقٍ" شرح الحدود : 277. وانظر تنبيه الطالب : 55، والاقتضاب في غريب الموطأ : 2/ 126، وشرح الحدود : 281.
(2) الظهار لغة: مقابلة الظهر بالظهر، يقال تظاهر القوم إذا تدابروا، كأنه وثى كل واحد منهم ظهره إلى صاحبه إذا كان بينهم عداوة.
وشرعاً قول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي. أنيس الفقهاء : 162، وانظر : الحدود والأحكام : 39، والتعريفات : 144، وتنبيه الطالب : 264.
(3) نوازل البرزلي : 2/ 474.

فقال أبوه للزوجة : اتركي صداقك وتزوجي مَنْ شِئْتَ، فتركته وتزوجت،
فما يلزم الزوج ؟

فأجاب: إن كانت عالة بأن لها أن تفارقه بغير شيء ففارقت وتركته صداقها لزمها ذلك إن كان لا يُؤَيَّ عليها، وإن ظنت أنها لا تملك (الفراق)⁽¹⁾ بهذا التمليك إلا بفدية ومثلها يجهل ذلك حلفت على ذلك، وكان لها الرجوع بالصداق كله إن دخل أو بنصفه إن لم يدخل. وإن انقضت السنة، ولم يقض بشيء حتى طال ذلك لم يلزم الزوج ما أحدثه الأب عليه من الفراق إلا أن يرضى بذلك⁽²⁾.

163 - **وسئل** عن امرأة يتيمة، بكر بالغ، بعث إليها رجل يخطفها له، فأتت المرأة إلى ولي الصبية، وإلى خاطبها، فقالت لهما : إنها رضيت بالزوج، فزوجها وليها منه من غير توكيلها، فزارها الزوج عند أهلها ثم قامت تريد فسخ نكاحها وقالت : إني لم أؤكل على تزويجي، قيل لها : فلم رضيت بالزيادة ودخول الزوج عليك، فقالت ظننت أنه يلزمني.

فأجاب: إن كان النكاح مشهورا، وكانت الزيارة من الزوج إياها بقرب النكاح، فالنكاح ثابت ولا حجة لها، وإن كانت الزيارة بعد مدة طويلة، حلفت، لقد ظننت أن

(1) في الميعار : الطلاق.

(2) نوازل البرزلي : 475 / 2. وانظرو في الميعار : 15 / 4 إذا خالمت الصبية المملكة أمر نفسها وهي جاهلة.
قال البرزلي : قوله : لزمها ما أسقطت إن لم يؤل عليها إن كان هذا قبل البناء أو بعده يسير، فيجري على أفعال المهمل وعطايا.

فعل الولي يلزمني، وفسخ النكاح، وإن نكلت لزمت النكاح مع الاختلاف في ذلك⁽¹⁾.

164 - **وسئل** عن امرأة المفقود إذا اعتدت أربعة أشهر وعشر، ينبغي لها أن تقيم على

الزوجية، وإن بدا لها في التزويج تزوجت، أم لا ؟

فأجاب: نعم، وليس ذلك طلاقاً، وهي في العصمة، ما لم تتزوج، لأنه أحق بها إن قدم بعد تزويجها، ما لم يدخل بها⁽²⁾.

165 - **وسئل** عن من تزوجت وهي بكر، فأقرت، وهي بالغ⁽³⁾ أنه أصابها ما أسقط

بكراتها، والصداق يختلف في ذلك ؟

فأجاب: إذا ثبت زوال البكارة فهو عيب، وإقرار السفهية بها ذكر لغو، لأنه إسقاط لاحق وجب، والكلام بين الزوج والأب، فإن أنكر الأب لك، حلف. وإن أقر، ردت⁽⁴⁾.

(1) للميار المعرب: 3/ 143 رجل يخطب امرأة يتيمة بكراً بالغاً فرضيت به دون توكيل منها لوليها.

(2) الميعار: 3/ 258 امرأة المفقود إذا اعتدت أربعة أشهر وعشراً.

(3) البلوغ: قوة تحدث في الصبي يخرج بها عن حالة الطفولة إلى حالة الرجولية، وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد، فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها. من هذه العلامات: الاحتلام أو ظهور العادة الشهرية، أو الحمل أو الشعر بالعانة. وإذا لم تظهر إحدى هذه العلامات اعتبر بالغاً عند إتمامه سنّاً معينة. وقد اختلف الفقه في تحديد هذه السن إلى أقوال عديدة، إلا أن الذي يقول به أغلب الأئمة، هو: خمسة عشر عاماً، بينما المشهور في المذهب المالكي: ثمانية عشر عاماً.

قال ابن عاشر:

وَكُلُّ تَكْلِيفٍ يَشْرُطُ الْعَقْلُ مَعَ الْبُلُوغِ يَدْمُ أَوْ حَمْلُ
أَوْ يَنْهَى أَوْ بَيِّنَاتِ الشَّعْرِ أَوْ يَتِمُّانِ عَشْرَةَ حَوْلًا ظَهَرَ

(4) الميعار: 3/ 257 من تزوجت فأقرت وهي بكر بالغ بأنها أصابها ما يسقط بكراتها.

166 - **وَسْئَلُ** عن امرأة أشكل أمر أبيها، هل هو حي، أم ميت، كيف تُزَوِّجُ وهي بكر؟

فأجاب: يعقد مثل نكاح اليتيمة يزوجهها المقدم بعد الاستئثار، وثبوت السداد في العقد كما يفعل في الأيتام، لأنه أصل مختلف فيه، نظر في الأصلح منه⁽¹⁾.

167 - **وَسْئَلُ** عن امرأة هربت من زوجها وتزوجها رجل آخر فادعاهما الزوج الأول وصالحت الآخر على أن يتركها له؟

قال: لا يجوز ذلك الصلح، وهي زوجة الأول إن تمت أنه زوجها قبل الآخر⁽²⁾.

168 - **وَسْئَلُ** عَنْ رجل جامع امرأته حتى ثقل عليه النوم، ثم حملت المرأة ابنتها بينها وبين زوجها فاستيقظ الزوج من نومه، وأراد أن يجمع امرأته فقبل ابنته أو جسها أو جامعها، وهو يظن أنها امرأته؟

قال: تحرم عليه امرأته، وما جاءت به الابنة من ولد لحق به للشبهة⁽³⁾.

169 - **وَسْئَلُ** عَمَّنْ فقد في سنة مخمصة أو حاجاً؟

قال: حكم هذا، حكم المفقود، تترىص نساؤهم أربع سنين وينفق من أموالهم⁽⁴⁾.

170 - **وَسْئَلُ** عَنْ امرأة زوجها غير ولي، ومات الزوج قبل البناء؟

(1) نوازل البرزلي: 2/ 526.

(2) م. مخ. ممكروت، صفحة: 4.

(3) م. مخ. ممكروت، صفحة: 4.

(4) م. مخ. ممكروت، صفحة: 3.

قال: لها الميراث، ولا صداق لها⁽¹⁾.

171 - **وسئل** عمن وقع بينه وبين امرأته شر فضر بها فأخبرت أبوها بذلك وأراد [.....] فأعطى لها شيئاً من ماله لترضى بذلك امرأته وأبوها، ثم أراد الرجوع فيها أعطى؟

فقال: هي عطية نافذة لا رجوع له فيها⁽²⁾.

172 - **سئل** أبو محمد عن الزوجة يكون لها أم مجذومة، فأرادت الابنة أن تمضي - إلى أمها لتمرضها وتباشرها وتغسلها، ويأبى ذلك زوجها ويقول: إن فعلت عافتك نفسي ولم تقبل عليك، وليس للأم أحد.

فقال: للزوج مقال، فإن كان للابنة مال والأم عديمة، فعلى الابنة أن تشتري لها خادماً تخدمها، وإن كانت الأم ملية، فذلك على الأم، وإن كانتا عديمتين، وأبى الزوج أن يتركها لم يقض بذلك عليه⁽³⁾.

173 - قال أبو محمد في الرجل يزوج ابنته البكر أو الثيب ويشترط في العقد حياء لنفسه، فيطلقها بعد البناء على أن ردت إليه حياء.

وإذا رجوع للزوج في الحياء على الزوجة ولا على الأب، إلا أن يشترطه عند الخلع، فيكون ذلك له على مَنْ اشترطه من أب أو زوجة أو أجنبي، وإن

(1) م. مخ. ممكروت، صفحة: 42.

(2) م. م. مخ. ممكروت، صفحة: 106. وردت فتوى قريبة جداً من هذا المعنى بالصفحة: 80.

(3) نوازل ابن بشتغير: 1377 الزوجة تريد تمريض أمها المجذومة والزواج يأبى ذلك.

طلقها قبل البناء : رد الزوج نصف الصداق ونصف الحباء، والحباء في هذا كله للزوجة تأخذه من الأب، إلا أن يطول حيازة الأب له بعد علم الابنة أن ذلك لها، ورشدها من أحوالها بعد طول هذا الزمان.

وإن كانت ممنٌ يجهل أن ذلك لها حلفت وكانت على حقها فيه، وإن كان الحباء حيواناً أو دقيقا ونا ذلك في يد الأب فلها حكمه لحكم الصداق. وإن هلك الحباء بيد الأب كان ضامنا له⁽¹⁾.

[من فتاوى النفقات⁽²⁾ والحضانة⁽³⁾]

174 - سئل ابن أبي زيد فقيل له: ما الفرق بين امرأة المفقود، وأم ولده إذا لم يكن له مال. فقلت في المرأة أنها تطلق عليه بعدم النفقة. وقلت في أم الولد لا تعتق عليه بعدم النفقة ؟

(1) نوازل ابن بشتغیر : 380 الرجل يزوج ابنته ويشترط في العقد حياء لنفسه. وانظره في أحكام الشعي : 412-411.

(2) النفقات : جمع نفقة، والنفقة : الدراهم ونحوها من الأموال، وتجمع على نفاق كثرة ونسار. نبيه الطالب : 472.

وقال في حدود ابن عرفة : "مما يه قوام معنای حالي الآديسي دُون شرف" شرح الحدود : 313. وانظر : أنيس الفقهاء : 168

(3) الحضانة : تربية الولد : مَنْ حَضَنَ الطائر بيضه إلى نفسه تحت جناحه. أنيس الفقهاء : 167. وانظر التعريفات : 88.

قال في حدود ابن عرفة : هي مَحْضُولُ قول الباجي : جَفِظَ الْوَلَدُ قِي مَبِيْتِهِ وَمُوْنَةُ طَمَائِهِ وَلِيَّائِهِ وَمُضَجِّجِهِ وَتَنْظِيْفِ جَنْبِهِ " شرح الحدود : 317.

فأجاب: لأن الحرية أقوى حالاً من أم الولد، ألا ترى أنه إن امتنع من الجماع قضي عليه للحرية، ولم يقض لأم الولد⁽¹⁾.

175 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن الرجل يريد سفراً يقيم فيه ستين، فأخبر زوجته وقال: إن رضيت بالمقام، فلا نفقة في غيبي هذه المرة، وإلا طلقتك، فرضيت، فلما غاب قامت بالنفقة؟

فأجاب: ما هذا عندي إلا يلزمها كما لو كان حاضراً وأسقطت عنه نفقتها سنة أو ستين لم يكن لها رجوع عندي، وإنما الذي يقام عليه لو ضمنت له نفقة ولده الصغير ستين، وقد فارها وتبرعت بذلك وهي عديمة أو كانت ملية وأعدمت فهذا يقال له: أنفق عليها ولك عليها الرجوع بما أنفقت عليها⁽²⁾.

176 - **سُئِلَ** ابن أبي زيد عن الحاضنة تأخذ الأولاد، وهي أم أو جدة أو خالة وتأخذ نفقتهم، فيقول الأب: إنها تأكل نفقتهم، ولكن تكون كفالتهم عندي ومأواهم، وهو مليء؟

فأجاب: ليس ذلك للأب، حتى يقيم بينة أنها غير مأمونة على نفقاتهم. فإذا ثبت ذلك، فله مقال، فإن شئت تحضنهم على ذلك، أو تترك حضانتهم، وهذا إذا كانت مأمونة

(1) المعيار المغرب: 20/4 الفرق بين امرأة المفقود وأم ولده. وانظر نوازل ابن بشتغير: 377، وأحكام الشمعي: 408.

(2) المعيار المغرب: 22/4 لا رجوع للمرأة على الزوج بالنفقة إذا أسقطتها عنه لمدة معينة. ونوازل ابن بشتغير: 377، وأحكام الشمعي: 408.

عليهم ومأمونة على نفقاتهم. وأما إن ثبت أنها غير مأمونة عليهم، ولا على نفقاتهم فلا حضانة لها⁽¹⁾.

177 - **وسئل** عن امرأة هربت من بيتها بالضرب، وأطالت المقام عند أهلها، هل لها أن تأخذ زوجها بما أنفقت؟

قال: لا تأخذه بذلك. وقد قيل: تأخذه به وهو أحسن⁽²⁾.

178 - **وسئل** عن رجل يأكل من مال امرأته، وهى عالة ساكنة، ثم تقوم عليه بخصومه ما أكل. هل ترى ذلك عليه؟

قال: نعم، يغرمه الزوج بعد يمينها ما سكنت عن نفيه إلا لتأخذ عوض ذلك⁽³⁾.

179 - **وسئل** عن امرأة اشترطت على زوجها نفقة ولدها، ثم علم بعد البناء؟

قال: يفسخ ذلك، وردت إلى صداق مثلها.

وهل يحاسبها الزوج بما أنفق؟

قال: إذا اشترط عليه كيلا معلوما جاز ذلك وإذا [.....] النفقة ربع دينار، وإن مات الصبي أخذ الزوجة بما بقي، ويحاسبه الزوج بما أنفق⁽⁴⁾.

(1) المعيار العربى: 43/4 إذا ثبت أن الحاضنة غير مأمونة على المحضون.

(2) م. مخ. محكروت، صفحة: 3-4.

(3) لم تتيسر لي قراءته.

(4) م. مخ. محكروت، صفحة: 40.

[من فتاوى الاستبراء⁽¹⁾]

180 - سئل ابن أبي زيد عمّن كان يوطأ أمته فاستحقت منه، فاشتراها من مستحقها، هل يبقى يوطأ أم يستبرئها ؟

فأجاب: لا يوطؤها، إلا بعد الاستبراء، بخلاف لو أعتقها، ثم تزوجها⁽²⁾.

**إنلھک الجزء الاول من الكتاب
ويليه الجزء الثاني ان شاء الله**

(1) يقال : استبرئي رحمك، أمر بتعرف براءة الرحم، وهي طهارتها من الماء. طلبة الطلبة : 120.

(2) نوازل البرزلي : 2 / 490.